وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة مُحَّد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

آليات تدخل صندوق النقد الدولي في ظل جائحة كورونا

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:
بوقزين نعيم
لحمر عبد الحق

الأستاذ المؤطر:
بودخدخ مسعود

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة مُحَّد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

آليات تدخل صندوق النقد الدولي في ظل جائحة كورونا

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:
بوقزين نعيم
لحمر عبد الحق

الأستاذ المؤطر:
بودخدخ مسعود

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إهداء

إلى جدي الغالي رحمه الله؛

إلى جدتي أطال الله عمرها في طاعته؛

إلى الوالدة الكريمة؛

إلى العائلة، الأصدقاء والزملاء؛

أهدي ثمرة عملنا هذا.

نعيم بوقزين

إهـداء

إلى أبي وأمي رحمة الله عليهما؛

إلى كل أفراد عائلتي؛

إلى أساتذتي وكل الذين سهروا على تعليمي؛

إلى أصدقائي وزملائي.

عبد الحق لحمر

الشكر

الشكـــــــر

نحمد الله الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم والعقل،

وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأستاذنا المشرف، الأستاذ الدكتور

"بودخدخ مسعود" على توجيهاته ونصائحه القيمة

ولا يفوتنا أيضا أن نشكر كل من كان عونا لنا ومدنا بيد

المساعدة خلال جميع مراحل إنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
الملخص	
المقدمة العامة	أ- ب- ت
الفصل الأول: قراءة في انتشار جائحة كورونا و سياسات إحتوائها	
تمهيد:	05
المبحث الأول: ظهور و انتشار الجائحة	06
المطلب الأول: ماهية فيروس كورونا المستجد	06
الفرع الأول: تعريف فيروس كوفيد-19	06
الفرع الثاني: مراحل تطور الفيروس في الجسم	07
الفرع الثالث: نتائج أولية حول ديناميكية الوباء	08
المطلب الثاني: التسلسل الزمني لظهور كوفيد-19 وانتشاره	09
الفرع الأول: التسلسل الزمني لظهور كوفيد-19	09
الفرع الثاني: مناطق الانتشار	11
المبحث الثاني: الآثار المتشعبة عالميا لجائحة كوفيد-19	12
المطلب الأول: الآثار الصحية	12
الفرع الأول: الوفيات والخسائر البشرية	12
الفرع الثاني: الآثار الجسمية	18
المطلب الثاني: الآثار على الأمن الغذائي	20
المطلب الثالث: الآثار على التعليم	21
الفرع الأول: إغلاق المدارس وانقطاع التعليم	21
الفرع الثاني: تفاقم أوجه التفاوت في الحصول على فرص التعلم	23
المطلب الرابع: الآثار الاجتماعية	23
الفرع الأول: الآثار الاجتماعية الإيجابية لجائحة كورونا	23
الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية السلبية لجائحة كورونا	26
المطلب الخامس: الآثار السياسية	30

المبحث الثالث: خطط الاستجابة الأولية لمواجهة الجائحة واحتوائها	32
المطلب الأول: الاستجابة الفردية من طرف الدول	32
المطلب الثاني: الاستجابة الدولية جماعيا	36
الفرع الأول: هيئة الأمم المتحدة	36
الفرع الثاني: منظمة الصحة العالمية	37
الفرع الثالث: منظمة الغذاء العالمية	41
الفرع الرابع: الإتحاد الأوروبي	43
الفرع الخامس: مجلس التعاون الخليجي	45
خلاصة الفصل	48
الفصل الثاني: الآثار الاقتصادية العالمية لجائحة كورونا	
تمهيد	50
المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد العالمي قبل جائحة كورونا	51
المطلب الأول: قراءة في مؤشرات الأداء	51
الفرع الأول: النمو الاقتصادي	51
الفرع الثاني: البطالة	52
الفرع الثالث:الأسواق المالية	53
الفرع الرابع: التضخم	55
المطلب الثاني: أهم سمات هاته الفترة	56
الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية	56
الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	57
الفرع الثالث: أوضاع سوق النفط	59
الفرع الرابع: أسعار الصرف	60
المبحث الثاني: انعكاسات جائحة كوفيد-19 على اقتصادات العالم	61
المطلب الأول: التأثير على الإنتاج والنمو الاقتصادي	61
المطلب الثاني: التأثير على الأسواق المالية	65
المطلب الثالث: التأثير على العمالة	66
المطلب الرابع: التأثير على التجارة الدولية	68
المبحث الثالث: جائحة كورونا والصدمة النفطية المعاكسة	72
المطلب الأول: أوضاع سوق النفط في ظل جائحة كورونا	72

المطلب الثاني: أسباب انهيار أسعار النفط	73
المطلب الثالث: تداعيات أزمة النفط على الدول المصدرة والدول المستوردة	74
خلاصة الفصل	77
الفصل الثالث: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة آثار الجائحة	
تمهيد	79
المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي	80
المطلب الأول: نشأة وظهور صندوق النقد الدولي	80
الفرع الأول: المصادقة على اتفاقية بروتن وودز	80
الفرع الثاني: الأسس التي قام عليها نظام بروتن وودز	80
الفرع الثالث: انهيار نظام بروتن وودز	81
المطلب الثاني: لمحة حول صندوق النقد الدولي	81
الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي	82
الفرع الثاني: أهداف صندوق النقد الدولي	83
الفرع الثالث: وظائف صندوق النقد الدولي	83
المبحث الثاني: آلية عمل صندوق النقد الدولي	84
المطلب الأول: أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها الصندوق	84
المطلب الثاني: المساعدة الفنية والتدريب	85
المطلب الثالث: دور صندوق النقد في إصلاح الإختلالات الاقتصادية	86
الفرع الأول: أدوات صندوق النقد في الإصلاح	86
الفرع الثاني: سياسات تدخل الصندوق في إصلاح الإختلالات	87
المطلب الرابع: مساهمة صندوق النقد في معالجة الأزمات الاقتصادية	88
الفرع الأول: دور صندوق النقد في معالجة أزمة النمور الأسيوية	88
الفرع الثاني: دور صندوق النقد في معالجة الأزمة المالية 2008	89
المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية المتبناة من طرف الدول لمواجهة آثار الجائحة	89
المطلب الأول: الخطط الحكومية للإنقاذ والدعم المالي	90
المطلب الثاني: السياسات النقدية التوسعية من طرف البنوك المركزية	93
الفرع الأول: إجراءات السياسات النقدية التوسعية من طرف الدول	93
الفرع الثاني: أهداف السياسات النقدية التوسعية المتبعة	95
المطلب الثالث: التكنولوجيا المالية وتوسع الخدمات الإلكترونية	97

الفرع الأول: التكنولوجيا المالية	97
الفرع الثاني: توسع الخدمات الإلكترونية	98
المبحث الرابع: سياسات الصندوق في مواجهة الوباء والأزمة الاقتصادية المرافقة	100
المطلب الأول: آليات التمويل الاعتيادية والطارئة الموضوعة بحوزة الدول	100
الفرع الأول: آليات التمويل الاعتيادية الموضوعة بحوزة الدول	100
الفرع الثاني: آليات التمويل الطارئة الموضوعة بحوزة الدول	102
المطلب الثاني: تنسيق الاستجابة الدولية بخصوص أزمة تسيير الديون الناتجة	104
الفرع الأول: تجميد الديون	105
الفرع الثاني: تخفيف مستهدف لأعباء الديون لأشد الفئات ضعفا	107
الفرع الثالث: إصلاح تصميم الدين	107
المطلب الثالث: خطة التعافي الاقتصادي المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي	108
المطلب الرابع: نظرة صندوق النقد الدولي لآفاق الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا	111
خلاصة الفصل	114
الخاتمة العامة	116
قائمة المراجع	120

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الترتيب التنازلي لعدد وفيات بلدان أوروبا بتاريخ 2021/06/15	13
02	الترتيب التنازلي لعدد وفيات بلدان شمال أمريكا بتاريخ 2021/06/15	14
03	الترتيب التنازلي لعدد وفيات أوقيانوسيا بتاريخ 2021/06/15	15
04	الترتيب التنازلي لعدد وفيات بلدان أفريقيا بتاريخ 2021/06/15	16
05	الترتيب التنازلي لعدد وفيات آسيا بتاريخ 2021/06/15	17
06	يوضح تطور مؤشرات الأوراق المالية العالمية (2015-2019)	54
07	آخر توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لأفريل 2021	112

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خارطة توزع مجموع الحالات المصابة بكورونا بتاريخ 2021/06/20	12
02	رسم بياني لإجمالي الوفيات في العالم منذ تسجيل أول حالة إلى غاية 2021/06/15	18
03	معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات السوق الناشئة والأخرى (2015–2019)	52
04	تطور مؤشرات أسواق المالية العالمية (2018–2019)	54
05	معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول المتخلفة (2015–2019)	55
06	معدلات نمو التجارة في الدول المتقدمة (2015–2019)	56
07	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى 20 اقتصاد مضيفا (2017–2018)	58
08	يوضح العرض والطلب العالمي على النفط مليون برميل	60
09	انهيار الناتج المحلي في ظل الأزمات (1995–2020)	63
10	مختلف القطاعات المتأثرة بهذا الوباء في الاقتصاديات الكبرى	64
11	تأثير فيروس كورونا على مؤشرات الأسواق	66
12	عدد المهددين بالفقر وفقدان الوظائف عقب الجائحة	68
13	صادرات وواردات الربعين الثالث والرابع من سنة 2020	69
14	صادرات السلع لاقتصادات الدول الرئيسية	70
15	واردات السلع لاقتصادات البلدان الرئيسية	71
16	الطلب العالمي على النفط	73
17	مستويات الدين والعجوزات	105

الملخص

الملخص:

يدرس هذا الموضوع دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا عن طريق تدخلاته معتمدا سياسات وإجراءات مختلفة وتدابير ومساعدات تقنية لبلدانه الأعضاء، سعيا منه للحد من تداعيات الجائحة على الاقتصاد العالمي وأيضا على الصحة العالمية على حد سواء، كونه الهيئة الدولية المسؤولة عن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي ومعالجة الاختلالات الحاصلة فيه عن طريق وضع خطط حالية ومستقبلية واستشراف الأزمات المتوقعة الحصول.

وأزمة كوفيد-19، أو كورونا المستجد تعتبر تحد كبير بالنسبة لصندوق النقد الدولي كونها جائحة عالمية، وهي بذلك تحدد مدى نجاعة سياسات صندوق النقد وآليات تدخلاته الموضوعة بهدف إحداث التعافي العالمي في ظل الأزمات الاقتصادية المتولدة عن الأوبئة. ولكن منذ تفشي الجائحة إلى غاية اليوم كان النجاح الذي حققه الصندوق محدودا ومتفاوتا من بلد لآخر خاصة بين الاقتصادات المتطورة والاقتصادات النامية، مما دفع بالصندوق إلى طرح خطة جديدة للتعافي، والتي شرع في تطبيقها حديثا ولاقت استحسان معظم الدول، وأول خطواتها توفير اللقاح للجميع ومحاربة الجائحة قبل الشروع في تطبيق باقي خطط التعافي الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، كورونا المستجد، فيروس كوفيد-19، أزمة اقتصادية، وباء عالمي، التعافي العلمي، آليات تدخل.

Study summary:

This research studies the role of international monetary fund in solving the crisis which is caused by the corona pandemic on its interferences, procedures and technical measures which it proposes for its members. The international monetary fund is the responsible organization for the worldwide economic stability through making present and future and foreseeing the crisis which may happen. Therefore, it aims at limiting the pandemic damages on the world economy and the health all over the world.

The Covid-19 crisis, or the new corona virus is an enormous challenge for the international monetary fund as it is worldwide pandemic. Consequently, it defines the organization policies effectiveness and its techniques in solving the economic crises which results from the epidemics. Although, the success of the international monetary fund is restricted from a country to another and from the economies of the developed countries to the economies of the outgrowing countries, the organization opts to create new plans for solving the crises. The plans are recently set into execution. It realized the acceptance of the majority of the countries. Its first objectives are the providence

of a satisfied amount of ejections and resisting the pandemic before commencing the implementation of the other resolving economic plans.

Keywords: International monetary fund, New corona virus, Covid-19 virus, Economic crisis, Global epidemic, Scientific recovery, intervention mechanisms.

المقدمة العامة

يعيش العالم منذ ديسمبر 2019 على وقع جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19)، والذي يعد وضعا استثنائيا من مختلف الجوانب ويشكل منعطفا كبيرا في تاريخ البشرية جمعاء، ليس من منظور خطورته على صحة الإنسان فحسب بل لآثاره الوخيمة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كذلك، فكما هو معروف أثارت مخاطر الأوبئة والأمراض عبر العصور الكثير من الأسئلة والإشكاليات، وهي نفسها التي تطرحها جائحة كورونا باعتبارها جائحة عالمية أثرت بشكل مباشر على المعاملات الدولية البشرية والتجارية والسياسية، حيث فرضت على الدول اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية على مستوى غير مسبوق، كالعزل والحجر الصحي والتباعد الجسدي، وغلق الحدود البحرية والبرية وتعليق الرحلات الجوية، وتقليل المبادلات التجارية مما انعكس سلبا على الاقتصاد العالمي الذي دخل في حالة انكماش مفاجئ ثم ركود حاد، وبالتالي ظهور أزمة اقتصادية عالمية غير متوقعة .

فالوضع الاقتصادي العالمي في ظل كورونا أشبه بالكساد الكبير الذي أعقب الحرب العالمية الأولى سنة 1929 والتي عصفت بمعظم دول العالم المتقدم حينها بحكم الترابط العالمي بين الاقتصاديات، والعالم اليوم أمام تحد حقيقي متمثل في كيفية الخروج من هذه الأزمة ومواجهة آثارها الاقتصادية التي تزاوجت مع صدمة نفطية معاكسة سببها تخمة العرض و انخفاض حاد في الطلب العالمي .

وانطلاقا من هذا الواقع الصعب برزت ضرورة تدخل صندوق النقد الدولي بصفته المؤسسة المالية الأولى المتبقية من منظومة بريتون وودز، والمتخصصة في السهر على سلامة الاقتصاد العالمي من خلال اعتماد العديد من الآليات والسياسات النقدية ذات العلاقة و الأثر على التوازنات الاقتصادية الكبرى للدول، و بالتالي مدى أهمية وفعالية مختلف الإجراءات والتدابير التي اتخذها الصندوق في سبيل مساعدة الدول التي مستها الجائحة الصحية والآثار الاقتصادية المركّبة الناتجة عنها .

أولا- إشكالية الدراسة:

تقودنا هذه التوطئة إذن لطرح إشكالية الدراسة التالية :

ما طبيعة تدخّل صندوق النقد الدولي لمساعدة الاقتصاديات المتضررة من جائحة كورونا ؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل نجحت سياسات الاحتواء في التحكم السريع في جائحة كورونا ؟
2. كيف أثّرت جائحة كورونا على وضعية الاقتصاد العالمي ؟
3. هل ساهمت الأزمة الصحية العالمية في تعميق انهيار أسعار النفط خلال 2020 ؟
4. ما هي التدابير التي اتخذها صندوق النقد الدولي لمواجهة آثار جائحة كورونا على العالم ؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

1. انتشرت جائحة كورونا بسرعة عبر العالم وسياسات احتوائها لم تكن فعالة كفاية.
2. دفعت جائحة كورونا بالاقتصاد العالمي إلي وضعية انكماش محسوس.
3. لم تكن لجائحة كورونا آثار مباشرة على وضعية السوق النفطي العالمي.
4. استخدم صندوق النقد الدولي أدواته التمويلية التقليدية في مواجهة آثار الجائحة عالميا.

ثالثا- دوافع الدراسة:

1. توضيح تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.
2. تحليل الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية الدولية، لمعالجة الظروف الاقتصادية الاعتيادية والطارئة كالأزمة الصحية الحالية .
3. تعلق موضوع البحث بتخصص الاقتصاد الدولي.

رابعا- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كون الموضوع المختار هام جدا وهو موضوع الساعة، ففيروس كوفيد – 19 أصبح جائحة أثرت على اقتصادات العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وأيضا كون صندوق النقد الدولي يلعب دورا مهما وأساسيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي الذي عكرته الجائحة، لذلك من المهم الإلمام بالموضوع وتوضيح إسهامات صندوق النقد الدولي في التخفيف من آثار هذه الجائحة من خلال الآليات والسياسات التي يتخذها.

خامسا- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. عرض الإطار النظري لصندوق النقد الدولي.
2. إظهار أهمية صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي.
3. توضيح أهمية لجوء الدول إلى صندوق النقد الدولي.
4. إبراز أهم الإجراءات التي قام بها صندوق النقد الدولي لمواجهة فيروس كورونا المستجد والحد من الأزمة الاقتصادية الناتجة عن هذا الفيروس.

سادسا- منهج الدراسة:

طبيعة البحث اقتضت التعامل مع ثلاثة مناهج للإلمام بمحتوى الدراسة، حيث تم الاعتماد على:

1. المنهج التاريخي: من خلال تتبع التطور الزمني لجائحة كورونا ونشأة وتطور صندوق النقد الدولي.
2. المنهج الوصفي: من خلال عرض الجانب النظري للجائحة ولصندوق النقد الدولي.
3. المنهج التحليلي: من خلال عرض أرقام وإحصائيات متعلقة بآثار الجائحة وتحليلها، وتحليل السياسات المتبعة من طرف الحكومات ومن طرف صندوق النقد لمعالجة انعكاسات الجائحة الاقتصادية وغيرها.

سابعا- هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة تمّ تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة وذلك كما يلي:

الفصل الأول:

جاء الفصل الأول تحت عنوان "قراءة في انتشار جائحة كورونا وسياسات إحتوائها"، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأول تحت عنوان ظهور وانتشار الجائحة، وقد شمل مطلبين هما ماهية فيروس كورونا المستجد والتسلسل الزمني لظهوره وانتشاره. أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان الآثار المتشبعة عالميا لجائحة كوفيد-19 وقسم إلى أربعة مطالب تمثلت في الآثار الصحية، الآثار على الأمن الغذائي، الآثار على التعليم، الآثار الاجتماعية والآثار السياسية على التوالي. في حين جاء المبحث الثالث تحت عنوان خطط الاستجابة الأولية لمواجهة واحتواء الجائحة وقسم بدوره إلى مطلبين هما الاستجابة الفردية من طرف الدول والاستجابة الجماعية دوليا عبر المؤسسات و المبادرات الدولية.

الفصل الثاني:

الفصل الثاني جاء تحت عنوان "الآثار الاقتصادية العالمية لجائحة كورونا" وقسم إلى ثلاثة مباحث، حيث المبحث الأول حمل عنوان طبيعة الاقتصاد العالمي قبل جائحة كورونا. أما المبحث الثاني فكان بعنوان انعكاسات جائحة كورونا على اقتصادات العالم وتضمن أربعة مطالب شملت على التوالي الآثار على الإنتاج والنمو، على الأسواق المالية، على العمالة وعلى التجارة الدولية. في حين تضمن المبحث الثالث ثلاثة مطالب شملت أوضاع سوق النفط في ظل الجائحة، أسباب انهيار أسعار النفط، تداعيات أسعار النفط على الدول المصدرة والدول المستوردة.

الفصل الثالث:

الفصل الثالث والأخير والذي تمثل في "دور صندوق النقد الدولي في مواجهة آثار الجائحة" قد قسم إلى أربعة مباحث: المبحث الأول احتوى مطلبين، حملا نظرة عامة حول نشأة وتطور صندوق النقد الدولي وتعريفه وأهدافه ووظائفه، أما المبحث الثاني فتضمن آلية عمل صندوق النقد الدولي وقسم إلى أربعة مطالب، في حين المبحث الثالث جاء بعنوان السياسات الاقتصادية المتبناة من طرف الدول لمواجهة آثار الجائحة عن طريق خطط الدعم، السياسات النقدية التوسعية والتكنولوجيا المالية وتوسع الخدمات الالكترونية، في حين المبحث الرابع والأخير تطرق لسياسات الصندوق في مواجهة الوباء والأزمة الاقتصادية المرافقة له، عن طريق الآليات التمويلية وتسيير أزمة الديون الناتجة، إضافة إلى عرض خطة التعافي المقدمة من طرف الصندوق، وكذلك نظرته إلى آفاق الاقتصاد العالمي في ظل استمرار الجائحة.

الفصل الأول: قراءة في انتشار جائحة كورونا وسياسات إحتوائها

تمهيد:

المبحث الأول: ظهور وانتشار الجائحة

المبحث الثاني: الآثار المتشعبة عالميا لجائحة كوفيد-19

المبحث الثالث: خطط الاستجابة الأولية لمواجهة واحتواء الجائحة

خلاصة الفصل:

تمهيد:

فيروسات كورونا هي مجموعة من الفيروسات التي تنتمي إلى فصيلة الكوراناويات المستقيمة ضمن فصيلة الفيروسات التاجية، ضمن رتبة الفيروسات العشية، والتي تم اكتشافها سنة 1960. وبحلول عام 2019 تم اكتشاف نوع جديد من فيروسات كورونا بعد أن تم التعرف عليه كمسبب لانتشار أحد الأمراض التي بدأت في الصين في نفس السنة، وبعد مدة قصيرة أصبح الفيروس الجديد جائحة ووباء وانتشر إلى باقي أنحاء العالم تدريجيا مخلفا آثارا اقتصادية وخيمة على المستوى المحلى والدولي والمتمثلة في شلل شبه كلي لمختلف الأنشطة الاقتصادية وتدهور الاقتصاد بمختلف جوانبه مما يدفع بالحكومات إلى محاولة الإحاطة والتحكم في مثل هذا النوع من الأوبئة.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى جائحة كورونا من خلال:

- **المبحث الأول: ظهور وانتشار الجائحة.**
- **المبحث الثاني: الآثار المتشعبة عالميا لجائحة كوفيد 19.**
- **المبحث الثالث: خطط الاستجابة الأولية لمواجهة و احتواء الجائحة.**

المبحث الأول: ظهور وانتشار الجائحة

لقد ظهرت السلالة الجديدة من فيروسات كورونا أو ما يعرف بكورونا المستجد (كوفيد-19) وانتشرت حول العالم في ظرف وجيز، وفيما يأتي سيتم التطرق إلى أهم الظروف التي تخص ظهور هذا الفيروس وانتشاره.

المطلب الأول: ماهية فيروس كورونا المستجد

فيروس كورونا المستجد هو فيروس ظهر حديثا وانتشر في فترة وجيزة وأصبح جائحة تعاني منها البشرية جمعاء.

الفرع الأول: تعريف فيروس كوفيد-19

فيروسات كورونا تعتبر سلالة واسعة من الفيروسات التاجية الممرضة للإنسان والحيوان، وهي كذلك مسببة لأمراض تنفسية أخرى، ولقد أطلق على السلالة الأخيرة المكتشفة من كورونا اسم مرض كوفيد-19، وهو مرض معد ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، وفي مدة قصيرة تحول كوفيد-19 وتطور، وهو أصبح جائحة أصابت بلدان العالم أجمع.[1]

وحسب تعريف منظمة الصحة العالمية:

"تعد فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب اعتلالات تتنوع بين الزكام وأمراض أكثر وخامة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-CoV)، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (SARS-CoV) ، ويمثل فيروس كورونا المستجد (nCoV) سلالة جديدة لم يسبق تحديدها لدى البشر من قبل"[2]. وفيروسات كورونا حيوانية المصدر، فهي تنتقل بين الحيوانات والبشر. و قد تم التوصل إلى أن فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم قد انتقل من "سَنَانير الزبَّاد" إلى البشر، أما النوع المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية فانتقل من الجمال الوحيدة السنام إلى البشر. وينتشر العديد من فيروسات كورونا المعروفة بين الحيوانات، كما أنها لم تصب البشر بعد. ومن الأعراض الشائعة للعدوى الحمى والسعال وضيق أو صعوبة النفس، وقد تسبب العدوى الالتهاب الرئوي ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم والفشل الكلوي وحتى الوفاة في الحالات الأكثر تقدما.[3]

---

[1] العبسي علي، تجانية حمزة، **تداعيات فيروس كورونا: الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف1، الجزائر، 2020، ص96.

[2] **عن مرض covid-19**، منظمة الصحة العالمية، http://www.emro.who.int/ar/health-topics/corona-virus/about-covid-19.html، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/03/10، على الساعة 13:52.

[3] **عن مرض covid-19**، مرجع سابق.

الفرع الثاني: مراحل تطور الفيروس في الجسم

يمر تطور فيروس كوفيد-19 داخل الجسم بالمراحل التالية:

1- مرحلة الحضانة:

في هذه الفترة يدخل الفيروس الجسم ويغزوه عند استنشاقه إلى داخل الجهاز التنفسي، ويحدث ذلك عند سعال شخص مصاب بالقرب منك أو عند ملامستك لسطح ملوث ثم تلمس وجهك بعد ذلك. كما يستهدف كوفيد-19 الخلايا المبطنة للحلق والقصبة الهوائية والرئة، ثم تصبح هذه الأخيرة مصانع له فتنتج كميات ضخمة من الفيروسات الأخرى التي تنتقل لتصيب المزيد من الخلايا الأخرى. في المرحلة الأولى لا يشعر المصاب بالمرض نهائيا وقد لا تظهر أعراض المرض على الإطلاق، وتستمر فترة الحضانة حوالي 05 أيام وهي الفترة الممتدة بين الإصابة بالفيروس أي العدوى، إلى غاية ظهور الأعراض، والتي قد تختلف من شخص إلى آخر ضمن مجال معروف.[1]

2- مرحلة المرض الطفيف:

تظهر الأعراض الطفيفة لفيروس كوفيد-19 على حوالي ثمانية من عشرة أشخاص، أما الأعراض الأساسية فتتمثل في ارتفاع درجة الحرارة والسعال، أوجاع الجسد، التهاب الحلق والصداع وهي أعراض محتملة ولكنها ليست أكيدة، أما فيما يخص ارتفاع درجة الحرارة والشعور بالتوعك فهما في العموم ناتجان عن استجابة الجهاز المناعي للعدوى بالفيروس، وذلك عن طريق إطلاق مواد كيماوية تعرف باسم "سايتوكينس"، حيث يدرج الجسم أن الفيروس عدو يغزوه. ويرسل إشارات للجسم أن هناك ما يتسبب له في الضرر، ورغم أن هذه المواد الكيماوية تدعو الجهاز المناعي لاستجماع طاقته لمقاومة الفيروس، ولكنها أيضا تسبب كثيرا من الأوجاع والآلام وارتفاع درجة الحرارة. كما أن السعال يكون جافا في بداية الأمر، وكون ذلك ناجما عن تهيج الخلايا إثر إصابتها بالفيروس، ثم يبدأ السعال المصحوب بالبلغم، وهو مخاط سميك يحتوي على خلايا الرئة التي قتلها الفيروس. وتتم معالجة هذه الأعراض بتناول الكثير من السوائل والباراسيتامول والراحة بالاستلقاء في الفراش. ولا حاجة للرعاية في المستشفى، ولكن الأمر نسبي، فبعض المصابين تأتيهم أعراض حادة.[2]

3- مرحلة المرض الحاد:

يتسبب الفيروس في جعل الرد المناعي مختلا، ويصاب الجسم بالتهاب أكثر من اللازم، ويسمى الالتهاب الذي يصيب الرئة بالالتهاب الرئوي، وفي حالة الإصابة بالالتهاب الرئوي تبدأ الحويصلات الهوائية بالامتلاء بالماء وقد تتسبب في ضيق التنفس وصعوبته مما يدعو إلى الحاجة للتنفس الصناعي بدءا بالأقنعة وصولا إلى أجهزة التنفس

---

[1] جيمس غالغر، **فيروس كورونا: ما تأثير الفيروس على الجسم**، BBCNEWS بالعربي، https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-51888120، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/03/10، على الساعة 18:12.

[2] جيمس غالغر، مرجع سابق.

الصناعية، وحسب الإحصائيات تؤثر هذه المرحلة على 14% من الأشخاص، تبعا للبيانات التي تم الحصول عليها من الصين.[1]

4- مرحلة الحالة الحرجة:

يقدر عدد الحالات التي تصل المرحلة الحرجة بـ 6 % من الحالات، ويحدث في هذه المرحلة أن تبدأ وظائف الجسد في الإخفاق واحتمال الوفاة يكون كبيرا ووواردا بشدة، وفي هذه المرحلة يخرج الجهاز المناعي عن السيطرة ويتسبب في المتاعب في مختلف أجزاء الجسم، ويتسبب ذلك في الإصابة بتسمم وانخفاض ضغط الدم لمعدلات خطرة فتتوقف الأعضاء عن العمل بكفاءة أو تفشل بصورة تامة. أيضا متلازمة الضائقة التنفسية الحادة التي يتسبب فيها التهاب القصبة الهوائية تجعل الجسم غير قادر على الحصول على الأكسجين الكافي حتى يتمكن من البقاء على قيد الحياة فتتوقف الكلى عن تنظيف الدم وقد تؤدي إلى أضرار ببطانة الأمعاء، كما يتسبب الفيروس بدرجة ضخمة من الالتهاب تتسبب في استسلام الجسم ويتسبب في فشل أعضاء متعددة في الجسم. وفي حال لم يستطع الجهاز المناعي السيطرة على الفيروس، فإنه يغزو جميع الجسم متسببا بمزيد من الأضرار، وسيتطلب العلاج في تلك الحالة تدخلا طبيا كبيرا، ولكن الضرر قد يصل لمرحلة قاتلة لا يمكن فيها للأعضاء إبقاء الجسم على قيد الحياة.[2]

الفرع الثالث: نتائج أولية حول ديناميكية الوباء

في دراسة قام بها باحثون من كلية كينجز بلندن استخدمت بيانات من تطبيق دراسة أعراض كوفيد-19 COVID Symptom Study* والتي أظهرت ما يلي بعد فحص بيانات 4182 مستخدما نشطا للتطبيق:[3]

- شخص من أصل 20 مصاب بكوفيد-19 من المحتمل أن يعاني من أعراض لمدة لا تقل عن 8 أسابيع.
- كبار السن، أصحاب الوزن الزائد، السيدات، هم الذين يعانون من الربو، وهم أصحاب أكبر عدد من الأعراض خلال الأسبوع الأول من التقاط العدوى، ولقد كانوا أكثر احتمالا لتطوير "Long Covid"* .
- Long Covid يؤثر على 10% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و49 عاما، وتصل النسبة إلى 22% بالنسبة للأكبر من 70 عاما.
- الوزن يلعب دورا مهما في طول فترة المعاناة من كورونا.

---

[1] جيمس غالغر، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

* **COVID Symptom Study**: تطبق يقوم بجمع بيانات عن مستخدميه حول فيروس covid-19

[3] سارة حسين، **05 عوامل خطر تجعل تجربتك مع كورونا أسوء**، العين الإخبارية، https://al-ain.com/article/timeline-coronavirus-china-world، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/03/13 على الساعة 09:23.

* **Long Covid**: آثار فيروس كورونا طويلة الأمد.

- السيدات هن الأكثر عرضة للمعاناة من Long Covid مقارنة بالرجال بنسبة 14.5% مقابل 9.5%، لكن فقط في الفئة العمرية الأصغر سنا.
- المصابون الذين يبلغون عن مجموعة كبيرة من الأعراض الأولية أكثر احتمالا لتطوير Long Covid ، بالإضافة إلى مرضى الربو.

وبالنسبة للأعراض التي يتم الإبلاغ عنها بشكل شائع لكوفيد-19، كان هنالك مجموعتان رئيسيتان من الأعراض، واحدة كانت تهيمن عليها أعراض الجهاز التنفسي مثل السعال وضيق التنفس والتعب والصداع، والأخرى كانت متعددة الأنظمة وتؤثر على أجزاء كثيرة من الجسم، بما في ذلك الدماغ والأمعاء والقلب. وبالرغم من أن معظم المصابين بكوفيد-19 عادو إلى حياتهم الطبيعية خلال 11 يوما أو أقل، إلا أن 01 من أصل 07 ما يعادل 13.3% أو 558 مستخدما للتطبيق أبلغ عن استمرار الأعراض لديه لما يقل عن 04 أسابيع، ونحو 01 من أصل 20 ما يعادل 4.5% أو 189 مستخدما ظل مريضا لـ 8 أسابيع، بينما أبلغ 01 من أصل 50 ما يعادل 2.3% أو 95 مستخدما عن معاناته من أعراض الفيروس لأكثر من 12 أسبوعا[1].

المطلب الثاني: التسلسل الزمني لظهور covid-19 وانتشاره

لقد انتشر فيروس كورونا عبر مراحل وخلال فترات زمنية كما يلي:

الفرع الأول: التسلسل الزمني لظهور covid-19

لقد انتشر فيروس كورونا المستجد عبر فترات زمنية متقاربة، وفيما يلي سيتم التطرق إلى كرونولوجيا انتشاره من ديسمبر 2019 إلى غاية جوان 2020، وقد سجل مايلي:[2]

- **31 ديسمبر 2019:** تلقى المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية في جمهورية الصين الشعبية بيان صحفي من لجنة الصحة البلدية لمدينة ووهان عن حالات التهاب رئوي مجهولة السبب .
- **09 جانفي 2020:** أبلغت المنظمة عن أن السلطات الصينية قررت أن الفاشية ناتجة عن فيروس تاجي جديد.
- **11 جانفي 2020:** تلقت المنظمة التسلسل الجيني للفيروس الجديد من الصين، كما أفادت وسائل الإعلام الصينية عن أول حالة وفاة بسبب الفيروس.
- **21 جانفي 2020:** أعلنت المنظمة عبر تويتر أن انتقال العدوى بين العاملين في مجال الصحة عززت أدلة انتقال الفيروس من شخص إلى آخر.

---

[1] سارة حسين، **كورونا ينتشر أكثر في المناطق الفقيرة**، العين الإخبارية، https://al-ain.com/article/timeline-coronavirus-china-world، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/03/13، على الساعة 12:45.

[2] **ستة أشهر على الجائحة..الصحة العالمية تنشر خطا زمنيا لفيروس كورونا**، cnn عربية، متاح على الرابط https://arabic.cnn.com/health/article/2020/06/30/who-shares-timeline-coronavirus، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/03/15، على الساعة 12:02.

- **30 جانفي 2020:** بحلول نهاية الشهر، كانت هناك 98 حالة إصابة للفيروس بدون أي وفيات في 18 دولة خارج الصين .
- **11 فيفري 2020:** أعلنت المنظمة عن تسمية الفيروس المسبب للمرض بـ"كوفيد-19".
- **24 فيفري 2020:** نشرت منظمة الصحة اعتبارات تشغيلية لإدارة حالات فيروس كوفيد-19 على متن السفن بعد تفشي الفيروس على متن رحلة دولية.
- **07 مارس2020:** تجاوز عدد حالات الإصابة بالفيروس 100 ألف حالة عالميا، ودفع ذلك المنظمة إلى إصدار بيان يدعو لاتخاذ إجراءات لوقف، واحتواء، وتأخير، أو تقليل تأثير الفيروس.
- **11 مارس 2020:** بسبب القلق من مستويات تفشي الفيروس الخطيرة، إضافة إلى مستويات التقاعس المقلقة في مواجهته، اعتبرت منظمة الصحة أنه يمكن الإشارة إلى كوفيد-19 بأنه جائحة.
- **13 مارس 2020:** أصبحت أوروبا بؤرة جائحة فيروس كورونا، إذ تجاوز عدد الوفيات فيها عدد الوفيات في بقية دول العالم مجتمعة، باستثناء جمهورية الصين الشعبية.
- **18 مارس 2020:** أطلقت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها تجربة التضامن بهدف المساعدة على إيجاد علاج ناجح لمرض كوفيد-19.
- **02 أفريل 2020:** منظمة الصحة تبلغ عن وجود أدلة لانتقال العدوى من الأشخاص المصابين بكوفيد-19 الذين يعانون من الأعراض، والأشخاص بدون أعراض، إضافة إلى قابلية نقل العدوى من الأشخاص حتى قبل ظهور الأعراض عليهم.
- **04 أفريل 2020:** المنظمة تؤكد تسجيل أكثر من مليون حالة مؤكدة لكوفيد-19 حول العالم.
- **16 أفريل 2020:** أصدرت المنظمة توجيهات بشأن ما يجب أخذه بعين الاعتبار بما يتعلق بتدابير الصحة العامة والتدابير الاجتماعية، مثل تقييد الحركة على نطاق واسع، أو ما يشار إليه عادة بعمليات الإغلاق.
- **10 إلى 14 ماي 2020:** نشرت منظمة الصحة العالمية 4 ملاحق للاعتبارات المتعلقة بتدابير الصحة العامة والتدابير الاجتماعية في أماكن العمل، والتجمعات الجماهيرية، والمدارس.
- **15 ماي 2020:** إصدار موجز علمي عن متلازمة الالتهابات المتعددة لدى الأطفال والمراهقين المرتبطة مؤقتا بكوفيد-19.
- **16 ماي 2020:** رحبت منظمة الصحة العالمية بنتائج التجارب السريرية الأولية من المملكة المتحدة، والتي أظهرت أن دواء ديكساميثازون (Dexamethasone)، يمكن أن ينقذ حياة المرضى الذي يعانون بشدة من فيروس كورونا المستجد.
- **17 جوان 2020:** أعلنت منظمة الصحة العالمية عن وقف الفرع الخاص بعقار هيدروكسي كلوروكين في تجربة التضامن التي تهدف إلى إيجاد علاج فعال لكوفيد-19. وتوصلت المنظمة إلى هذا القرار بناء على البيانات التي أظهرت أن العقار لا يؤدي إلى خفض معدل الوفيات بين مرضى كوفيد-19 الذين يتلقون العلاج في المستشفى.

من 28 جوان إلى غاية 20 أكتوبر سجل مايلي:[1]

- **28 جوان 2020:** الإصابات تتخطى 10 ملايين وظهور طفرات جديدة في بعض الدول وانتشار العدوى إعادة فرض العزل العام.
- **08 جويلية 2020:** الصحة العالمية تقول أن هناك أدلة على احتمالية انتشار كورونا عبر الهواء.
- **17 جويلية 2020:** الأمم المتحدة تطلق أكبر خطة للاستجابة الإنسانية في تاريخها بـ 10.3 مليار دولار تغطي الاحتياجات الإنسانية لمتضرري كورونا في أكثر من 60 دولة.
- **17 سبتمبر 2020:** تسجيل 30 مليون إصابة بكورونا عالميا.
- **22 سبتمبر 2020:** الإمارات الأولى عالميا في عدد الفحوصات التي أجريت للكشف عن كورونا.
- **28 سبتمبر 2020:** الصحة العالمية تكشف عن اختبار سريع لكورونا نتيجته خلال 15 دقيقة بـ 5 دولارات.
- **02 أكتوبر 2020:** إصابة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفيروس كورونا.
- **05 أكتوبر 2020:** توقع منظمة الصحة العالمية أن 10% من سكان العالم أصيبوا بكوفيد-19.
- **13 أكتوبر 2020:** أول وفاة لشخص أصيب بفيروس كورونا للمرة الثانية وهي هولندية عمرها 89 عاما.
- **18 أكتوبر 2020:** عودة الصلاة وأداء العمرة في المسجد الحرام.
- **20 أكتوبر 2020:** إصابات كورونا تتخطى 40 مليون، وأكثر من مليون وفاة و30 مليون حالة تعافي.

الفرع الثاني: مناطق الانتشار

لوحظ أن الفقر، الازدحام السكاني وأي سبب آخر متعلق بالظروف الاجتماعية المتدنية يضاعف من خطر تعرض المجتمع للمشاكل الصحية. وفي دراسة لمركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها "CDC"* أكدت أن المجتمعات ذات الدخول المنخفضة وخصوصا تلك التي يعيش فيها أصحاب البشرة السوداء عرضة لتكون بقعا ساخنة للإصابة بكوفيد-19 مقارنة بالمجتمعات الأخرى، كما أشارت الدراسة أن الفقر وأماكن السكن المزدحمة وأي سمات مجتمعية أخرى مرتبطة بالضعف الاجتماعي تزيد من خطر تعرض المجتمع لمشكلات صحية.[2] وقام باحثون بفحص حالات كوفيد-19 في أنحاء الولايات المتحدة في الفترة ما بين جوان وجويلية مركزين على المقاطعات التي تبدو بقع ساخنة للفيروس، عن طريق قاعدة بيانات خاصة بـ CDC تتعقب العوامل التي لها تأثير

---

[1] رقية عنتر، **تسلسل زمني لتفشي كورونا 10 أشهر من الصدمة والفقد**، موقع العين الإخبارية، https://al-ain.com/article/timeline-coronavirus-china-world، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/03/12، على الساعة 14:23.

* **CDC:** هي المؤسسة الوطنية الأمريكية الرائدة في مجال الصحة العامة، وتعتبر هذه المؤسسة وكالة فيدرالية تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتخضع لإشراف وزارة الصحة ويقع مقرها في مدينة أتلانتا في ولاية جورجيا.

[2] **Health equity considerations and racial and ethnic minority groups**, https://www.cdc.gov/coronavirus/2019-ncov/community/health-equity/race-ethnicity.html, 12/03/2021, 17:04.

على الصحة العامة والتعليم ومعدلات البطالة فضلا عن السكن والوصول إلى وسائل المواصلات. وقد نظر الباحثون في مدى نجاح تلك النقاط الساخنة في مؤشر الضعف الاجتماعي، وأشارت الدراسة على وجه التحديد إلى الهياكل السكنية عالية الكثافة فالفيروس ينتشر بسرعة خاصة في المساحات الداخلية ذات التهوية السيئة[1].

المبحث الثاني: الآثار المتشعبة عالميا لجائحة كوفيد-19

لقد خلفت جائحة كورونا آثارا كبيرة على بلدان العالم أجمع سيتم التطرق إلى بعضها فيما يلي:

المطلب الأول: الآثار الصحية

وقد تنوعت الآثار الصحية بين الوفيات والخسائر البشرية، الآثار الجسمية، الآثار النفسية:

الفرع الأول: الوفيات والخسائر البشرية

لقد أدت جائحة كورونا إلى تخليف الملايين من الضحايا عالميا، وفيما يلي عرض لحجم الخسائر البشرية:

الشكل رقم (01): خارطة توزع مجموع الحالات المصابة بكورونا بتاريخ 2021/06/20

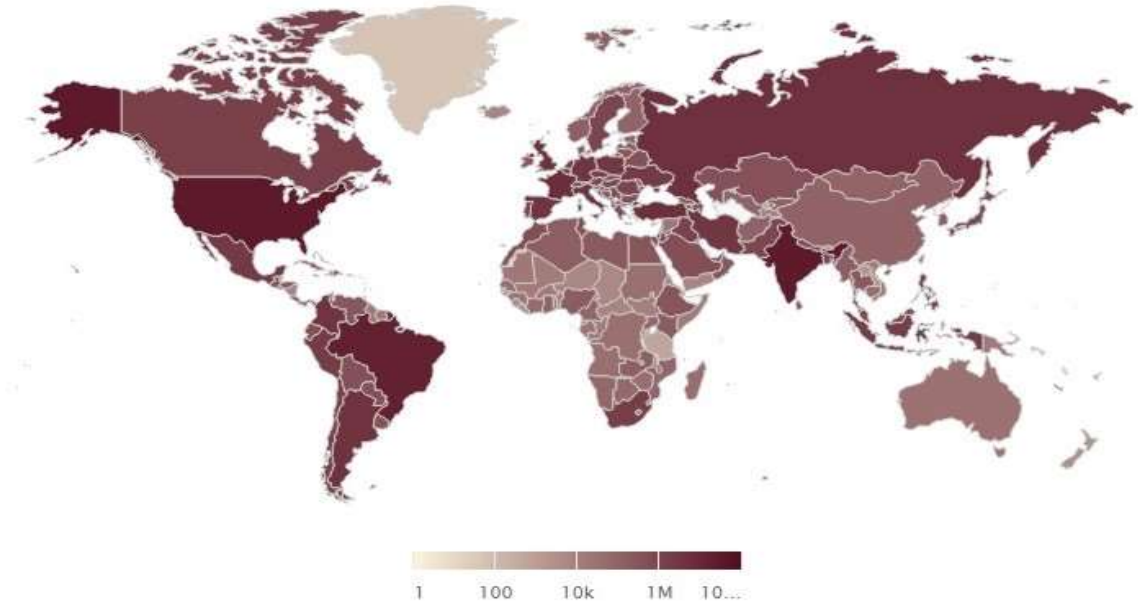

المصدر: worldometer.info

من خلال الخريطة نلاحظ أن أكثر البلدان التي شهدت حالات إصابة عديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل، الهند، المكسيك، البيرو، روسيا، المملكة المتحدة، إيطاليا وفرنسا، تركيا، الأرجنتين، كولومبيا، اسبانيا وألمانيا. ومعظمها بلدان حدثت بها وفيات كثيرة. وفيما يلي جداول إحصائية لعدد الوفيات.

[1] رقية عنتر، مرجع سابق.

الجدول رقم (01) : الترتيب التنازلي لعدد وفيات بلدان أوروبا بتاريخ 2021/06/15

البلد	إجمالي الوفيات	البلد	إجمالي الوفيات
روسيا	129801	أيرلندا	4941
المملكة المتحدة	127976	سلوفينيا	4415
إيطاليا	127270	ليتوانيا	4367
فرنسا	110738	بيلاروسيا	3044
ألمانيا	90966	الدنمارك	2530
إسبانيا	80652	لاتفيا	2496
بولندا	74829	ألبانيا	2454
أوكرانيا	52032	الجبل الأسود	1605
رومانيا	32391	إستونيا	1268
التشيك	30280	فنلندا	967
هنغاريا	29959	لوكسمبورغ	818
بلجيكا	25136	النرويج	790
بلغاريا	17990	مالطا	420
هولندا	17726	أندورا	127
البرتغال	17065	جبل طارق	94
السويد	14537	سان مارينو	90
اليونان	12542	جزر القناة	86
سلوفاكيا	12496	ليختنشتاين	59
سويسرا	10869	موناكو	33
النمسا	10680	أيسلندا	30
البوسنة والهرسك	9630	جزيرة آيل أوف مان	29
كرواتيا	8182	جزر فايرو	1
صربيا	7001	مدينة الفاتيكان	0
مولدوفا	6170	**المجموع**	**1093057**
مقدونيا الشمالية	5475		

المصدر: worldometers.info

نلاحظ من خلال الجدول أن روسيا متصدرة قارة أوروبا في عدد الوفيات، تليها المملكة المتحدة، إيطاليا وفرنسا على التوالي بحصيلة تخطت 100000. بعدها تأتي ألمانيا، إسبانيا، بولندا وأوكرانيا بحصيلة تعدت 50000 وفاة. وهذه البلدان كانت تمثل بؤر إنتشار الفيروس، وذلك ما كان سببا في جعلها متصدرة الترتيب في قارة أوروبا

الجدول رقم (02): الترتيب التنازلي لعدد وفيات بلدان شمال أمريكا بتاريخ 2021/06/15

البلد	إجمالي الوفيات	البلد	إجمالي الوفيات
الولايات المتحدة الأمريكية	617166	بربادوس	47
المكسيك	231187	أنتيغوا وبربودا	42
كندا	26076	برمودا	33
غواتيمالا	8694	سينت مارتن	32
هندوراس	6766	تركس وكايكوس	18
بنما	6475	هولندا الكاريبية	17
كوستا ريكا	4473	سانت فنسنت غرينادين	12
جمهورية الدومينيكان	3756	القديس مارتن	12
السلفادور	2332	جزر كايمان	2
كوبا	1159	سانت بارث	1
جامايكا	1033	سانت كيتس ونيفيس	1
ترينداد وتوباغو	737	جزر فيرجن البريطانية	1
هايتي	373	غرينادا	1
بليز	328	مونتسيرات	1
جزر البهاما	241	دومينيكا	0
جوادلوب	229	أنغيلا	0
نيكاراغوا	188	غرن لاند	0
كوراساو	125	سان بيار ميكلون	0
أروبا	107	**المجموع**	**911843**
مارتينيك	98		
القديسة لوسيا	80		

المصدر: worldometer.info

من خلال الجدول نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية متصدرة الترتيب بإجمالي 617166 حالة وفاة وبفارق كبير مقارنة بالمكسيك التي جاءت في المرتبة الثانية بـ 231187 نظرا لفرق التعداد السكاني، ثم بعدهما جاءت كندا، غواتيمالا، الهندوراس وبنما بما يتخطى عتبة 50000 وفاة. ثم تأتي لاحقا كوستاريكا، الدومينيكان، السلفادور، كوبا وجمايكا على التوالي بما يتخطي 1000 حالة وفاة بداية بجمايكا إلى غاية 4473 وفاة وصولا إل كوستاريكا.

الجدول رقم (03): الترتيب التنازلي لعدد وفيات أوقيانوسيا بتاريخ 2021/06/15

البلد	إجمالي الوفيات
أستراليا	910
بولينيزيا الفرنسية	142
بابوا غينيا الجديدة	173
نيوزيلاندا	26
فيجي	7
واليس وفوتونا	7
كاليدونيا الجديدة	0
جزر سليمان	0
فانواتو	1
جزر مارشال	0
ساموا	0
ميكرونيزيا	0
المجموع	**1266**

المصدر: worldometer.info

في اوقيانوسيا وهي أصغر قارة، والمتكونة من مجموعة من الجزر، كانت أعداد الوفيات قليلة مقارنة بعدد السكان الإجمالي. ففي الصدارة نجد أستراليا بـ 910 حالة وفاة بحكم تعداد سكانها الكبير، تليها بولينيزيا بفارق 768 وفاة، تم بابوا غينيا الجديدة بـ 173، ثم نيوزيلاندا بـ 26 ووواليس وفوتونا وفيجي بـ 7 وفيات فقط، أمافانواتو فسجلت حالة وفاة واحدة منذ بداية الجائحة. في حين باقي الدول لم تسجل أي حالة وفاة.

الجدول رقم (04): الترتيب التنازلي لعدد وفيات بلدان افريقيا بتاريخ 2021/06/15

البلد	إجمالي الوفيات	البلد	إجمالي الوفيات	البلد	إجمالي الوفيات
جنوب أفريقيا	58702	موزمبيق	848	جيبوتي	155
مصر	15859	غانا	793	جزر القمر	146
تونس	14038	الصومال	775	توجو	128
المغرب	9238	إيسواتيني	677	غينيا الإستوائية	120
أثيوبيا	4283	أوغندا	660	جنوب السودان	115
الجزائر	3631	مالي	524	بنين	103
كينيا	3456	موريتانيا	481	جمهورية افريقيا الوسطى	98
ليبيا	3178	رواندا	382	ليبيريا	95
السودان	2737	ليسوتو	329	سيرا ليون	82
نيجيريا	2117	ساحل العاج	308	غينيا بيساو	69
زيمبابوي	1672	كابو فيردي	283	سيشيل	55
زامبيا	1644	ريونيون	220	ساو تومي وبرينسيبي	37
الكاميرون	1313	النيجر	193	تنزانيا	21
ملاوي	1168	غامبيا	181	إريتريا	19
ناميبيا	1164	مايوت	174	موريشيوس	18
السنغال	1158	تشاد	174	بوروندي	8
بوتسوانا	940	غينيا	168	الصحراء الغربية	1
مدغشقر	903	بوركينا فاسو	167	سانت هيلانة	0
جمهورية الكونغو الديمقراطية	879	الكونغو	161	**المجموع**	**137865**
أنغولا	859	الجابون	158		

المصدر: worldometer.info

في إفريقيا تصدرت الترتيب جنوب إفريقيا تليها مصر، تونس والمغرب على التوالي بتعداد تخطى 10000 حالة وفاة، بعدها تأتي اثيوبيا، الجزائر، كينيا، ليبيا، السودان ونيجيريا بأعداد كبيرة مقارنة بباقي بلدان القارة المتبقية.

الجدول رقم (05): الترتيب التنازلي لعدد وفيات آسيا بتاريخ 2021/06/15

البلد	إجمالي الوفيات	البلد	إجمالي الوفيات
الهند	388164	كوريا الجنوبية	2004
إيران	83101	قيرغيزستان	1937
إندونيسيا	54956	الكويت	1870
تركيا	49185	سوريا	1845
الفليبين	23749	الإمارات العربية المتحدة	1757
باكستان	22007	تايلاند	1658
العراق	16885	اليمن	1355
اليابان	14423	البحرين	1306
بنغلاديش	13548	أوزبكستان	718
الأردن	9662	دولة قطر	583
نيبال	8726	تايوان	569
لبنان	7822	منغوليا	447
المملكة العربية السعودية	7677	كمبوديا	441
إسرائيل	6428	قبرص	374
جورجيا	5175	هونج كونج	210
أذربيجان	4962	جزر المالديف	206
الصين	4636	طاجيكستان	90
أرمينيا	4499	فيتنام	67
ماليزيا	4477	سنغافورة	34
كازاخستان	4242	تيمور ليشتي	19
أفغانستان	4215	لاوس	3
فلسطين	3551	بروناي	3
ميانمار	3262	بوتان	1
سلطنة عمان	2741	ماكاو	0
سيريلانكا	2581	**المجموع**	**768171**

المصدر: worldometer.info

نلاحظ من خلال الجدول أن الصدارة كانت من نصيب الهند، تليها إيران إندونيسيا، تركيا والفيليبين. في حين أن الصين البلد المنشأ للفيروس لم يسجل سوى 4636 حالة وفاة، وهو بذلك يحتل المرتبة 17 من بين دول قارة آسيا.

الشكل رقم (02): رسم بياني لإجمالي الوفيات في العالم منذ تسجيل أول حالة إلى غاية 2021/06/15

المصدر: worldometer.info

من خلال المنحنى البياني يبدو واضحا أن الزيادة في عدد وفيات كورونا كانت سريعة منذ لحظة تسجيل حالة الوفاة الأولى، فقد تخطت الزيادة حاجز المليون وفاة يوم 2020/09/12 وذلك بـ 1003774 حالة وفاة في خلال ما يقارب 08 أشهر، ثم زادت سرعة انتشار الوفيات فنلاحظ أنه يوم 2021/01/07 أي بعد مرور حوالي 04 أشهر على تسجيل المليون حالة وفاة الأولى سجلت 2005477 وفاة، أي ضعف عدد الوفيات السابق المسجل خلال 08 أشهر، ثم بعد ذلك كانت الزيادة بمعدل 1.8 مليون وفاة بعد حوالي 05 أشهر ونصف، وقد سجل ذلك بتاريخ 2021/06/15.

الفرع الثاني: الآثار الجسمية:

وتنقسم بدورها إلى آثار جانبية طويلة الأمد، تلف الأعضاء ومشكلة الجلطات الدموية.

1. الآثار الجانبية طويلة الأمد:

تستمر أعراض فيروس كورونا المستجد لمدة أشهر، كما يمكن له أن يدمر الرئتين والقلب والدماغ، ما يزيد من نسبة الإصابة بمخاطر ومشاكل صحية طويلة الأمد، فمعظم من يصابون به يتعافون بسرعة. لكن بعض الأشخاص حتى أصحاب الأعراض الخفيفة يستمرون بالشعور بالأعراض بعد التعافي المبدئي، ويوصف هؤلاء

الأشخاص بأنهم حاملون مستمرون للمرض. وقد سميت هذه الحالات بمتلازمة ما بعد كوفيد 19 أو كوفيد 19 طويل الأمد. وينطبق هذا بشكل عام على آثار كوفيد 19 التي تستمر لأكثر من أربعة أسابيع بعد تشخيصه. ويعتبر المسنون وأصحاب الحالات الطبية الخطيرة أكثر عرضة للإصابة بأعراض كوفيد 19 طويلة الأمد، وحتى الشباب الأصحاء قد يشعرون بالتوعك لأسابيع أو حتى أشهر بعد الإصابة، وتشمل العلامات والأعراض التي يشيع بقاؤها مع مرور الوقت: الإرهاق، ضيق النَفَس أو صعوبة في التنفس، السعال، ألم المفاصل، ألم الصدر، مشاكل في الذاكرة أو التركيز أو النوم، ألم العضلات أو الصداع، ضربات القلب السريعة أو القوية، فقدان حاسة الشم أو الذوق، الاكتئاب أو القلق، الحمى، الدوار عند الوقوف، تفاقم الأعراض بعد الأنشطة البدنية أو الذهنية.[1]

2. تلف الأعضاء الناجم عن فيروس كورونا المستجد:

يؤثر مرض كوفيد-19 في الرئتين بشكل رئيسي، كما يلحق الضرر بالعديد من أعضاء الجسم الأخرى، ويمكن أن يؤدي تضرر الأعضاء إلى زيادة خطر التعرض لمشاكل صحية طويلة الأمد.

وتشمل الأعضاء التي قد تتأثر بكوفيد 19:[2]

- **القلب:** عن طريق حدوث ضرر طويل الأمد في عضلة القلب، التعرض لفشل القلب أو مضاعفات قلبية.
- **الرئتان:** عن طريق تلف طويل الأمد في أنساخ الرئة، ومشاكل تنفسية طويلة.
- **الدماغ:** عن طريق السكتات الدماغية، التشنجات، متلازمة غيان باريه، الشلل المؤقت، زيادة خطر الإصابة بداء باركينسون وداء الزهايمر.
- **التهاب الأجهزة المتعددة:** التهاب الأجهزة المتعددة، التهابات شديدة في بعض الأعضاء والأنسجة.

3. مشكلات الجلطات الدموية والأوعية الدموية:

يزيد كوفيد-19 من احتمال تكتل خلايا الدم وتكوين الجلطات ويسبب النوبات القلبية والسكتات الدماغية، كما أن أغلب الضرر الذي يصيب القلب نتيجة لفيروس كوفيد-19 سببه جلطات صغيرة تسد الأوعية الدموية الدقيقة في عضلة القلب، كما يمكن أن يؤثر كذلك على الرئتين والساقين والكبد والكليتين. ويضعف أيضا الأوعية الدموية ويحدث تسريب فيها.[3]

---

[1] **كوفيد 19 (فيروس كورونا): الآثار الجانبية طويلة الأمد**، MAYO CLINIC، https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/coronavirus/in-depth/coronavirus-long-term-effects/art-20490351، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/03/14، على الساعة 11:23.

[2] **كوفيد 19 (فيروس كورونا): الآثار الجانبية طويلة الأمد**، مرجع سابق.

[3] نفس المرجع.

كثير من تأثيرات فيروس كورونا المستجد طويلة المدى ليست معروفة، وأيضا كثير من الأمور المجهولة بشأن تأثيره على الناس على المدى الطويل، مما يدفع إلى مواصلة الأبحاث. كما ينصح بمراقبة الأشخاص الذين أصيبوا به عن كثب للتأكد من سلامة وظائف أعضاء الجسم بعد التعافي، كما أن المراكز الطبية الكبيرة تفتح عيادات متخصصة لتوفير الرعاية للأشخاص الذين يصابون بأعراض مستمرة أو أمراض ذات صلة بكوفيد-19 بعد التعافي منه.[1]

4. الآثار النفسية:

كما نعلم فيروس كورونا المستجد يهاجم الجهاز العصبي، وتحديدا الدماغ، مما يؤدي إلى حالات نفسية وعصبية تترافق مع الإصابة وقد تبقى بعد انتهاء الإصابة، حيث يؤثر على خلايا الدماغ. وقد يتلف بعضها، ويؤثر على النواقل العصبية الكيميائية في الدماغ، والتعافي منه لا يعني انتهاء المشاكل. فهناك الإعياء المستمر وصعوبة التنفس، إضافة إلى الاكتئاب والقلق وحالات الذهان والخرف. كما يؤثر نفسيا على المصابين به أثناء الإصابة وبعد الإصابة، فتتطور لديهم حالات من رهاب كورونا والقلق والوسواس القهري وزيادة الإدمان والانتحار وقد تصل الإصابات النفسية بعد الإصابة بكورونا عادة إلى 50% من المرض، كذلك هناك علاقة واضحة، وهناك زيادة في حالات الاكتئاب بين غير المصابين بالاكتئاب لمن كانوا قد أصيبوا بكورونا سابقا، أو زيادة حدة الاكتئاب بعد الإصابة به أو بعد التعافي منه. كذلك يسجل العالم حاليا ارتفاعات واضحة في معدلات الانتحار، ومن المتوقع استمرارها في التزايد مما يتطلب تحركا عالميا لدعم الصحة النفسية. بالأخص أن زيادة خطورة أمراض نفسية أخرى أمر وارد، ولا يقتصر الأمر هنا على الاكتئاب، فهناك الذهان الفصامي واضطرابات المزاج وأشكال الخرف، كما أن مرضى الفصام الذين يصابون بالفيروس ترتفع بينهم الوفيات.[2]

المطلب الثاني: الآثار على مستوى الأمن الغذائي

وفقا لمنظمة الزراعة والتغذية للولايات المتحدة، فالبلدان التي تعيش أزمات إنسانية معرضة بشكل خاص لأثار هذه الجائحة خاصة مع احتمال تزايد احتياجاتها المحلية نتيجة للوباء، فسلسلة الإمدادات الغذائية ستضعف خاصة على الشعوب الأكثر فقرا، وفي تقرير لها نشر بتاريخ 03 أفريل 2020 تتوقع هذه الأخيرة عواقب اقتصادية والتي من المنتظر أن تكون مدمرة بالنسبة للعديد من الدول الفقيرة أكثر من المرض نفسه، وتعتبر إفريقيا القارة الأكثر تهديدا، ولاسيما جنوب الصحراء منها، فقد استوردت أكثر من 40 مليون طن من الحبوب في عام 2018. والصومال وجنوب السودان من أكثر الدول تعرضا لتعطيل إمدادات الحبوب، بالإضافة إلى أن بعض الدول مثل

---

[1] **كوفيد 19 (فيروس كورونا): الآثار الجانبية طويلة الأمد**، مرجع سابق.

[2] أسامة أبو الرُّب، **ما آثار كورونا على الصحة النفسية وهل تسبب الاكتئاب وتدفع للانتحار**، الجزيرة نت، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net/news/healthmedicine/2021/3/3/كورونا-الاكتئاب-الصحة-النفسية-كوفيد-19، تم الإطلاع على الموقع يوم، 2021/03/15، على الساعة 09:36.

إيران والعراق، وكذلك اليمن وسوريا اللتان مزقتهما الحرب أيضا من بين الدول المهددة بنقص الغذاء وكذلك البلدان العربية التي تعتمد بشكل أساسي على استيراد حاجاتها الأساسية من المواد الغذائية.[1]

ووفقا لدراسة أعدتها الأمم المتحدة في العام 2017، تبين تراجع الاكتفاء الذاتي لهذه البلدان للفترة من 2014 إلى 2016، وهو مرشح للزيادة في الأعوام القادمة، فحسب التقرير نفسه فإن نسبة الاكتفاء الذاتي سنة 2017 كانت كالآتي:[2] الحبوب بلغت 34 %، مادة السكر بلغت 28 %، الزيوت النباتية بلغت 20 %، الألبان ومشتقاتها بلغت 83%، اللحوم بلغت 66 %. كذلك فإن دخول مرحلة من الانكماش، فما يقارب من خمس سكان العالم متوقفون عن العمل وبالتالي ضعف الإنتاج في العديد من الدول، وبالتالي توقفت سلاسل الإمدادات الغذائية، مما دفع ببرنامج الأغذية العالمي إلى العمل لتقديم خدماته في الأماكن التي لا تتوفر فيها القدرات التجارية في الوقت الحالي، ومحاولة ضمان نقل الشحنات الضرورية من الإمدادات الصحية والإنسانية والموظفين إلى المناطق التي تحتاج إليها بشدة.[3]

المطلب الثالث: الآثار على التعليم

لقد كان لجائحة كورونا آثار وخيمة على التعليم في مختلف أنحاء العالم فقد عانى من آثاره المتمدرسون في مختلف الأطوار التعليمية، وسبب انقطاعا كبيرا للتعليم.

الفرع الأول: إغلاق المدارس وانقطاع التعليم

يعاني العالم من عدم القدرة على توفير التعليم كمطلب أساسي من حقوق الإنسان، وعلى الرغم من التعميم شبه الكامل فهناك عدد كبير من الأطفال، حوالي 250 مليون طفل خارج المدارس وحوالي 800 مليون بالغ أمي. وحتى لأولئك الملتحقين بالمدارس ليس التعليم مضمونا بالنسبة لهم. حيث أن حوالي 387 مليون طفل أو 56% ممن هم يزاولون دراستهم في المدرسة الابتدائية يفتقرون إلى مهارات القراءة الأساسية. ومن ناحية التمويل فالتحدي مخيف بالفعل، ففي عام 2020 كانت فجوة التمويل اللازم لتحقيق التعليم الجيد في البلدان المنخفضة الدخل

---

[1] بلعسل بنت نبي ياسمين، عمروش الحسين، **تداعيات جائحة كورونا على الأمن الغذائي**، مجلة المشكاة في التنمية الاقتصاد والقانون، المجلد 05، العدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس بالمدية، السنة 2020، ص 169، 170.

[2] غسان الطالب، **تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي العربي**، شبكة الغد لإخبارية، متاح على الرابط https://alghad.com/تداعيات-جائحة-كورونا-على-الأمن-الغذا/، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/03/15، على الساعة 10:25.

[3] غسان الطالب، مرجع سابق، ص171.

والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حوالي 148 بليون دولار سنويا، وجائحة كوفيد-19 زادت فجوة التمويل هذه بما يصل إلى الثلث.[1]

سببت جائحة كوفيد-19 أكبر انقطاع للتعليم في التاريخ، فقد أثرت على طالبي العلم والمعلمين حول العالم من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى المدارس الثانوية والجامعات ومؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني ومنشآت تنمية المهارات وتعليم الكبار. وبحلول منتصف أفريل 2020 كانت الجائحة قد أثرت على طالبي العلم على مستوى العالم بحوالي 94% وهو ما يمثل 1.08 بليون من الأطفال والشباب، من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي في 200 بلد. ولقد اختلف إغلاق المدارس اختلافا هائلا حسب مستوى التنمية، فعلى سبيل المثال في البلدان التي توجد بها مستويات متدنية للتنمية البشرية، كان 86% من الأطفال في التعليم الابتدائي خارج المدارس من الناحية الفعلية خلال الربع الثاني من عام 2020 مقابل 20% فقط في البلدان التي توجد بها مستويات عالية جدا للتنمية البشرية.[2]

ولقد جاءت حالات إغلاق المدارس على الصعيد الوطني بسبب جائحة كوفيد-19 في أفريقا، خاصة بلدان الساحل في الوقت الذي كان فيه عدد كبير جدا من المدارس مغلقة بالفعل لعدة أشهر بسبب انعدام الأمن أو الإضرابات أو المخاطر المناخية. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم وضع التعليم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يتواجد 47% من أطفال العالم الموجودين خارج المدارس البالغ عددهم 258 مليون طفلا 30% منهم بسبب النزاعات وحالات الطوارئ، وسيكون لهذا الانقطاع الناتج عن الجائحة في السنة المدرسية تأثير سلبي غير متناسب على التلاميذ الأكثر ضعفا الذين يواجهون محدودية في ظروف استمرارية تعليمهم.[3]

من النتائج التي سببتها أزمة كورونا المستجد أن ما يصل إلى 40 مليون طفل قد فاتتهم فرص التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وهكذا فقدوا التواجد في بيئة محفزة وثرية وفاتتهم فرص للتعلم والتفاعل الاجتماعي، وكذلك الحصول على القدر الكافي من التغذية في بعض الحالات، وذلك ما يؤدي إلى الإضرار بنموهم الصحي في الأجل الطويل ولاسيما المنتمين إلى أسر فقيرة. وقد أدت الأزمة إلى بروز مواطن الضعف والهشاشة في النظام التعليمي، وصعوبة تطبيق التلمذة الصناعية وأساليب التعلم القائمة على العمل. وبسبب النقص في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات اللازمة لكل من الطلاب والمعلمين أرجأت بعض الجامعات التعلم والتدريس حتى إشعار آخر، رغم

[1] **موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها**، هيئة الأمم المتحدة، أوت 2020، ص04، متاح على الرابط https://www.un.org/ar/coronavirus/information-un-system، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/04/14، على الساعة 09:19.

[2] **موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها**، مرجع سابق، ص04.

[3] نفس المرجع، ص05-06.

إتاحة التعلم عبر الإنترنت في القطاع الفرعي للتعليم العالي بشكل عام من خلال المحاضرات المسجلة ومنصات الإنترنت، كما أنه تم بنجاح تنفيذ بعض البرامج على الإنترنت، بينما تعذر تنفيذ البعض الآخر.[1]

الفرع الثاني: تفاقم أوجه التفاوت في الحصول على فرص التعلم

أخفقت أشد البلدان فقرا في دعم طلاب العلم المعرضين للخطر، ومن مظاهر هذا الإخفاق انعدام المساواة بين الجنسين في جهود التصدي لتفشي المرض، كما يمكن أن تؤدي الأعمال المنزلية التي تقوم بها الفتيات والعمل المطلوب لإدارة الأسر أو المزارع إلى الحيلولة دون الحصول على وقت كاف للتعلم. أما بالنسبة الأطفال ذوي الإعاقة الذين كانوا مهمشين بالفعل قبل تفشي المرض فإن استراتيجيات التعلم لا تراعيهم أبدا، والأطفال اللاجئون والمشردون يزدادون تهميشا وحرمانا من الحصول على الخدمات المقدمة من المدارس مثل الوجبات المدرسية وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي، وأكثر فئة هي أقلهم قدرة على الوصول إلى ما يلزم من معدات وموصولية من أجل الاستفادة من التعلم عن بعد والذي يتم أثناء إغلاق المدارس، وأكثرهم ضعفا أيضا هم من أولئك الذين ليست لديهم مهارات رقمية. [2]

ولا يجيد كثير من طلاب العلم لغة التدريس في البلدان النامية، وحتى عند تمكنهم من الوصول إلى محتوى يمكنهم فهمه، فإن الظروف المعيشية والضغوط الاقتصادية وانخفاض المستوى التعليمي للوالدين، وضعف المهارات الرقمية، تؤدي بهم إلى عدم الاستفادة من البيئة المستقرة والدعم اللازمين للتكيف مع هذه الأنماط الجديدة للتدريس. وأيضا أطفال الأسر الفقيرة في معظم البلدان الأوروبية لا تتوفر للواحد منهم فرص القراءة أو غرفة هادئة أو دعم من الوالدين أثناء إغلاق المدارس، كما يتلقى الأطفال الأكثر فقرا مساعدة أقل بكثير في أداء واجباتهم المنزلية.
ومن المتوقع أن يكون الضرر على التعلم كبيرا في الأجلين القصير والطويل، وتشير تقديرات الباحثين في كندا إلى أنه بسبب الجائحة قد تزيد الفجوة في المهارات الاجتماعية والاقتصادية بأكثر من 30%.[3]

المطلب الرابع: الآثار الاجتماعية

وقد تنوعت الآثار الاجتماعية بين إيجابية وسلبية

الفرع الأول: الآثار الاجتماعية الإيجابية لجائحة كورونا

للجائحة آثار إيجابية، إذ أن الحجر المنزلي استطاع أن ينمي العلاقة داخل الأسرة الواحدة، كما ظهر التكافل والتضامن داخل المجتمع الواحد عبر المساعدات الغذائية والصحية.

---

[1] **موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها**، مرجع سابق، ص 06.

[2] نفس المرجع، ص06-07.

[3] نفس المرجع، ص08.

1. تنمية العلاقات الاجتماعية:

قد أعادت جائحة كوفيد 19 تشكيل العلاقات الاجتماعية، فالحجر الصحي فرض على الأسر في جميع أنحاء العالم ما يمكنه وصف بالقرب القسري، وأرغم أفراد الأسرة الواحدة على البقاء تحت سقف واحد والتواصل معا على مدار الساعة،[1] حيث أن الحجر لا يخلو من إيجابيات على وضعية الأسرة التي عرفت كيفية استغلاله بالطريقة الصحيحة فلقد كان فرصة لـ:[2]

- استعادة العلاقات الأسرية عن طريق توطيد العلاقات.
- ممارسة الهوايات التي كان أفراد الأسرة لا يجدون الوقت لممارستها، مثل المطالعة والاهتمام بأطفالهم وإقامة جلسات عائلية.
- تنويع الأنشطة الرياضية والفكرية والثقافية والعمل والتواصل مع الخارج من داخل البيت، عبر التحسيس والتوعية والمساهمة في الجهود المبذولة لتوعية المواطنين بضرورة ما يجب اتخاذه في مثل هذا الوقت.
- قضاء الآباء وقتهم مع أطفالهم وممارسة بعض الهوايات كالألعاب الإلكترونية، وتقسيم أعمال المنزل عبر توزيع الأدوار فيما بينهم.
- إنجاز عدد من الأعمال التي كان أفراد الأسرة بصدد إنجازها قبل أن يجدوا أنفسهم متأخرين في الاشتغال عليها، إذ لم يكن في السابق متاحا اجتماع الأسرة بمثل هذا الشكل ولكل هذا الوقت.
- مساعدة الزوجات وتخصيص وقت أكبر للأطفال والاعتناء بتدريسهم ومتابعة كل ما يقرؤونه ومساعدتهم في حل واجباتهم المدرسية بشكل أكبر من السابق.
- زيادة التآلف بين الأزواج بسبب قضاء فترات طويلة في البيت والذي منحهم فرصة للتحدث مع بعضهم بحيث كثير منهم لا يجدون الوقت بسبب أعمالهم والتزاماتهم، وهذا ما قد ينتج عنه مستقبلا تفادي مجموعة من المشاكل التي كان يمكن أن تصادف فيما بعد.

ومن الأشياء الإيجابية أيضا، والتي أبان عنها الحجر الصحي في ظل هذه الأزمة العالمية: [3]

- تقدير العلاقات الاجتماعية، ففي ظل العزلة والابتعاد أصبح الكل يدرك نعمة العلاقات الإنسانية وأهميتها في استقرار النفس وطمأنينتها، مع التفكير في تقويتها.
- تقسيم الأدوار بين الزوج والزوجة.
- إعادة إحياء العلاقات وتقرب أفراد الأسرة من بعضهم البعض أكثر.

---

[1] زينب البقري، **الآثار المجتمعية لجائحة كورونا على العلاقات والتفاعلات داخل المجتمعات قضايا ونظريات**، العدد19، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، القاهرة، 2020، ص58.

[2] فاطمة الزهراء خانة، **تأثيرات الحجر الصحي على وضعية المرأة داخل الأسرة**، مجلة الباحث للأبحاث والدراسات القانونية والقضائية، العدد20، المغرب، 2020، ص119-120.

[3] فاطمة الزهراء خانة، مرجع سابق، ص121.

- التعود على ضبط النفس، إذ يعتبر العزل محفزا على ضبط النفس والتحكم في اندفاعاتها، فإذا كان بالأمس الاختلاط غاية فاليوم أصبح الافتراق وقاية.
- في إطار الامتثال للحجر الصحي، لابد من التحلي بالصبر، وأمام هذا الأخير سيصبح للأفراد المناعة الكافية على ضبط النفس والسيطرة عليها، بسبب الابتعاد عن ضغوطات الحياة.

ومن الآثار الاجتماعية الإيجابية أيضا:[1]

- التغيير من النظام اليومي للأفراد، فقد أصبح اقتناء الحاجيات يخضع لمبدأ الاعتدال مع الحرص على شراء الحاجيات ذات منفعة الجسم وتقوية المناعة.
- المصالحة مع الذات في الاختلاء بالنفس ومراجعة الذات عبر استحضار كافة الأفعال والأعمال والأقوال وتقييمها، مع الحرص التام على الرضا بكافة الأوضاع والإيمان بالقدر خيره وشره مع التفكير في تحسين ما يستلزم ذلك.
- إتاحة فرصة للأزواج بالحوار فيما بينهم وتجاوز كل سوء الفهم الذي كان يحصل والوصول لنقاط التفاهم والتواصل.
- اعتبار الحجر فرصة للتأمل والاستنتاج، إذ مكن هذا من معرفة أهمية مجموعة من المهن ودور المرأة فيها وعلى رأسها مهنة الطب، ففي الوقت الذي تلتزم فيه كل فئات المجتمع بالحجر الصحي مخافة العدوى، هناك من يواجه هذا الوباء القاتل كل لحظة لمعالجة المصابين به.
- إعطاء فرصة لترتيب الأولويات عبر وضع خطة عمل واقعية تراعي تحقيق الأعمال ذات الأسبقية مع تحديد موعد لإنجازها والعقبات التي يمكن تجاوزها لتسهيل أمر إخراجها من مجرد أفكار ذهنية إلى واقع حقيقي ملموس.
- إتاحة الحصول على خدمات إعلامية ودورات تكوينية لمواقع إلكترونية عالمية مجانا، وإمكانية تحميل العديد من الكتب والمجلات العلمية من داخل المكتبات الوطنية والدولية التي لم تكن تسمح بذلك من قبل لإغناء وتنمية الرصيد المعرفي والمهني.

2. التضامن الاجتماعي:

فرضت جائحة كورونا على الإنسان ضرورة التعاون لاسيما في الظروف العسيرة لمواجهة الأخطار المهددة لوجود الجنس البشري، فيرتقي التضامن الإنساني والتعاون البشري من مستوى مجتمع الأفراد وهو المستوى الأدنى إلى أن يبلغ مستوى المجتمع الدولي وهو المستوى الأعلى، ولقد تم تأطير التعاون والتضامن بين الأمم بالمواثيق الدولية ليكتسي صبغة شبه إلزامية.[2]

---

[1] فاطمة الزهراء خانة، مرجع سابق، ص122-123.

[2] عبد الله كوعلي، **مدى صمود قيمة التضامن الإنساني أثناء جائحة كورونا، الزمن الوبائي: دراسات في الدين والفلسفة والفكر**، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، المغرب 2020، ص409.

فقد أشار ميثاق الأمم المتحدة في المادة الأولى منه إلى أهم أهداف ومقاصد هذه الهيئة الدولية وهي:[1]

- تحقيق التعاون الدولي في مختلف المجالات.
- المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.
- تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها.
- تعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.

نفذت العديد من البلدان تدابير اجتماعية تستهدف بالدرجة الأولى الأسر والفئات الاجتماعية المعوزة والضعيفة والتي تهدف إلى توفير حياة كريمة للأسر محدودة الدخل وتوثيق أواصر الأخوة بين الفرد ومجتمعه من خلال تحقيق المسؤولية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا، ومنها وأن جهود الدول في تحقيق المسؤولية الاجتماعية جاءت في الوقت المناسب للحد من آثار الجائحة عبر مساندة ودعم الحكومة. كما أن التكاتف والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية وإغاثة المحتاج ومساعدة من فقد مورد رزقه سلاح في وجه الجائحة.[2] أيضا كان للجمعيات المدنية دور فعال في ظل جائحة كورونا فكانت تسهر على مساعدة كبار السن الذين ليس بمقدورهم الخروج من المنزل، وكذلك على الأفراد الذين انقطعت إيراداتهم وليس لديهم مدخرات، فضلا عن توزيع المواد الغذائية للعائلات المتضررة.[3]

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية السلبية لجائحة كورونا

أفرزت جائحة كورونا آثارا سلبية انعكست على الدول بصورة عامة وعلى المجتمعات بصورة خاصة، فقد أصبحت نقاشات العنف المنزلي والفقر والبطالة والصحة النفسية هي المحور الرئيسي خلال هذه الجائحة.

1. العنف المنزلي:

العنف الأسري من أكبر انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم حتى قبل تفشي كورونا، وبحسب الأمم المتحدة فإن 243 مليون امرأة تتراوح أعمارهن ما بين 15 و49 عاما حول العالم تعرضن لعنف جسدي أو جنسي من قبل شريك أو أحد أفراد العائلة في عام 2019. إلا أن الأرقام الحقيقية قد تكون أعلى بكثير، وأشارت هيئة الأمم المتحدة أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي جاءت نتيجة العزل المنزلي والصحي لفترات طويلة مع مخاوف الأمن والصحة وظروف المعيشة، ساهمت في ارتفاع حالات العنف الأسري والاستغلال المنزلي.[4] حيث جائحة كورونا كانت سببا لتنامي ظاهرة العنف مما زاد في تفاقم الوضع وتسبب في ارتفاع لمعدلات حالات العنف

---

[1] عبد الله كوعلي، مرجع سابق، ص411.

[2] عبد الحق زياني، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل جائحة كورونا**، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، العدد03، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020، ص66.

[3] عبد الحق زياني، مرجع سابق، ص68.

[4] محمد بومديان، **العنف ضد المرأة في زمن الحجر المنزلي**، مجلة البوغار للدراسات القانونية والقضائية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، العدد08، الرياض، 2020، ص151-152.

الأسري، مما جعل الأمين العام للأمم المتحدة يدق ناقوس الخطر بشأن انتشار هذه الظاهرة، إذ جاء في بيان له أن العنف لا يقتصر على ساحات المعارك، فبالنسبة للعديد من النساء والفتيات فإن المكان الذي يلوح فيه خطر العنف هو المكان الذي يفترض أن يكون واحة الأمان لهن، إنه المنزل.[1]

وفترة الحجر الصحي التي تقضيها الأسر في منازلها جراء فيروس كورونا تتسبب في ظواهر خطيرة أبرزها العنف الزوجي ضد النساء، فالبقاء في المنازل يزيد من فرص الاحتكاك بين الأزواج، فأغلب الرجال متوقفون عن العمل، مما يجعل رب الأسرة الذي كان يغيب عن البيت بسبب العمل اليوم أصبح بدوره ملازما بالبيت، وبالتالي تتزايد مع ذلك الخلافات الزوجية نتيجة سلوكيات انحرافية على شكل عنف سواء الجسدي أو الجنسي، أو النفسي أو العنف الاقتصادي بسبب الفقر والبطالة.[2]

كما أن العديد من العلاقات الزوجية انتهت بسبب جائحة كورونا خلال فترة الحجر الصحي بالمنزل، والذي كان وراء فشل مجموعة من الأزواج بسبب مشاكل تم اكتشافها بعد المكوث بالمنزل طيلة اليوم.[3]

ودقت هيئة الأمم المتحدة ناقوس الخطر بسبب تزايد عدد المشكلات المتعلقة بالعنف الأسري بكل دول العالم، فالأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غيثيريش، حث حكومات العالم على اتخاذ تدابير للحد من العنف ضد المرأة وتوفير سبل الإنصاف للضحايا كجزء من خطة العمل الوطنية ضد الجائحة، كما وصفت مستشارته والأمينة التنفيذية آفة العنف ضد النساء في زمن الحجر الصحي بالجائحة المستترة، ذلك أن الحجر الصحي أدى إلى عزل المرأة عن العالم الخارجي من قبل المعنف بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها النساء ضحايا العنف في طلب المساعدة.[4]

كما نجد في دول متعددة ارتفاع معدلات الطلاق، فمثلا مدينة "شيان" الصينية شهدت ارتفاع طلبات الطلاق بعد إعادة فتح مكتب تسجيل الزواج، ورصدت الأمم المتحدة أن عديد من الدول مثل كندا،فرنسا،ألمانيا،إسبانيا،المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية قد سجلت معدلات مرتفعة لاستغاثات النجدة من طرف ضحايا العنف المنزلي إضافة إلى طلبهم توفير خدمات الملاجئ، كما ازداد عدد البلاغات المسجلة في سنغافورة وقبرص بنحو 30%، وفي استراليا وبالتحديد مقاطعة جنوب ويلز وصلت نسبة ضحايا اعتداءات العنف المنزلي المتزايدة 40% بين العاملات في الصفوف الأولى.[5]

---

[1] بشرى مزور، **العنف الأسري في ظل فترة الحجر الصحي**، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، العدد04، الرباط، 2020، ص126.

[2] أمين برفود، **تأثير الحجر الصحي على العلاقات الأسرية**، "العنف ضد الزوجة نموذجا"، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد04، المغرب، 2020، ص84.

[3] فاطمة الزهراء خانة، مرجع سابق، ص127-128.

[4] بشرى مزور، مرجع سابق، ص93.

[5] نوران حسن، **جائحة كورونا والعنف المنزلي**، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2020، ص11.

2. التباعد الاجتماعي:

يقصد بالتباعد الاجتماعي الحفاظ على مسافة أو مساحة بين الأشخاص لمنع انتشار المرض وإبطائه، وتقليل خطر الإصابة به، والابتعاد عن الآخرين يكون بمسافة 06 أقدام أي 1,8 متر على الأقل، ويعد الحفاظ على التباعد الجسدي أمرا مهما حتى في حالة عدم المرض.[1] وذلك بهدف التقليل من التواصل والاختلاط بين أفراد المجتمع في حال ما كان العديد منهم حاملين للفيروس قبل تشخيص المرض وعزلهم، مما يساعد في الوقاية من الأمراض التنفسية التي تنتقل عبر الرذاذ والتي تتطلب بعض التقارب والاختلاط بين الأشخاص، وهو كذلك جد مفيد في حال ما إذا كانت العدوى قد حدثت بين أفراد المجتمع الواحد، وأيضا قد يكون دوره محدودا إذا كانت العدوى متعددة المصادر أو في حال ما طبقت خصيصا على الأشخاص المصابين. وتتمثل طريقة التباعد أيضا في غلق الأماكن التي تساعد في اختلاط الأشخاص كالمدارس والجامعات ودور العبادة ومنع كل أنواع التجمعات[2].

ولتجنب انتشار فيروس كورونا تم فرض التباعد الاجتماعي الذي يترتب عنه العزلة بين الناس، وإجبار السكان على البقاء في منازلهم، في حين أن هذه التدابير يمكن أن تكون فعالة ضد انتقال المرض، فأنها تؤدي أيضا إلى: [3]

- العزلة الاجتماعية لكثير من الناس.
- تحفيز الشعور بالوحدة.
- تعزيز أعراض الإجهاد اللاحق للصدمة والارتباك والغضب.
- إنشاء ظروف لا يتحملها الكثير من المواطنين الفقراء والمهمشين، إذ أن فرص الوقاية والشفاء ورفاهية الحماية ليست متوفرة للجميع ولاسيما الفقراء الذين لا يملكون شيء إلا قوتهم اليومي.
- تشكيل العبء الاقتصادي الذي أصبح أكثر تأثيرا على العلاقات الاجتماعية.

ولقد غيرت جائحة كورونا العادات والتقاليد نتيجة التباعد الاجتماعي، فمثلا في حفلات الزفاف، أصبحت هذه الأخيرة تقتصر على عقد الزفاف بحضور الأشخاص المعنيين في مكان العبادة أو المحكمة دون حاجة لما سبق من تقاليد وتجمعات ومشاركة العوام تكون عبر إرسال التهاني عبر الهاتف، وكذلك تقديم النقود أو الهدايا عبر التبرع على الحساب البنكي. أيضا على مستوى مراسيم الجنائز يتم دفن المتوفى من قبل جمعيات دفن الموتى أو

[1] أحمد مريحيل حريبش، **التباعد الاجتماعي والحل الجغرافي كحل للتصدي لوباء كورونا19**، مركز لندن للبحوث والإستشارات، لندن، المؤتمر التاسع، 2020، ص24.

[2] محمد لونيس، **أهمية الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي في الوقاية من الأمراض المعدية**، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد02، العدد02، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2020، ص85.

[3] زينب البقري، مرجع سابق، ص60-62.

الأشخاص المقربين مع أخذ الحيطة والحذر والالتزام بقواعد التباعد الاجتماعي، وتقبل التعازي عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتقديم المساهمات بواجب العزاء بدل من تقديم الطعام والمساهمات العينية والمساهمات المالية.[1]

3. إغلاق دور العبادة:

إن حفظ النفس من ثاني الضروريات التي رعتها الشريعة الإسلامية وشرعت لها الضوابط والقواعد للمحافظة عليها، وكما تظهر آثار تحقيق مقصد حفظ النفس على المجتمعات بسلامة المجتمع من الأمراض العضوية والأوبئة، وإذ كان حفظ النفس من الضروريات التي تعلو على الجميع، فإن أثر جائحة كورونا يقتضي منع كل تجمع بهدف مواجهة هذه الجائحة وإن كان بإغلاق دور العبادة[2].

فقررت دول إسلامية عديدة إغلاق المساجد ودور العبادة كافة بشكل مؤقت في إطار الإجراءات المتخذة لمواجهة فيروس كورونا تماشيا مع القرار الرسمي لإعلان عن حالة الطوارئ، إذ أن التجمعات داخل دور العبادة رغم ما تحظى به من قدسية صنفت مثلها مثل باقي التجمعات الأخرى، لهذا قررت دول عديدة إغلاق دور العبادة وتعليق الصلاة والخدمات داخلها، ومنها الجزائر، تونس والأردن والكويت والإمارات، فلسطين،المغرب، السعودية (باستثناء المسجد الحرام في مكة المكرمة والمسجد النبوي في المدينة المنورة)، مصر وباقي الدول العربية الأخرى وحتى الغربية.[3]

4. الصحة النفسية:

مفهوم الحصانة النفسية يتمثل في التحلي بمجموعة من الخصائص المتمثلة في الثقة بالنفس والإيمان بقدرتها على مواجهة الصعاب والتحديات سواء كانت نفسية أو اجتماعية أو صحية، وذلك كون الحصانة النفسية هي امتلاك الفرد القدرة على مواجهة الأزمات والضغوط النفسية وتحمل المصاعب والمتاعب ومقاومة ما ينتج عنها من مشاعر وأحاسيس وأفكار تجعله في مأمن مما يعاني منه أقرانه ممن واجهوا نفس الظروف والأحداث.[4]

وقد ترك الحجر الصحي غير المعهود آثارا نفسية كبيرة، ذلك أن عدم اليقين من طبيعة المرض هو سبب رئيسي للإجهاد النفسي بين الناس، ومع إعلان منظمة الصحة العالمية أن جائحة كرونا باعتبارها وباء، بتاريخ 11 مارس 2020، أدى ذلك إلى زيادة سريعة في مستوى الخوف والقلق بين عامة الناس، ومما زاد في تفاقم الوضع أن

---

[1] ربيحة موسى أحمد علي، **تغير العادات والتقاليد والأعراف في المجتمع اللبناني بفعل جائحة كورونا**، مركز لندن للبحوث والإستشارات، لندن، المؤتمر التاسع، 2020، ص289-290.

[2] سمر مصطفى الشرقاوي، **مقصد حفظ النفس وأثره في إغلاق دور العبادة وقت تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)**، مركز لندن للبحوث والإستشارات، لندن، المؤتمر التاسع، ص289-290.

[3] عبد الرحيم بودلال، **الإلتزام بالحجر الصحي بين الإمتثال لتعاليم الدين والإمتثال لتعاليم العلم: قراءة في حالات**، ضمن مجموعة مؤلفين، الزمن الوبائي: دراسة في الدين والفلسفة والفكر، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، المغرب، 2020.

[4] بوفلجة غيات، **دور الرفاه النفسي في تدعيم الحصانة النفسية والجسدية لمواجهة وباء كوفيد-19**، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، العدد10، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020، ص292.

المرض الناجم عن العدوى لم يكن قد تم التعرف عليه، مع عدم وجود لقاحات أو أدوية معتمدة، وهي عوامل تزيد من الضائقة. كما أن الناس الذين يعيشون بعيدا عن أسرهم وأحبائهم في إطار الدراسة أو العمل، هم أكثر عرضة لخطر الإصابة بمشاكل الصحة العقلية مثل الاكتئاب والقلق، والأفراد الذين يعيشون بمفردهم هم أكثر استعدادا للمعاناة بضغوط نفسية، وبالتالي أكثر عرضة للمرض، وإن كانت شبكات التواصل الاجتماعي تساعد الناس على التواصل والارتباط في أوقات التباعد الجسدي، إلا أنها تعتبر مصدرا رئيسيا لانتشار الشائعات والمعلومات الكاذبة والمشوهة، مما يزيد من إجهاد وضغوط فئة واسعة من المجتمع، لاسيما في ظل عدم ثقة نسبة كبيرة من المواطنين في وسائل الإعلام الرسمية بسبب فشل هذه الأخيرة في كسب ثقة المشاهدين.[1]

ويرى بعض الأخصائيين النفسيين أن العالم قد يشهد أزمة صحية بسبب تداعيات الجائحة على الصحة النفسية، فقد أظهرت دراسة أجريت في هونغ كونغ في عقب تفشي متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد "سارس" أن الناجين من المرض ظلوا يعانون من الضغوط النفسية والاكتئاب ومستويات مثيرة للقلق بعد عام من تفشي المرض.[2]

ظهرت الآثار النفسية لهذا الخوف على أرض الواقع وتمثلت في حالات تكديس السلع الغذائية والتهافت عليها، وارتفاع مبيعات السلاح بعدد من الدول تحسبا للأسوأ، كما ظهرت العنصرية وجرائم الكراهية التي تعرض لها الآسيويين عامة والصينيون خاصة. وأدى تمدد رقعة انتشار الفيروس وارتفاع المصابين والوفيات إلى زيادة مخاوف الناس، واتساع ظاهرة الوصم المجتمعي والتنمر على المصابين بالفيروس والمتوفين به وذويهم، ومع طول مدة العزل تزداد المعاناة الصحية والنفسية للعديد من الأفراد حول العالم، فما يقرب من نصف الأمريكيين يشعرون بأن أزمة كورونا وحالة التباعد الاجتماعي قد أثرت بالفعل على صحتهم النفسية والعقلية، وأن الأمر أضحى صدمة نفسية. فأعلنت بعض الدول عن برامج إعادة التأهيل وتقديم الدعم النفسي للمصابين بالفيروس، وكذلك من تظهر عليهم الاضطرابات النفسية، وقامت بتقديم المساعدة، وهو أمر عادة ما يحدث بعد الأزمات والكوارث والحروب أو الأوبئة كما هو الحال اليوم.[3]

المطلب الخامس: الآثار السياسية

لقد أحدثت جائحة فيروس كورونا المستجد شللا عالميا طال مختلف القطاعات الحيوية في النظام السياسي الدولي كالقطاعات الاقتصادية، الصناعية، السياحة، الطيران، الملاحة البحرية، أضف إلى ذلك أن هذه الجائحة

[1] بوفلجة غيات، مرجع سابق، ص295-296.

[2] زينب البقري، مرجع سابق، ص65.

[3] مهرية خليدة، **تداعيات كورونا على الحياة النفسية والاجتماعية**، ضمن سلسلة جائحة كورونا وحتمية التقاضي عن بعد، مجلة القانون والأعمال الدولية، عدد خاص، أكاديمية العلاقات الدولية، تركيا، 2020، ص689-690.

أوقفت التعليم المباشر في المدارس والجامعات واضطرت الدول إلى اللجوء إلى التعليم عن بعد، كذلك الأمر تسببت الجائحة في إغلاق المساجد ودور العبادة والأندية الرياضية وغيرها.[1]

إن تداعيات هذه الجائحة التي اجتاحت 210 دولة حول العالم لم تقف عند حد التداعيات الصحية، بل امتدت لتشمل الجوانب الاجتماعية فقد لوحظ تغيير معظم البشر لعاداتهم وسلوكياتهم اليومية والجوانب السياسية والاقتصادية ...إلخ.[2]

إن انكفاء الدول على ذاتها بالتعامل الفردي مع هذه الجائحة وتأثيراتها دون التنسيق والتعاون والتضامن مع الدول الأخرى على المستويين الإقليمي والدولي، مع تأخر بعض الدول في اتخاذ الإجراءات الضرورية للحد من انتشار هذه الجائحة كالولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا وغيرها، إضافة إلى تأخر اكتشاف العلاج أو اللقاح لهذا الفيروس، كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تعدد الآثار السياسية لهذه الجائحة على النظام السياسي الدولي والتي تنعكس من عدة زوايا:[3]

- استعادة الدولة الوطنية قوتها وتأثيرها كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية والتفاعلات الخارجية والداخلية والذي كان متراجع لصالح فاعلين آخرين مثل الشركات متعددة الجنسيات.
- تراجع دور التكتلات الدولية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي، والتي أثبتت عجزها عن مواجهة خطر فيروس كورونا في شكلها التنظيمي الحالي.
- تراجع دور الفاعلين من غير الدول مثل التنظيمات والميليشيات والحركات المسلحة داخل الدول والتي تصاعد دورها بشكل كبير خلال العقد الماضي.
- أدت أزمة كورونا إلى تأثيرات سلبية في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول، حيث تراجع مفهوم التضامن الدولي والمسئولية الجماعية والعمل المشترك.
- الجائحة قوت وضع الدولة القومية وعززت الانتماء الوطني، وبالتالي سيكون العالم أقل انفتاحا وأقل نموا وأقل حرية.
- أدت الجائحة إلى الانكفاء القومي والتنافس الشديد بين القوى العالمية، وكذلك العزلة الإستراتيجية.
- أدت الجائحة إلى تراجع حالة الترابط العالمي.
- أدت الجائحة إلى فشل دول العالم في تكييف استراتيجياتها مع هذا الواقع الجديد.
- التأثير على التحالفات والشراكات الدولية الراهنة القائمة على فكرة التضامن.

---

[1] غيث طلال فايز المجالي، **التداعيات الاقتصادية والسياسية لجائحة كورونا المستجد على النظام السياسي والاقتصادي الدولي**، دفاتر السياسة والقانون، المجلد13، العدد01، جامعة مؤتة، الأردن، 2020، ص7.

[2] غيث طلال فايز المجالي، مرجع سابق، ص08.

[3] نفس المرجع، ص08-09.

- التأثير على النظام الدولي الراهن بسبب فقدان الأوروبيين لثقتهم في الولايات المتحدة جراء سلوكها خلال هذه الأزمة، وبسبب سعي الصين الجاد لإعادة صياغة النظام العالمي، وكذلك بسبب إمكانية تحول موازين القوى من الغرب إلى الشرق، وبسبب الجدل الدائر حول سيادة العولمة الاتصالية بدلا من العولمة الاقتصادية الراهنة.
- التشكيك في أداء منظمات العمل الجماعي الدولية خصوصا منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية.
- تأثير الأزمة على الأمن الإقليمي كونه جزء لا يتجزأ من الأمن العالمي بحيث يتفاعل معه تأثيرا وتأثرا.
- تأثير الأزمة على الحرب ضد الإرهاب.

مما سبق، يبدو أن السبيل الوحيد والصحيح أمام النظام السياسي الدولي لتفادي المزيد من عدم الاستقرار السياسي وإذا ما أراد المحافظة على الوضع القائم، أن يقوم بتفعيل مبدأ التعاون والتضامن الجماعي الدولي والابتعاد عن الأنانية الوطنية للدول الكبرى.

المبحث الثالث: خطط الاستجابة الأولية لمواجهة الجائحة واحتوائها

لمواجهة جائحة كورونا المستجد قامت حكومات الدول بعدة إجراءات، ووضعت خططا عدة لاحتوائه.

المطلب الأول: الاستجابة الفردية من طرف الدول

بناءا على انتشار فيروس كورونا، اتخذت جميع الدول سواء كانت متقدمة أو غير ذلك مجموعة من الإجراءات الاحترازية للحد منه، كانت بدايتها بمحاولة حصر الوباء في المنطقة التي ظهر فيها بعزلها، ليتطور الأمر بعد ذلك إلى اعتماد الدول سياسة الحجر الكلي بقطع جميع وسائل النقل عموما، فقد تمثلت التدابير المتفق عليها من قبل جميع الدول في:[1]

- التباعد الاجتماعي وفرض حجر إما جزئي أو كلي حسب الوضعية الصحية لكل بلد.
- تعطل حركة النقل بكل أنواعها.
- توزيع المسؤولية بين الشعب والسلطة للحد من الأزمة.
- حظر التجوال بإصدار مراسيم تنفيذية وحتى قوانين.
- منع تصدير الأدوية كالكمامات والكحول الطبي، الأقنعة وغيرها، بهدف توفير الاحتياجات الداخلية للدولة.
- سعي الحكومات لتوفير الاحتياجات الاستهلاكية لمواطنيها.
- حظر التجمعات والمسيرات.
- غلق المتاحف والحدائق العامة.
- تعطيل التدريس لكل المستويات والتوجه نحو التعلم عن بعد.

[1] بن زكوة العونية، **تداعيات أزمة كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي: قراءة في المؤشرات الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 03، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 2020، ص181-182.

كما أن الحكومات فرضت إجراءات غيرت من سلوكيات مجتمعاتها لم تكن هذه الأخيرة قد تعايشت معها من قبل مثل:[1]

- تأدية صلوات العيد في المساجد بأقل عدد من المصلين وكذلك في الكنائس مع الالتزام قدر الإمكان باستعمال وسائل الوقاية والتعقيم والتباعد الاجتماعي.
- إغلاق الأسواق بحدودها فلم يتمكن المواطنون من شراء كل ما يحتاجونه باستثناء بعض الأطعمة والحاجيات الضرورية.
- إصدار إملاءات وتعليمات وأوامر باسم مكافحة كورونا، وفرض الهيمنة، وإخضاع المواطن بوسائل الضبط الاجتماعي.
- فرض التباعد الاجتماعي بالابتعاد عن العائلة وعن الأهل والأصدقاء والأحباب وزملاء الوظيفة.
- تجميد كل المشاريع العائلية من الخطوبة والزواج والسفريات وغيرها.
- فرض على فئة معينة من الناس وصم اجتماعي قاسي كالفئات التي تعرضت للإصابة بجائحة كورونا وتماثلت للشفاء أو فقدت أحد أفراد عائلتها المقربين، ولاسيما في المناطق النائية، إذ يفرض على الشخص المتعافي نوع من القطيعة والابتعاد خوفا من انتشار العدوى.

في الجانب السياسي، تم إلغاء انعقاد قمة العشرين وتم الاكتفاء بإجرائها عن بعد بالبث المباشر، زيادة إلى عقد عدة اجتماعات للعديد من مجالس الحكومة بالاعتماد على تقنية البث المباشر عبر الإنترنت. أيضا في جانب آخر ألغيت قمة المناخ المقررة "بغلاسكو" لعام 2020 إلى عام 2021، أما التظاهرات الرياضية كالألعاب الأولمبية بطوكيو، ألعاب البحر الأبيض المتوسط، بطولات التنس وغيرها فقد تم تأجيلها. ونفس الأمر بالنسبة للتظاهرات الثقافية والعلمية من مؤتمرات دولية، ملتقيات علمية، أيام دراسية، تربصات علمية...، فقد تم تأجيلها هي الأخرى إلى غاية القضاء على هذا الفيروس.[2]

وقد نفذت العديد من البلدان تدابير تستهدف بالدرجة الأولى الأسر والفئات الاجتماعية المعوزة والضعيفة. ومن أمثلة ذلك نجد تونس التي قامت بالإعلان عن تدابير استثنائية للمساعدة الاجتماعية تستهدف أكثر الأسر المعيشية هشاشة في المجتمع وهذا الدعم يشمل الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى تقديم مساعدات في شكل تحويلات نقدية حسب الاستحقاق. وأيضا نجد المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردنية التي قامت بتعليق اشتراكات تأمين الشيخوخة للقطاع الخاص وتوسيع نطاق تغطية تأمين الشيخوخة ليشمل الأشخاص المستبعدين سابقا كذلك تخصيص 50% من عائدات تأمين الأمومة الخاصة بعام 2020 لتقديم المساعدات العينية والمادية للمسنين والمرضى. في حين أطلقت عمان إجراءات تمثلت في الدعم نقدا وعينا للأسر المعيشية المحتاجة

[1] آسيا كسور، **دور سلطة الضبط الاجتماعي على فعالية التباعد الاجتماعي في ظل جائحة كوفيد19**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد08، العدد01، جامعة البليدة02، الجزائر، 2020، ص108.

[2] بن زكوة العونية، مرجع سابق، ص182.

والهشة وتقديم الدعم للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض المتضررة جراء إغلاق المحال التجارية وذلك في شكل سلات غذائية تضم السلع الأساسية أسبوعيا.[1]

كما ظهرت في لبنان مبادرة شبابية لجمع التبرعات وتوزيعها على آلاف المحتاجين الذين أجبرتهم إجراءات الحجر الصحي الإجباري على البقاء في المنازل، وخصص أحد مصانع الحياكة كل طاقاته لتصنيع سترات واقية للطاقم الطبي ووزعها مجانا.[2]

وفي مصر أيضا من بين أهم ما حدث:[3]

- استحداث شركة محلية لصنع الأقنعة.
- توزيع منح شهرية للعمالة غير المنتظمة المسجلة في قاعدة بيانات وزارة القوى العاملة لمدة ثلاثة أشهر، يستفيد منها مليون ونصف عامل.
- إضافة 1000 أسرة جديدة لبرنامج تكافل وكرامة من المتضررين بالجائحة.
- إطلاق عدد من قوافل الخير إلى عدد من المحافظات لدعم المتضررين بالمواد الغذائية.

أما في الجزائر فقد سادت فيه روح التضامن وبرزت على المستوى الرسمي وعبر مؤسسات المجتمع المدني. وقد عرفت منذ بداية انتشار وباء كورونا هبات تضامنية وطنية واسعة و دعوات للتجنيد من أجل كبح انتشار الجائحة و كذا التخفيف من أضرارها وذلك من خلال إسهامات العديد من الهيئات الإدارية والمؤسسات الاقتصادية الوطنية المملوكة للدولة دعما للمجهود الوطني للوقاية من الوباء. ولإنجاح هذه الحملة التضامنية الوطنية التي عرفت تجنيد كل الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة تم إطلاق العديد من المبادرات التي تتمثل في قوافل للتموين بالمواد الاستهلاكية و وسائل الوقاية والمعدات الطبية والمواد الصيدلانية موجهة للمواطنين أو المؤسسات الإستشفائية للتخفيف من تداعيات الوباء.[4]

---

[1] **الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19 على الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي**، مرجع سابق، ص66.

[2] منير سعيداني، **ثالوث مستقبل التغيير: الجائحة والرعاية والعدالة، مجلة الديمقراطية**، العدد79، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2020، ص105.

[3] هويدا عدلي، **الحماية الاجتماعية للفئات المتضررة من كوفيد-19، إجراءات وفرص قابلة للتعزيز**، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد79، القاهرة، 2020، ص105.

[4] **فيروس كورونا: هبة تضامنية وطنية واسعة للتخفيف من تداعيات الوباء**، وكالة الأنباء الجزائرية، متاح على الرابط https://www.aps.dz/ar/societe/85879-2020-04-01-19-06-42، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/04/12، على الساعة 12:56.

ومن بين هذه المبادرات:[1]

- لجوء العديد من الشركات من القطاع العمومي، على رأسها المؤسسة الوطنية لمواد التنظيف و منتجات التعقيم "إيناد" إلى مضاعفة قدراتها الإنتاجية لمواد التطهير والتعقيم و منتجات النظافة البدنية التي كثر عليها الطلب منذ بداية انتشار وباء كورونا بالجزائر.
- وضع الصيدلية المركزية للمستشفيات لمرافقها التخزينية تحت تصرف كل الأشخاص المعنويين و الأشخاص الطبيعيين الراغبين في تقديم هبات من مواد صيدلانية في إطار مكافحة وباء فيروس كورونا، و هذا ما أدى إلى تزايد المبادرات من هذا النوع من قبل المخابر والمجمعات الصيدلانية خصوصا فيما يتعلق بالعتاد والتجهيزات الطبية لدعم مستخدمي المؤسسات الإستشفائية.
- إعلان مؤسسة "بريد الجزائر" عن فتح حساب بريدي جاري لاستقبال مساهمات الراغبين في دعم الجهود المبذولة على المستوى الوطني لمجابهة جائحة كورونا و هذا في إطار إطلاق حملة التضامن الوطني.
- قيام مؤسسات عمومية على غرار سوناطراك، سونلغاز، بريد الجزائر، سيال، نفطال و مؤسسات التأمين، باتخاذ العديد من الإجراءات الاستثنائية لمرافقة المواطنين في مكافحة الوباء، وهذا بتوفير بشكل طبيعي لكل الخدمات من كهرباء،غاز، ماء، انترنت و البنزين، زيادة على إعفاء المواطنين من تخليص الفواتير في فترة الحجر الصحي دون قطع الخدمات وتمديد عقود تامين السيارات تلقائيا وتوفير وسائل الدفع الإلكتروني مجانا تحت خدمة التجار والمواطنين لتفادي استعمال النقود التي تعتبر من وسائل نقل الفيروس.
- إعلان مؤسسات عمومية على غرار مؤسسة النقل الحضري والشبه حضري لولاية الجزائر، على ضمان توفير النقل طيلة أيام الأسبوع وبصفة مجانية لكل الأطباء ومستخدمي قطاع الصحة من وإلى المستشفيات وهذا لتسهيل تنقلهم وعملهم في فترة تفشي الوباء التي نتج عنها توقيف مؤقت لكل وسائل النقل العمومية والخاصة لتفادي انتشار الوباء.
- قيام الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره، بتقديم مجموعة من العتاد والتجهيزات الطبية وسيارات الإسعاف للمؤسسات الإستشفائية لولاية البليدة والتي تحصلت عليها من قبل مؤسسات انجاز خاصة تعمل على مستوى مشاريعها السكنية على المستوى الوطن.
- إعلان المتعامل الوطني للهاتف النقال "موبيليس" عن عروض اتصالات وانترنت مجانية لمرافقة السكان في فترة الحجر الصحي.
- مباشرة الهلال الأحمر الجزائري بتوزيع مختلف الهبات التي تحصل عليها، خصوصا أقنعة جراحية وأطقم فحص فيروس كورونا.

[1] **فيروس كورونا: هبة تضامنية وطنية واسعة للتخفيف من تداعيات الوباء**، مرجع سابق.

وقامت المملكة العربية السعودية بمجموعة من الإجراءات تمثلت في:[1]

- تعليق العمل المرافق الحكومية دون أي تأثير لهذا القرار على رواتب العاملين.
- تحمل الدولة أعباء حوالي 60% من رواتب السعوديين بالقطاع الخاص.
- إطلاق وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مبادرات الغرفة الاجتماعية والمتمثلة في مساهمة الشركات بشكل أكبر لصالح الفئات الأكثر تضررا.

المطلب الثاني: الاستجابة الدولية جماعيا

تواجه البشرية قاطبة عدوا واحدا مشتركا الأمر الذي جعلهم جميعا في خندق واحد وهدفهم الوحيد هو القضاء على هذا الوباء الطارئ الذي غزا الدول، وانتشر بسرعة هائلة فيوميا تواجه الدول عدد كبير من الإصابات الجديدة، والوفيات التي ازدادت بشكل كبير.

الفرع الأول: هيئة الأمم المتحدة

تجندت منظومة الأمم المتحدة بسرعة وعلى نحو شامل وقامت بدور قيادي في الجهود الصحية العالمية للتصدي للجائحة، عن طريق تقديم المساعدات الإنسانية، وإنشاء أدوات للاستجابة السريعة للآثار الاجتماعية والاقتصادية، ووضع خطة واسعة النطاق على صعيد السياسة العامة للعمل على جميع الجبهات. كما وفرت الخدمات اللوجستية والخدمات المشتركة والدعم التنفيذي للحكومات وغيرها من الجهات الشريكة في جميع أنحاء العالم في الخطوط الأمامية لمواجهة الجائحة، بينما كانت تضطلع بجهود وطنية للتصدي لهذا الفيروس الجديد ولهذا التحدي العالمي غير المسبوق.[2]

تتمثل جهود الأمم المتحدة في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في ثلاثة عناصر عامة:

1. استجابة صحية واسعة النطاق ومنسقة وشاملة:

بتوجيه من منظمة الصحة العالمية وخطتها الإستراتيجية للتأهب والتصدي التي تهدف إلى تعبئة جميع القطاعات والمجتمعات للتصدي للفيروس ومكافحته ووقف عدواه، والحد من الوفيات التي يتسبب فيها عن طريق تقديم خدمات الرعاية للمصابين، وتطوير اللقاحات والعلاجات الآمنة والفعالة التي يمكن إيصالها على نطاق واسع والتي يمكن الحصول عليها حسب الحاجة. ولبلوغ عالم لا يظل فيه كوفيد-19 تهديدا للإنسانية هناك حاجة إلى بذل أضخم جهد في التاريخ في مجال الصحة العامة. ويتمثل جزء من هذه الاستجابة في مبادرة تعاون عالمية

---

[1] عبد الحق زياني، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل جائحة كورونا**، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، العدد03، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020، ص56.

[2] **جهود منظومة الأمم المتحدة في التصدي الشامل لجائحة كوفيد-19**، موجز تنفيذي، متاح على الرابط https://www.un.org/ar/coronavirus/UN-response، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/15، على الساعة 16:15.

جديدة، مبادرة الإسراع بإتاحة أدوات لمكافحة كوفيد-19 تهدف إلى التعجيل بتطوير وإنتاج اختبارات وعلاجات ولقاحات للتصدي له وإتاحة الوصول العادل إليها. ووفرت الأمم المتحدة أيضا التنسيق الدولي والدعم التنفيذي على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، وقدمت الدعم في تعزيز عمليات التأهب والتصدي على الصعيد القطري.[1]

2. بذل جهود واسعة النطاق لحماية الأرواح وسبل العيش:

من خلال معالجة الجوانب المدمرة الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية للأزمة، وكذلك جوانبها المتعلقة بحقوق الإنسان على المدى القريب، مع إيلاء الاهتمام لمن هم أشد تضررا، ينصب التركيز على إنقاذ الأرواح والإبقاء على الخدمات الحيوية بتكلفة ميسورة، والحفاظ على قدرة الأسر المعيشية وعلى ملاءة المؤسسات التجارية وعمل سلاسل الإمداد وقوة المؤسسات، وتقديم الخدمات العامة، وإبقاء حقوق الإنسان في الصدارة. ويتحقق ذلك بتقديم الدعم الإنساني الفوري إلى السكان الأشد تضررا في البلدان الـ 63 الأكثر ضعفا عن طريق تقديم المساعدة المنقذة للحياة في إطار خطة الاستجابة الإنسانية العالمية، فضلا عن تقديم الدعم لأكثر من 120 بلدا من أجل الاضطلاع باستجابة اجتماعية اقتصادية فورية تسترشد بإطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وعلى الصعيد العالمي، تشمل الخطة عديد السياسات الواردة في سلسلة الموجزات السياساتية، فضلا عن الدعوة القوية إلى تقديم الدعم إلى البلدان النامية، بوسائل منها تجميد الديون، وإعادة هيكلة الديون، وزيادة الدعم المقدم من خلال المؤسسات المالية الدولية. ومن العناصر الهامة أيضا منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي لتزايد مستوياته.[2]

3. عملية تعافي تحويلي تفضي إلى عالم أفضل بعد كوفيد-19:

من خلال معالجة مظاهر الهشاشة الكامنة للتغيير، وتحديد الفرص المتاحة للتحول نحو مجتمعات واقتصادات أكثر عدلا ومساواة وقدرة على الصمود، ولمحاربة ما سينشأ عن هذه الأزمة من وأوجه اللامساواة، والإقصاء، والثغرات في نظم الحماية الاجتماعية. لابد من الانتقال إلى تقوية شبكات الأمان الاجتماعي، والتغطية الصحية الشاملة، الطاقة المتجددة، والنظم الغذائية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، وإلى نظام دولي قادر على الإنجاز بشكل متسق وفعال وشامل، مسترشدا بخطة التنمية المستدامة.[3]

الفرع الثاني: منظمة الصحة العالمية:

لقد لعبت منظمة الصحة العالمية دورا هاما وفعالا خلال جائحة كوفيد-19، وذلك بصفتها المنظمة العالمية الأولى المسؤولة عن الصحة في العالم، فلقد كانت استجابتها سريعة وفعالة، وقامت بالعديد من الإجراءات.

فمنذ 31 ديسمبر 2019 قام المكتب القطري للمنظمة في جمهورية الصين الشعبية بالإطلاع على بيان إعلامي للجنة الصحة البلدية في ووهان والذي نشر على موقعها الإلكتروني بشأن حالات "التهاب رئوي فيروسي" في ووهان، بجمهورية الصين الشعبية. وأخطر المكتب القطري مركز الاتصال المعني باللوائح الصحية الدولية في

[1] **جهود منظومة الأمم المتحدة في التصدي الشامل لجائحة كوفيد-19**، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ التابع للمنظمة بالبيان الإعلامي للجنة الصحة البلدية في ووهان، بشأن الحالات. كما اطلعت شبكة قاعدة المعلومات الوبائية من المصادر المفتوحة التابعة للمنظمة على تقرير إعلامي على موقع برنامج رصد الأمراض المستجدة ProMED وهو برنامج تابع للجمعية الدولية للأمراض المعدية، عن نفس المجموعة من حالات الالتهاب الرئوي المجهول السبب في ووهان. كما طلبت المنظمة معلومات من السلطات الصينية عن مجموعة حالات الالتهاب الرئوي اللانمطي المبلغ عنها في ووهان، وقامت المنظمة بتفعيل فريق دعم إدارة الأحداث التابع لها كجزء من إطارها الخاص بالاستجابة للطوارئ الذي يكفل تنسيق الأنشطة والاستجابة للطوارئ الصحية العمومية. وبعد توالي الأحداث أفادت المنظمة بأن السلطات الصينية اكتشفت أن الفاشية ناجمة عن فيروس كورونا مستجد. وعقدت المنظمة أول مؤتمر من المؤتمرات العديدة التي عقدتها عن بعد مع شبكات الخبراء العالمية.[1]

كما تعددت طرق الاستجابة والجهود المبذولة من طرف منظمة الصحة العالمية سواء بطريقة فردية أو بمساعدة شركائها ومن بينها: [2]

- إطلاق منصة الشركاء في مكافحة كوفيد-19، والتي ستخدم من قبل 140 دولة عضوا وأكثر من 900 كيان شريك و74 جهة مانحة، لتتبع تنفيذ إجراءات الاستعداد والاستجابة.
- إطلاق نسخة إلكترونية من إطار الرصد والتقييم بالخطة الإستراتيجية للتأهب والاستجابة مع لوحة المتابعة، على الموقع الإلكتروني للمنظمة المخصص لكوفيد-19 وذلك في نوفمبر 2020.
- تقديم المؤشرات المستخدمة لرصد الحالة الوبائية والاستجابات الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية.
- تسيير المنظمة بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.
- إجراء استعراض عام شامل عن الحالة العالمية والتقدم المحرز وتأثير كوفيد-19 على الصعيدين القطري والعالمي.
- الحفاظ على روابط وآليات تنسيق قوية مع المكاتب الإقليمية والقطرية، بما في ذلك إجراء مكالمات أسبوعية روتينية مع مديري البرامج الإقليمية للطوارئ والمسؤولين الإقليميين المكلفين بإدارة الحوادث.
- مواصلة أفرقة دعم إدارة الحوادث قيادة أنشطة الاستجابة لكوفيد-19 في 150 مكتب تابع للمنظمة في البلدان، بما يشمل المكاتب الإقليمية الستة والمقر الرئيسي.
- عقد جلسات إحاطة أسبوعية للدول الأعضاء لتمكينها من تبادل المعلومات عن الاستجابات القطرية.

---

[1] **التسلسل الزمني لاستجابة منظمة الصحة العالمية لجائحة كوفيد-19**، منظمة الصحة العالمية، متاح على الرابط https://www.who.int/ar/news/item/08-11-1441-covidtimeline، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/20، على الساعة 14:46.

[2] **الاستجابة لجائحة كوفيد-19، منظمة الصحة العالمية**، المجلس التنفيذي، الدورة 148، البند 1-14 من جدول الأعمال المؤقت، متاح على الرابط https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/EB148/B148_16-ar.pdf، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/25، على الساعة 12:23.

- تسيير ما يزيد على 65 بعثة دولية للدعم الطبي، لإتاحة المعايير التقنية والدعم لتعبئة أكثر من 840 فريقا طبيا وطنيا، مما ساعد على إعادة تصميم القدرة الاستيعابية للمستشفيات وتوسيعها في جميع أنحاء العالم.
- الاضطلاع بأكثر من 130 بعثة تقنية وتشغيلية، وتقديم الدعم الافتراضي المخصص من خلال حلقات دراسية إلكترونية وفصول تدريبية.
- دعم البلدان من خلال الشبكات العالمية والإقليمية من أجل تسريع وتيرة القدرات وتوسيعها، وذلك من خلال برامج التدريب، وتوسيع نطاق إبلاغ المخاطر والمشاركة المجتمعية، والبحوث التشغيلية.
- دعم المنظمة وشركائها أكثر من 60 مشروع على نطاق العالم لتنفيذ هذه البرمجيات، بما في ذلك التدريب الافتراضي والإحاطات الإعلامية، بتقديم دعم مباشر للمستخدمين ودعم تقني للمستجيبين المحليين في مجالات علم الأوبئة والدراسات التحليلية والتشغيل البيني وتكنولوجيا المعلومات.
- نشر أكثر من 800 منتج يتعلق بالجائحة تغطي مواضيع مختلفة بدءا من الترصد والفحص المختبري، وأفضل الممارسات والوقاية من العدوى ومكافحتها والتدبير العلاجي السريري وصولا إلى نقاط الدخول والسفر الدولي والسلع الأساسية.
- نشر إرشادات وأدوات مصممة خصيصا لتقييم المخاطر المرتبطة بالأحداث والتشجيع على اعتمادها دعما لعمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالوقت والمكان وتحديد التدابير الوقائية المناسبة.
- مراجعة أكثر من 150 وثيقة متعلقة بجائحة كوفيد-19 تتراوح بين الإرشادات التقنية والأدوات التشغيلية والأسئلة والأجوبة والمواد التدريبية ومنتجات التواصل.
- استعراض جميع المقترحات المتعلقة بإرشادات كوفيد-19 الجديدة، لضمان أن تكون المحتويات مناسبة التوقيت وملائمة ومتسقة ومتقيدة بالعمليات المنهجية.
- توزيع أكثر من 250 مليون قطعة من معدات الحماية الشخصية، بما فيها الكمامات الطبية وأجهزة التنفس والنظارات الواقية وواقيات الوجه والأردية الطبية والقفازات، على 152 بلدة.
- التفاوض مع الموردين والمصنعين الرئيسيين وشراء 16573 جهازا لتركيز الأكسجين، 29151 مقياسا للتأكسج النبضي، و859 جهازا للتنفس الصناعي، وغيرها من المواد الطبية الحيوية الأساسية من أجل الرعاية السريرية.
- شحن المنظمة لـ 12659 مولدة للأكسجين إلى 105 من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، إلى جانب 99480 قنية أكسجين أنفية، و24870 من أقنعة فنتوري، و1798 جهازا لمراقبة المرضى، و4666 مقياسا للتأكسج النبضي.
- شراء أكثر من 46 مليون منتج تشخيصي منذ بداية الجائحة. ومن بين هذه المنتجات، تم شحن أكثر من 33 مليون منتج، بما في ذلك اختبارات تفاعل البوليمراز التسلسلي ولوازم جمع العينات، إلى 142 بلدا في جميع مناطق المنظمة، وذلك بمساعدة وكلاء المشتريات في اتحاد شركات وسائل التشخيص التابع لنظام سلسلة الإمدادات الخاصة بكوفيد-19، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة،

والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومرفق الأدوية العالمي، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، ومبادرة كلينتون لإتاحة الاستفادة من الخدمات الصحية.

- التنسيق وتقديم الدعم التقني والمالي المباشر لعدة دراسات علمية عالمية دعت إليها خارطة طريق البحث التي أطلقت في فيفري، مثل تجربة التضامن في التداوي التي أطلقتها المنظمة بدءا من مارس 2020، و دراسات الوحدة التي تجريها بشأن الوبائيات المصلية، ومنصات البيانات السريرية، والبحوث التنفيذية لوسائل التشخيص الجديدة.
- إصدار أكثر من 200 تقرير عن الحالة الوبائية والتشغيلية على الصعيد العالمي، حيث قامت بتجميع وتحليل البيانات المبلغ عنها من جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك التحليل الجغرافي المكاني، فضلا عن قيامها بإعداد وإنتاج وصيانة لوحة المتابعة المخصصة لكوفيد-19 والتي توفر بيانات وطنية وإقليمية يتم التحقق منها يوميا.
- تولي المنظمة بشكل متواصل أنشطة لجمع المعلومات الوبائية المتعلقة بكوفيد-19.
- إنشاء نظام للترصد العالمي تستخدمه جميع الدول الأعضاء لإبلاغ المنظمة عن البيانات الأساسية.
- توسيع المبادرة المنظمة لجمع المعلومات الوبائية من المصادر المفتوحة.
- العمل على تعزيز المعلومات المثبتة بالبيانات عن كوفيد-19 والحد من انتشار المعلومات الكاذبة.
- إنتاج شبكة المعلومات الخاصة بالأوبئة في المنظمة أكثر من 280 منتجا، وشمل ذلك الحلقات الدراسية الإلكترونية، ومقاطع الفيديو والرسوم البيانية، والأسئلة والأجوبة، وتقارير المعلومات الأسبوعية، وتفنيد الأكاذيب، والوثائق الإرشادية.
- توفير المنظمة لبرامج إرشادية بين النظراء حول وسائل التشخيص المختبري لعدوى كوفيد-19، استفاد منها ما يزيد عن 1000 مشارك من أكثر من 120 دولة عضوا، وذلك من خلال حلقات دراسية إلكترونية على الصعيدين العالمي والإقليمي.
- إعداد وثائق إرشادية تقنية وتشغيلية بشأن الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية في سياق جائحة كوفيد-19، بما في ذلك الإجراءات العملية التي يمكن أن تتخذها البلدان للحفاظ على إتاحة الخدمات الصحية الأساسية العالية الجودة، ودور الرعاية الصحية المجتمعية، ومجموعة متنوعة من الإرشادات.
- تقديم الدعم للدول الأعضاء لتقييم مدى استعدادهم لنشر اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات الجديدة لكوفيد-19 بفعالية وكفاءة عندما تصبح متاحة.
- تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في إجراءات تسريع المسار لضمان استمرار تقديم الخدمات الصحية الأساسية في سياق كوفيد-19، مع التركيز بشكل خاص على توفير الدعم المتكامل لضمان أن تكون الدول الأعضاء مستعدة لإدخال اللقاحات مع تجنب إثقال كاهل النظم الصحية بأعباء إضافية، ودعم استمرارية الخدمات الصحية الأساسية.

الفرع الثالث: منظمة الغذاء العالمية

إن الانتشار السريع عالميا لجائحة كورونا يمثل تهديدا على الملايين الذين يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتأثير النزاعات والكوارث الأخرى، وللحد من تأثير هذا الوباء على نحو 138 مليون شخص الذين يعتزم البرنامج مساعدتهم هذا العام، يعمل البرنامج على مواءمة خططه لضمان استمرار حصول هؤلاء الفئات على المساعدات التي يحتاجون إليها.[1]

يعمل برنامج الأغذية العالمي، من منطلق خبرته الطويلة والواسعة في الاستجابة لحالات الطوارئ وخدمات اللوجيستيات وسلاسل التوريد عن كثب مع منظمة الصحة العالمية، ومنظومة أجهزة الأمم المتحدة، ومجتمع المنظمات غير الحكومية والحكومات، ويشمل ذلك تعزيز وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية، للتصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، دعم الإنتاج الغذائي والتجارة والتوزيع والاستهلاك، دعم النظم الصحية الوطنية من خلال تحسين سلاسل الإمداد، وجمع البيانات وخدمات التغذية التي تستهدف الفئات الأشد احتياجا، وتوفير بدائل للتغذية المدرسية في الأماكن التي تم تعليق الأنشطة التعليمية فيها في أعقاب انتشار الجائحة[2].

برنامج الأغذية العالمي منظمة متواجدة دائما في الصفوف الأولى لمواجهة أصعب حالات الطوارئ، فقد قام البرنامج بالفعل بتقديم الدعم للاستجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد، ويعمل على تكييف خطته لضمان استمرار العمليات في بيئة سريعة التغير. وسواء كانت الأزمة ناتجة عن النزاع أو الكوارث أو الطوارئ الصحية، مثل تفشي فيروس إيبولا في السنوات الأخيرة، فبرنامج الأغذية العالمي دائما على استعداد لتقديم المساعدة. وخلال الأسبوع الذي تركز فيه الاهتمام العالمي على جائحة فيروس كورونا المستجد، قال ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي أن نجاة الملايين من الناس تعتمد على المنظمة، ويجب أن تكون على مستوى الحدث وتتواجد هناك من أجلهم.[3] وذلك من خلال:

1. الاستجابة العاجلة:

تعددت الاستجابات الفورية من طرف منظمة الغذاء العالمية في ظل مكافحة أزمة فيروس كورونا المستجد ومن بينها أنها قدمت الدعم لجهود الحكومة الصينية للحد من انتشار الفيروس من خلال توفير المعدات الطبية المنقذة للحياة للمستشفيات في محافظة هوبي، مركز تفشي المرض. و كذلك في إيران، وهي واحدة من أكثر الدول تضررا من الفيروس، وذلك بمساعدة من اليابان التي قدمت تبرعات سخية، فاستطاع برنامج الأغذية العالمي أن يوفر

---

[1] **جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)**، برنامج الأغذية العالمي، متاح على الرابط https://ar.wfp.org/emergencies/covid-19-pandemic، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/16، على الساعة 09:25.

[2] **جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)**، مرجع سابق.

[3] **فيروس كورونا: برنامج الأغذية العالمي على استعداد لمواجهة التحدي**، برنامج الأغذية العالمي، متاح على الرابط https://ar.wfp.org/stories/coronavirus-wfp-ready-to-rise-to-the-challenge، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/16، على الساعة 11:02.

كميات من معدات الوقاية الشخصية (أقنعة، قفازات وسترات واقية) تكفي لمدة شهرين لأكثر من 2000 موظف ومتطوع من جمعية الهلال الأحمر الإيرانية، وتم نقل هذه المواد جوا إلى إيران من مستودع الاستجابة الإنسانية التابع للأمم المتحدة في دبي. كما سيواصل برنامج الأغذية العالمي توفير الغذاء والمال لحوالي 31 ألف لاجئ أفغاني وعراقي يعيشون في مستوطنات في جميع أنحاء البلاد لضمان الحفاظ على مستوى مقبول من تلبية احتياجاتهم الغذائية أثناء الجائحة.[1]

2. الاستعداد للقادم:

وسط مخاوف انتشار الفيروس والتدابير الوقائية، يستخدم البرنامج خبرته الطويلة في مراقبة الأسواق وسلاسل الإمداد والأسعار، ويجري أيضا حاليا عمل تحليل للوقوف على مواطن الضعف، ومع تأثر مشروع التغذية المدرسية بشكل خاص بسبب إغلاق المدارس في جميع أنحاء العالم، لن يحصل ملايين الأطفال على الوجبات اليومية المغذية والوجبات الخفيفة التي يتلقونها عادة في مدارسهم. والبيانات التي تم جمعها حول فترات الانقطاع المحتملة في سلسلة الإمداد، أو نقص الغذاء، أو ارتفاع الأسعار ستساعد البرنامج على ضمان استمرار حصول نحو 86 مليون شخص من الفئات التي يستهدفها البرنامج هذا العام على المساعدات الغذائية التي يحتاجونها في الوقت المناسب وكذلك توفر المواد الغذائية والمرونة للتحول من المساعدات العينية إلى المساعدات النقدية أو العكس. ويهدف برنامج الأغذية العالمي في الوقت الحالي إلى تجهيز مخزون مسبق من المواد الغذائية بحيث يسهل الوصول إليها وتكون متاحة دوما، حتى في حالة فرض قيود على التجارة أو التنقل، أو الاضطرابات الأخرى التي قد تحدث بسبب حالة الاضطراب الاجتماعي.[2]

3. الشراكات الحيوية:

من الضروري توفير تمويل كبير يمكن استخدامه بمرونة كاملة لتمكين التخطيط للطوارئ مما يسمح بمواصلة تنفيذ العمليات بسلاسة. فلذلك يجري البرنامج بانتظام حوارا مع الحكومات المانحة لاطلاعها على تطور الأوضاع حتى يضمن اتخاذ القرارات الصحيحة بشأن أولويات التمويل لتوفير تدفق مضمون من المساعدات الغذائية الضرورية للسكان المحتاجين. وكذلك برنامج الأغذية العالمي مستعد أيضا لتقديم الخبرة والمقومات الأساسية التي قد تحتاجها وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى أثناء انضمامها إلى حملة الاستجابة للفيروس.[3]

---

[1] **فيروس كورونا: برنامج الأغذية العالمي على استعداد لمواجهة التحدي**، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

الفرع الرابع: الإتحاد الأوروبي

لقد كانت الاستجابة من طرف الإتحاد الأوروبي سريعة ومباشرة تمثلت في:

1. تصدي أوروبي مشترك:

في 18 ماي 2020، اقترحت فرنسا وألمانيا مبادرة مشتركة من أجل الانتعاش الأوروبي في مواجهة الأزمة حتى يتسنى لأوروبا التغلب على الأزمة الناتجة عن كوفيد-19 والخروج منها أقوى مما سبق. ويرمي أحد التدابير التسعة عشر التي تضمنتها المبادرة بوجه خاص إلى إنشاء صندوق إنعاش أوروبي من أجل التضامن والنمو. وفي 27 ماي 2020، اعتمدت المفوضية الأوروبية هذه الفكرة وأطلقت عليها اسم "الجيل القادم للاتحاد الأوروبي."

وفي 17 ديسمبر 2020، اعتمد الإطار المالي المتعدد السنوات لفترة 2021-2027، مما يتيح اعتماد خطة إنعاش غير مسبوقة بمبلغ إجمالي قدره 750 مليار يورو بما في ذلك 390 مليار يورو في شكل إعانات. وبمقتضى هذا الاتفاق، طبق مبدأ المديونية المشتركة نيابة عن جميع الدول الأعضاء لأول مرة، ليكون بذلك نقطة تحول غير مسبوقة للصرح الأوروبي ودليلا واضحا على التضامن الأوروبي. وسيكون الانتعاش أقوى وأسرع في أوروبا بفضل هذا التنسيق بين الدول الأعضاء[1].

2. التخفيف من حدة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الوباء:

اتخذ رؤساء الدول والحكومات عددا من التدابير لتنسيق الجهود الأوروبية في مجال الصحة العامة وحماية المواطنين الأوروبيين والتخفيف من حدة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الوباء ومنها:[2]

- حيازة معدات طبية مشتركة، كتجهيزات الوقاية وأجهزة التنفس والمستلزمات المخبرية وذلك بإنشاء أول احتياطي مشترك للمعدات الطبية وإبرام صفقات عمومية مشتركة لشراء تجهيزات الوقاية الفردية. ويستدعي ذلك أيضا تنسيق الجهود من أجل زيادة القدرات الإنتاجية. وبموازاة ذلك، أصبح من الضروري الحصول على إذن من أجل تصدير تجهيزات الوقاية الفردية إلى خارج أوروبا.
- مضافرة الجهود لتمكين المواطنين الأوروبيين المسافرين العالقين خارج الاتحاد الأوروبي من العودة إلى ديارهم.
- تيسير حركة السلع والبضائع داخل الاتحاد الأوروبي، بفضل ممرات إمداد ذات أولوية على الحدود الداخلية من أجل تزويد المستشفيات والمتاجر والمصانع خصوصا وتيسير تنقل الأشخاص متى دعت الحاجة إلى ذلك، لا سيما عمال المناطق الحدودية أو المواطنين الأوروبيين العائدين إلى ديارهم.

---

[1] **التضامن الأوروبي في مواجهة فيروس كورونا**، الدبلوماسية الفرنسية، متاح على الرابط https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/le-ministere-et-son-reseau/actualites-et-evenements-du-ministere/informations-coronavirus-covid-19/article/la-solidarite-europeenne-face-au-covid-19، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/24، على الساعة 12:22.

[2] **التضامن الأوروبي في مواجهة فيروس كورونا**، مرجع سابق.

- التصدي للأزمة من خلال إعادة تخصيص 37 مليار يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي بموجب سياسة التماسك.
- دعم المنشآت من خلال تبسيط القواعد لتيسير الحصول على المساعدات الحكومية.
- تعليق قواعد "ميثاق الاستقرار" كي يتسنى للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عدم التقيد بقواعد الميزانية في مواجهة الجائحة.

3. تضامن عملي:

لقد تجلى التضامن بين البلدان الأوروبية يوميا على نحو عملي، وذلك من خلال استقبال المرضى لتخفيف العبء الذي تنوء به البلدان الأكثر تضررا من خلال تنسيق الجهود بهدف إعادة أكثر من 78 ألف مواطن أوروبي إلى ديارهم كانوا عالقين في الخارج، ومن خلال التبرع بالمعدات الطبية، إذ تلقت إيطاليا وحدها أكثر من ثلاثة ملايين قناع واق من البلدان المجاورة، وأنشأت المفوضية الأوروبية آلية تعنى بمراقبة تطبيق التدابير في حالات الطوارئ التي اتخذتها الدول الأعضاء من أجل كفالة احترام القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي. وقررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التحدث بصوت واحد مع المختبرات الصيدلانية فيما يخص شراء اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 بغية ضمان تزويد المواطنين الأوروبيين باللقاح. وطلب الاتحاد الأوروبي الحصول على أكثر من مائتي مليون جرعة من أجل تلقيح مائة مليون شخص في أوروبا. وقد خضعت اللقاحات التي تم تطويرها إلى تقييم مشترك أجرته الوكالة الأوروبية للأدوية، وسمحت الوكالة في 21 ديسمبر 2020 بطرح اللقاح الأول الذي طورته شركة فايزر في الأسواق. واتفقت الدول الأعضاء على أن تبدأ معا حملات التلقيح في 27 و28 و29 ديسمبر من نفس السنة.[1]

4. تضامن دولي:

في 8 أفريل 2020، قدمت المفوضية الأوروبية حزمة التدابير الرامية إلى دعم الجهود التي تضطلع بها البلدان الشريكة للتصدي لجائحة فيروس كورونا، ويهدف هذا إلى دمج موارد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ومؤسساته المالية، وخاصة المصرف الأوروبي للاستثمار والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. وقد وصلت القيمة الإجمالية للحزمة إلى 38،5 مليار يورو. ويتركز الدعم الأوروبي بالدرجة الأولى على التصدي لحالة الطوارئ الصحية وعلى الحاجات الإنسانية المترتبة عليها، وعلى تعزيز النظم الصحية والتزويد بالمياه والانتفاع بشبكات الصرف الصحي، وعلى قدرة البلدان الشريكة واستعدادها لمواجهة الجائحة، فضلا عن التخفيف من حدة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الأزمة الصحية، لا سيما من خلال دعم القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والإصلاحات السياسية الرامية إلى تقليص معدلات الفقر. ونفذت بالفعل العديد من التدابير، على غرار التبرع بسيارات إسعاف حديثة وبعربات تطهير وتسليم تجهيزات حماية فردية وحصص غذائية. وقامت المفوضية

[1] **التضامن الأوروبي في مواجهة فيروس كورونا**، مرجع سابق.

الأوروبية بدعم من الدول الأعضاء إنشاء جسر جوي إنساني لصالح البلدان التي تواجه صعوبات، لا سيما في أفريقيا، بغية نقل المعدات الطبية والطواقم الطبية إلى بؤر الأزمات ومواجهة فيروس كورونا.[1]

الفرع الخامس: مجلس التعاون الخليجي

أولت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لصحة الإنسان وسلامته أهمية كبيرة، فقد ساهمت إدارتها الاستباقية لأزمة كورونا في بلوغ نسبة حالات التعافي من إجمالي الإصابات في بلدانها مجتمعة 95.7%، مقارنة مع 64% نسبة التعافي في العالم. وامتدت أشكال الدعم الذي قدمته هذه الدول لمحاربة فيروس كورونا المستجد وانتشاره إلى كل القطاعات والمجالات بدءا من قطاعات الصحة والاقتصاد والتعليم وصولا إلى توفير الدعم الخارجي للدول المتضررة ومساعدة المنظمات الدولية. ونجحت دول المجلس بإدارة الأزمة بتحركها سريعا حتى قبل إعلان منظمة الصحة العالمية عن تصنيف الفيروس جائحة عالمية. ونظرا لما يمثله العمل الخليجي المشترك من أهمية، أصدر مجلس وزراء صحة مجلس التعاون لدول الخليج العربية قرارا بإنشاء غرفة عمليات مشتركة، لتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء ووزارات الصحة في هذا الظرف الاستثنائي، لتكون الصورة كاملة أمامهم من خلال تقرير يومي يصل إلى مكاتب وزراء الصحة يحتوي على أحدث البيانات وآخر الإجراءات التي اتخذتها دول المجلس.[2]

ولقد عملت منظمة التعاون الخليجي على الاستجابة الفورية لجائحة كوفيد19 وقامت بعدة تحركات كما يلي:

1. الصحة:

اتخذت دول مجلس التعاون القرارات الاستباقية لمكافحة فيروس كوفيد-19، والتي تضمنت تدابير احترازية وإجراءات وقائية صارمة، ومع الاستشعار المبكر لخطر الفيروس والتحديات التي يفرضها، تم اتخاذ إجراءات وتدابير احترازية لمواجهة الجائحة، كما سخرت دول المجلس كل إمكانياتها للفحوصات، وأجرت أكثر من 30 مليون فحص على صعيد كل دولة حسب إحصائية المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي التي أجراها في شهر نوفمبر 2020، حيث أجرت السعودية 9.3 مليون فحص، الإمارات 15.9 مليون فحص، البحرين 2 مليون فحص، قطر 1.2 مليون فحص، الكويت 1.1 مليون فحص، عمان 0.6 مليون فحص، وفق إحصائية شهر نوفمبر 2020 الصادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.[3]

---

[1] **التضامن الأوروبي في مواجهة فيروس كورونا**، مرجع سابق.

[2] **دول مجلس التعاون.. منهجية استباقية وتنسيق عالي المستوى في إدارة أزمة كورونا**، صحيفة البيان الإماراتية، متاح على الرابط https://www.albayan.ae/world/gcc/2021-01-05-1.4058094، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/24، على الساعة 14:10.

[3] **دول مجلس التعاون.. منهجية استباقية وتنسيق عالي المستوى في إدارة أزمة كورونا**، مرجع سابق.

2. التطعيم:

نظرا إلى كونها في طليعة داعمي عملية البحث عن لقاح للفيروس المستجد، كانت دول مجلس التعاون من أوائل الذين تحركوا للحصول على اللقاح فور إعلان التوصل إليه. وبمجرد إعلان شركتي فايزر ومودرنا المطورتين للقاح كورونا عن نجاح تطوير العقار، سارعت دول التعاون إلى تأمين كميات كبيرة من اللقاح. وعلى الرغم من تحرك كل دولة على حدة لشراء اللقاح، أكدت أغلبها عن وصول اللقاح مطلع العام الجديد وتوفيره مجانا للمواطنين والمقيمين فيها، ومنح الأولوية للمواطنين كبار السن والصفوف الأمامية من العاملين بقطاع الصحة، والعسكريين.[1]

3. الرصد والتوثيق:

وجهت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كل قطاعات الأمانة للعمل برصد وتوثيق جهود دول المجلس في مواجهة جائحة فيروس كورونا، وذلك من خلال:[2]

- إنشاء قاعدة معلومات توثق هذه الجهود وتسهل على مستخدميها الوصول للمعلومات.
- التواصل مع المعنيين بمتابعة شؤون مجلس التعاون في الوزارات والمؤسسات المعنية في الدول الأعضاء.
- توفير المعلومات والبيانات الخاصة بجهود الدول في مواجهة الجائحة.
- رصد وبحث ما يتم اتخاذه من قرارات وإجراءات في الدول الأعضاء من خلال القنوات الرسمية المعتمدة.

4. الحزم المالية:

لمحاربة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية لجائحة كورونا وللمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وضمان استدامة الاقتصاد، وتجاوز هذه الأزمة بأقل الخسائر على المؤسسات والأفراد، تم ضخ حزم مالية ضخمة تقدر بمئات المليارات، بالرغم من زيادة الأعباء المالية على الدولة. وتزامنت هذه الحزم مع إصدار حكومات دول مجلس التعاون قرارات تسهيلية، وأخرى اعتمدتها البنوك المركزية الخليجية لضبط السوق المالية والنقدية، وأدت هذه الإجراءات إلى تقليل حجم خسائر الأسواق وتخفيف المخاطر على الشركات بدرجة كبيرة. كما قدمت دول مجلس التعاون المساعدات المالية واللوجستية المرتبطة بالجائحة للدول والمنظمات الدولية.[3]

5. الجهود الاقتصادية:

اتخذت دول مجلس التعاون التدابير والإجراءات السريعة حيال قطاع التجارة والصناعة، منها:[4]

- التعاون على ضمان تدفق السلع والخدمات الأساسية للمواطنين والمقيمين في دول المجلس بشكل منتظم.
- إيجاد الحلول المناسبة لانسياب السلع بينها والإبقاء على المطارات والموانئ والمنافذ البرية مفتوحة.
- حث المنشآت الصناعية والتجارية على استخدام الشحن الجوي والبحري لنقل السلع بين دول المجلس.

---

[1] **دول مجلس التعاون.. منهجية استباقية وتنسيق عالي المستوى في إدارة أزمة كورونا**، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

[4] نفس المرجع.

- تأمين الواردات ودعم الصادرات، وإنشاء غرفة عمليات مشتركة.
- عقد اجتماع أسبوعي على مستوى وكلاء وزارات الصحة بدول المجلس لتبادل المعلومات والتنسيق المشترك، وإعداد إستراتيجية خليجية موحدة تساهم في ربط المنصات الإلكترونية الجمركية وسهولة تبادل المعلومات بشكل تلقائي لتحسين عمليات الجمارك والشحن بين دول المجلس.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن فيروس كورونا المستجد والمسمى بـ كوفيد-19 قد ظهر في الصين بمقاطعة ووهان وانتشر بسرعة كبيرة فأصبح قي فترة قصيرة فيروسا احتل جل بلدان العالم وأطلقت عليه تسمية الجائحة، وقد خلفا آثار صحية صحية، اجتماعية وسياسية وكذلك على الأمن الغذائي و التعليم، على المدى القصير والطويل مما دفع الدول إلى وضع خطط للاستجابة الفورية وإيقاف زحف هذا الفيروس والتقليل من تأثيراته على مختلف نواحي الحياة، وأيضا دفع إلى استجابة دولية جماعية من طرف المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي ومؤسسات أخرى.

الفصل الثاني: الآثار الاقتصادية العالمية لجائحة كورونا

تمهيد:

المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد العالمي قبل جائحة كورونا

المبحث الثاني: انعكاسات جائحة كورونا على اقتصادات العالم

المبحث الثالث: جائحة كورونا والصدمة النفطية

خلاصة الفصل:

تمهيد:

ما لبثت الحكومة الصينية أن أعلنت عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19) حتى اجتاح الوباء العالم في فترة وجيزة لم تتجاوز أيام وأعلنته دول العالم تباعا عن اكتشاف حالات إصابة في أوساط مواطنيها. فاتخذت غالبية دول العالم سياسات تحوطية في المطارات الدولية للقادمين من الصين، إلا انه بعد حين أصبحت التدابير الاحترازية تطبق على جميع المسافرين جوا وبرا وبحرا، وأعلنت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا جائحة عالمية، كما تبين لهم حجم الأضرار البشرية التي فاقت كل التوقعات بالإضافة إلى سرعة انتشاره ناهيك عن الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالاقتصاد العالمي.

ولتسليط الضوء على آفاق التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا على العالم ومحاولة الكشف عن الأضرار الاقتصادية التي يمكن أن يسببها الفيروس، سنقوم أولا بالوقوف على حالة الاقتصاد العالمي قبل الجائحة والتركيز على أهم المفاصل الديناميكية التي تحرك القطاعات الاقتصادية في العالم كالعمالة، وقطاع النفط والاستثمار والسياحة وغيرها، ثم لاحقا كيف مارست الأزمة الصحية آثارها السلبية، ولذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** طبيعة الاقتصاد العالمي قبل جائحة كورونا.
- **المبحث الثاني:** انعكاسات جائحة كورونا على اقتصاديات العالم.
- **المبحث الثالث:** جائحة كورونا والصدمة النفطية المعاكسة.

المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد العالمي قبل جائحة كورونا

واجه الاقتصاد العالمي خلال 2019 عددا من التحديات التي أثرت سلبا على نموه، جاء على رأسها تباطؤ مستويات الطلب الكلي في العديد من المناطق الاقتصادية ذات الوزن النسبي المرتفع، فضلا عن تأثر سلاسل الإمدادات العالمية في ظل التوترات التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية، مما أسفر على تراجع كبير في معدلات النمو والتجارة العالمية.

المطلب الأول: قراءة في مؤشرات الأداء

تعتبر المؤشرات الاقتصادية الكلية إحدى أهم المؤشرات الخاصة بقياس النشاط الاقتصادي وقدرة الأسواق المالية في بيئة معينة، وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهم أربع مؤشرات خاصة بالاقتصاد العالمي خلال هاته الفترة وهي النمو، التضخم، البطالة، الأسواق المالية.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي

تضافرت عدة عوامل لدفع الاقتصاد العالمي نحو التباطؤ ليحقق أدنى معدل نمو له خلال عام 2019 منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، كما ألقت الحرب التجارية بين أكبر قوتين اقتصاديتين عالميتين بظلالها على أداء الاقتصاد العالمي وانعكست سلبا على التدفقات الاستثمارية للدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة نتيجة لضعف مستويات ثقة رجال الأعمال والمستهلكين، مما نتج عنه استمرار حالة تراجع النمو الاقتصادي، كما أن العقوبات الاقتصادية الأمريكية على عدة دول في آسيا وأمريكا اللاتينية وحالة عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي لم تؤثر فقط على الإتحاد الأوروبي، وإنما امتد تأثيرها إلى مختلف أنحاء العالم. بناء عليه انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي لنحو 2.9% عام 2019 مقابل 3.6% عام 2018، حيث سجلت الاقتصاديات المتقدمة تراجعا في معدل نموها من 2.2% عام 2018 إلى نحو 1.7% عام 2019 بفعل تباطؤ النمو في معظم دول المجموعة خلال 2019. كما ساهمت السياسات النقدية التوسعية التي اتبعتها مختلف دول العالم خاصة الدول المتقدمة في تخفيف وطأة التطورات سالفة الذكر على اقتصادياتها ومن تم على النمو الاقتصادي العالمي. بالنسبة للاقتصاديات الناشئة التي تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد العالمي فقد عانت من تباطؤ معدل النمو انعكاسا للتطورات العالمية وكذلك لأسباب قطرية خاصة باقتصاديات بعض الأسواق الصاعدة الكبيرة مثل: البرازيل، الهند، المكسيك وروسيا، وتفاقم الضغوط الاقتصادية الكلية المرتبطة بضيق الأوضاع المالية في كل من الأرجنتين وتركيا بالإضافة إلى التوترات السياسية والاجتماعية.[1]

في هذا السياق تراجع النمو في أكبر اقتصادين ناشئين وهما الصين و الهند خلال عام 2019، كما حققت الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة تراجعا في معدل النمو عام 2019 ليسجل نحو 3.7% مقابل حوالي 4.5% خلال 2018.

[1] **تقرير الاقتصاد العربي الموحد 2019**، صندوق النقد العربي، ص2.

والشكل التالي يوضح تطورات النمو الحقيقي في الدول المتقدمة والدول النامية بالإضافة إلى اقتصاديات الدول الناشئة للفترة مابين 2015-2019:

الشكل(03): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات السوق الناشئة والأخرى (2015-2019)

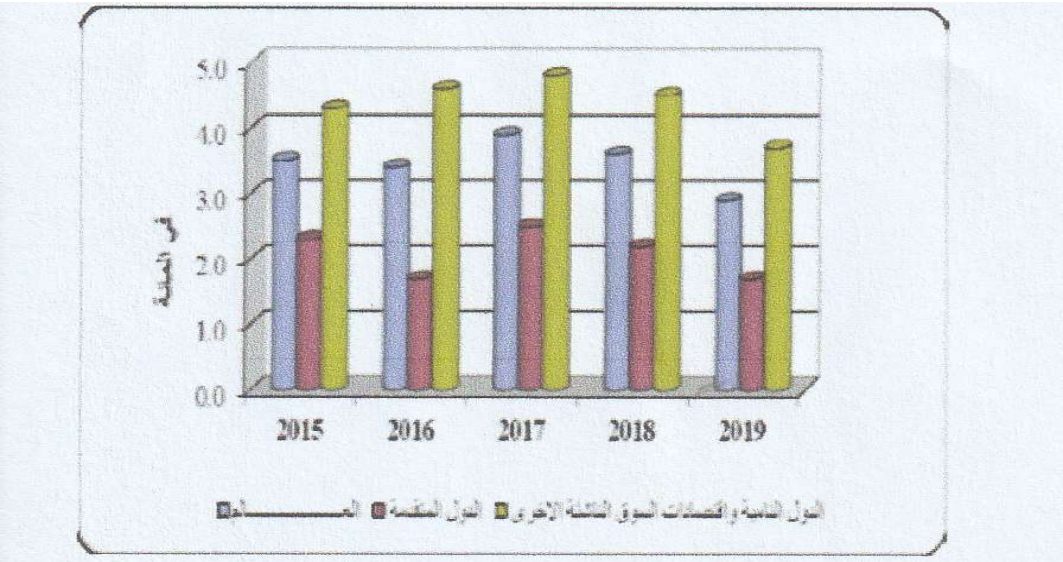

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019.

حسب تقرير صندوق النقد الدولي 2018 يشهد الاقتصاد العالمي حالة تباطؤ، حيث انخفضت توقعات النمو لعام 2019 إلى 3% مسجلة أبطأ وتيرة للنمو منذ الأزمة المالية العالمية، وحسب نفس التقرير يرجع سبب هذا النمو الضعيف إلى تزايد الحواجز التجارية والأوضاع السياسية، بالإضافة إلى ضغوط اقتصادية كلية في العديد من اقتصاديات الأسواق الناشئة، وعوامل هيكلية مثل نمو الإنتاجية المنخفض وشيخوخة التركيبة الديمغرافية.[1]

الفرع الثاني: البطالة

ارتفع عدد العاطلين عن العمل في العالم إلى حوالي 188 مليون عاطل عام 2019 مقابل نحو 172 مليون عاطل عام 2018، ومع ذلك بقي معدل البطالة على نفس المستوى عام 2018 عند 5.4%، وفي الواقع فإن أسواق العمل العالمية أصبحت تحت ضغط مجموعة من العوامل المركبة أهمها: التقدم التقني وزيادة التكامل الاقتصادي على طول سلاسل التوريد العالمية، بالإضافة إلى تنامي خطر ظاهرة تراجع المهارات الوظيفية نتيجة إدخال الذكاء الاصطناعي والروبوتات بقوة في ميدان الإنتاج. وعلى مستوى الدول المتقدمة شوهد انخفاض في معدل البطالة عام 2019 ليبلغ نحو 4.8% مقابل 5.1% عام 2018، ويرجع ذلك للأداء القوي لأسواق العمل في البلدان المتقدمة، حيث سجلت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2019 أدنى معدل البطالة منذ نحو 49 عاما حيث بلغ نحو 3.7%، أما منطقة اليورو فقد تمكنت من خفض عدد العاطلين عن العمل بها ليبلغ نحو 12.3 مليون

[1] **آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2018**، صندوق النقد الدولي، ص17-20.

شخص مقابل 12.8 مليون عام 2018، وهو ما انعكس في انخفاض معدل البطالة لمنطقة اليورو من 8.2 عام 2018 إلى 7.6% عام 2019، وهو أقل مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، وبالنسبة لمعدل نمو الوظائف فقد تراجع على مستوى الدول المتقدمة من 1.5% سنة 2018 إلى 1% سنة 2019، حيث تراجع المعدل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو من 1.6% و1.5% سنة 2018 إلى 0.7% و0.9% سنة 2019 على الترتيب.[1]

أعلنت منظمة العمل الدولية أن نسبة البطالة في 2018 هي 5%، وأوضح التقرير أن عدد العاطلين عن العمل في العالم في سنة 2017 بلغ 172 مليون عاطل، وحذرت المنظمة من أن توقعات معدل البطالة غير مؤكدة، بسبب المخاطر الاقتصادية والمالية والجيوسياسية مشيرة إلى وجود مؤشرات لتراجع القدرات الاقتصادية العالمية.[2]

وفي نفس السياق أوضح ستيفان كوف الخبير الاقتصادي لمنظمة العمل الدولية أن التقدم المحرز في تخفيض عدد العاملين الفقراء في البلدان النامية بطيء جدا ولا يواكب نمو العمالة، ومن المتوقع أن يظل عدد العاملين الذين يعيشون في فقر مدقع أكثر من 114 مليون في السنوات المقبلة، وهو ما يشكل نسبة 40% من جميع العاملين في عام 2018 وهي نسبة مرتفعة، ويؤكد معدو التقرير أيضا أن معدلات مشاركة النساء في الوظائف ضعيفة وبرواتب أقل.[3]

الفرع الثالث: الأسواق المالية العالمية

شهدت الأسواق المالية العالمية انتعاشا عام 2019، بعد الخسائر الكبيرة التي سجلتها أسواق الأسهم عام 2018، ورغم التوترات الاقتصادية العنيفة التي حبست أنفاس المستثمرين بأسواق المال العالمية خلال 2019، نجحت البورصات الرئيسية حول العالم في تحقيق مكاسب قوية بقيادة السوق الأمريكي، ولم يكن أكثر المستثمرين تفاؤلا يتصور أن تسجل بعض مؤشرات أسواق المال مكاسب تتجاوز 35% في ظل حرب التعريفات الجمركية التي اشتعلت بين أكبر اقتصادين في العالم (الولايات المتحدة والصين) وامتدت إلى دول الإتحاد الأوروبي، فضلا عن سيطرة الترقب والتشاؤم على مشاعر المستثمرين على خلفية مفاوضات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.[4]

كذلك ساهمت التطورات الإيجابية في المفاوضات التجارية بين الصين والولايات المتحدة بنهاية عام 2019 والتي أسفرت عن توقيع المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري وتخفيض بعض الرسوم الجمركية، فضلا عن تأييد مجلس العموم البريطاني خطة رئيس الوزراء البريطاني لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بحلول نهاية 2020

---

[1] **تقرير الاقتصاد العربي الموحد 2019**، مرجع سابق، ص12.

[2] **نسبة البطالة في العالم 5% لسنة 2017**، وكالة الأنباء الجزائرية.

[3] **العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية اتجاهات 2018**، منظمة العدل الدولية، 2018.

[4] محمد علي، **البورصات العالمية 2019 مكاسب قوية تهزم حرب التجارة**، العين الإخبارية، متاح على الرابط https://al-ain.com/article/global-stock-exchanges-2019، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/04/25، على الساعة 09:12.

عن تحسن الأداء بالأسواق المالية للأسهم حيث ارتفعت القيمة السوقية لأسهم المتداولين بها بحوالي 17 تريليون دولار بنهاية عام 2019، لتسجل القيمة السوقية الإجمالية للأسهم المتداولة بها نحو 87 تريليون دولار أمريكي.
قادت البورصة الأمريكية أسواق العالم عبر تحقيق مؤشرات قوية بشكل أساسي بل سجلت أكبر معدل صعود سنوي منذ 2013، كما تجاوز مؤشر الأسهم الأوروبية "ستوكس" 600 مستوى 419 نقطة لأول مرة في تاريخه في نهاية ديسمبر، ليصبح عام 2019 أفضل عام للأسهم الأوروبية بعد عامين 1999 و2009، وتشير البيانات أن أسعار الأسهم للأسواق محل الدراسة أغلقت على ارتفاع عام 2019 مقارنة بـ2018.[1]

الجدول رقم (06): يوضح تطور مؤشرات الأوراق المالية العالمية 2015-2019

السوق	المؤشر	قيمة المؤشر نهاية العام					معدل التغير (2019-2018) (%)
		2015	2016	2017	2018	2019	
المملكة المتحدة	FTSE 100	6,242	7,143	7,687	6,728	7,645	14%
فرنسا	CAC 40	4,637	4,862	5,312	4,730	6,037	28%
ألمانيا	DAX 30	10,743	11,481	12,917	10,359	13,337	29%
طوكيو	Nikkei 225	19,033	19,114	22,764	20,015	23,656	18%
هونج كونج	Hang Seng	21,914	22,001	29,919	25,845	28,225	9%
الولايات المتحدة الأمريكية	Dow Jones	17,425	19,762	24,719	23,327	28,645	23%

المصدر: المواقع الإلكترونية لأسواق الأوراق المالية العالمية

الشكل (04): تطور مؤشرات أسواق المالية العالمية 2018-2019

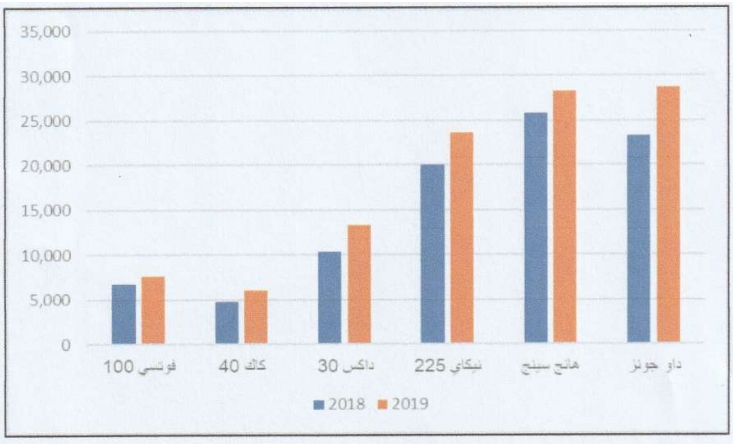

المصدر: المواقع الإلكترونية لأسواق الأوراق المالية العالمية

[1] **تقرير الاقتصاد العربي الموحد 2019**، مرجع سابق، ص15.

الفرع الرابع: التضخم

فيما يخص التطورات المتعلقة بمعدل التضخم فقد شهد عام 2019 تراجعا في معدلات التضخم في الدول المتقدمة ليصل إلى 1.4% عام 2019 مقابل 2% عام 2018، و يرجع ذلك بصورة أساسية إلى تراجع معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، وعدم قدرتها على تحقيق التضخم المستهدف عند مستوى 2%. كذلك شهدت مجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة ارتفاعا في معدلات التضخم خلال عام 2019 ليبلغ 5% مقابل 4.8% عام 2018، وذلك انعكاسا للارتفاع النسبي في أسعار السلع الغذائية التي تمثل وزنا كبيرا في السلة الاستهلاكية بتلك الدول، كما ساهم الارتفاع في الأسواق العالمية للسلع الأساسية في تحفيز مستويات الطلب الكلي في دول المجموعة وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، أما دول شرق أوروبا فسجلت ارتفاعا في معدلات التضخم حيث ساهمت التطورات السياسية التي شهدتها دول شرق أوروبا وتركيا خلال عام 2019 في التأثير سلبا على أدائها الاقتصادي الذي عكسته تدهور قيمة العملات المحلية لهذه الدول مقابل الدولار الأمريكي.
وبالنسبة للدول النامية الآسيوية فقد أدت الزيادة الحادة في أسعار الخضروات في الهند بعد الفيضانات الشديدة التي أضرت بالمحاصيل الزراعية إلى ارتفاع معدل التضخم ويعزى ارتفاع معدل التضخم في الصين إلى حمى الخنازير الإفريقية التي أسفرت عن تفوق نحو ثلث عدد الخنازير في الصين مما أدى إلى ارتفاع أسعارها إلى مستويات قياسية. أما اليابان والدول المتقدمة الأخرى فقد ارتفع المستوى العام للأسعار المحلية بها لمستويات أقل من متوسط الدول المتقدمة ليبلغ 0.5% و1.4% على الترتيب سنة 2019 مقابل 1% و2% سنة 2018 على الترتيب.[1]

الشكل (05): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول المتخلفة (2015-2019).

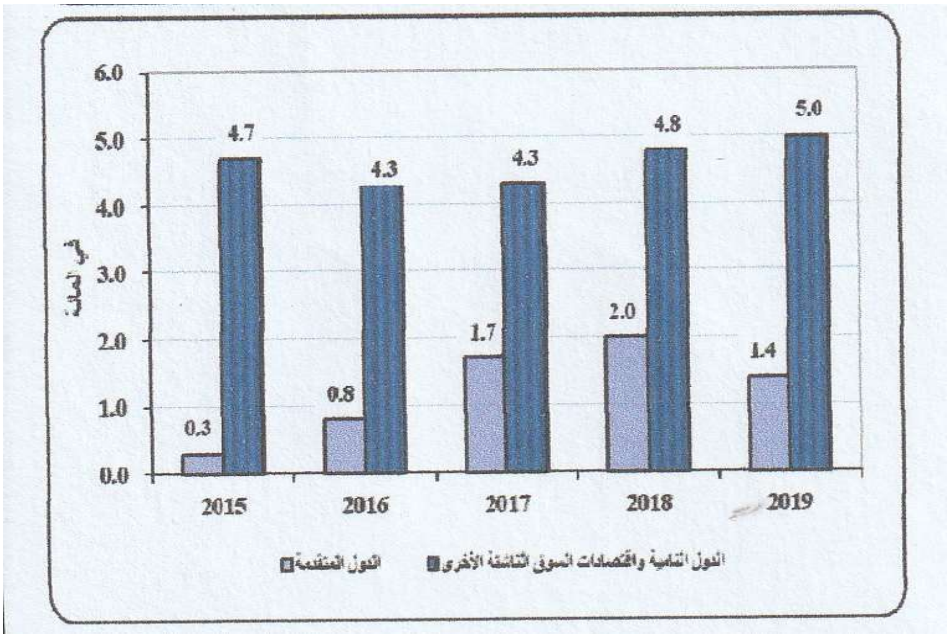

المصدر: المواقع الإلكترونية لأسواق الأوراق المالية العالمية

[1] **تقرير الاقتصاد العربي الموحد 2019**، مرجع سابق، ص8.

المطلب الثاني: أهم سمات هذه المرحلة

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم مميزات الوضع الاقتصادي العالمي قبل جائحة كورونا وسنتناول تطور التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر، أسعار الصرف وأسعار النفط.

الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية

إن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين لم تقتصر على الإجراءات الحمائية بين الدولتين وفرض رسوم متبادلة على وارداتها من منتجات الألمنيوم والصلب من أنحاء العالم لحماية الوظائف الأمريكية مما أثر سلبا على حركة التجارة العالمية، حيث أشارت منظمة التجارة العالمية إلى أن نمو التجارة الدولية في 2018 تأثر بعدة عوامل شملت التعريفات الجديدة والتدابير الانتظامية التي تؤثر على السلع المتداولة على نطاق واسع، إضافة إلى ضعف النمو الاقتصادي العالمي وتقلب الأسواق المالية والظروف النقدية المشددة في البلدان المتقدمة وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك تأثرت حركة التجارة العالمية بحالة عدم اليقين المتعلق بخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، وفي ضوء ذلك انخفض معدل نمو التجارة العالمية خلال 2019 لنحو 0.9% مقابل 3.9% عام 2018 على مستوى الدول المتقدمة وانخفض معدل نمو صادراتها ليبلغ عام 2019 نحو 1.2% مقابل 3.3% عام 2018، وهو ما يعكس بصورة أساسية أثر الإجراءات الحمائية التي اتخذتها دول لحماية منتجاتها المحلية التي بلغت نحو 178 إجراء في عام 2019 وحده،[1] والشكل التالي يوضح معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة 2015-2019.

الشكل (06): معدلات نمو التجارة في الدول المتقدمة (2015-2019)

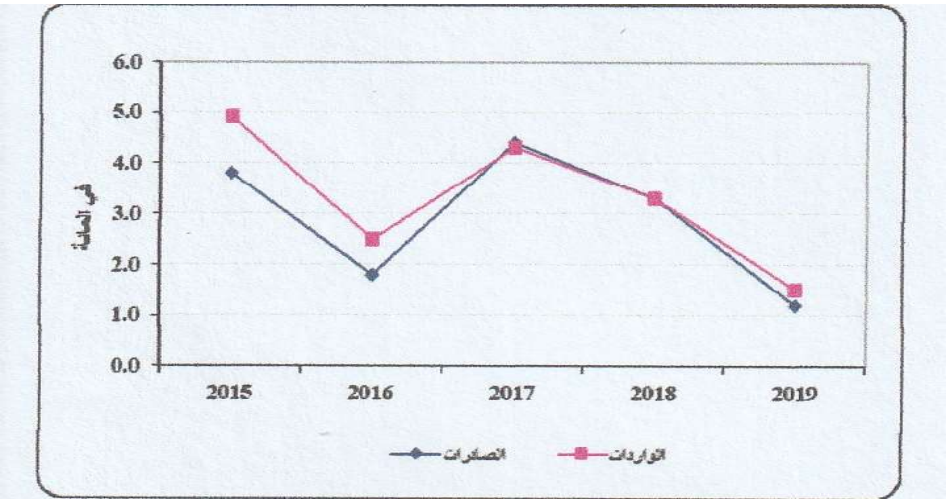

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019.

[1] **التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2019**، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ص4.

أما بالنسبة للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة فإن التراجع في معدل نمو حجم التجارة كان أكبر. في ذات السياق انخفض معدل نمو صادراتها ليبلغ نحو 0.8% عام 2019 مقابل 4.1% عام 2018، كما أسهم تراجع أسعار النفط في تراجع حجم تجارة الدول النامية نظرا لتركيز إنتاجه في مجموعة هذه الدول، من جهة أخرى شهدت وارداتها تراجعا خلال عام 2019 بنحو 0.8% مقارنة بنمو بلغ نحو 5.8%عام 2018. وفقا لبيانات تقرير منظمة التجارة العالمية 2019 ارتفع حجم التجارة العالمية بنسبة 17.6% لينتقل من 33.3 تريليون دولار أمريكي في سنة 2015 إلى 39.2 تريليون أمريكي في سنة 2018، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية (الطاقة، المواد الغذائية، الملابس والأدوية). وحسب تقرير منظمة التجارة العالمية في يوليو 2019 ارتفعت تجارة السلع العالمية بنسبة 3% في سنة 2018 متجاوزة بشكل طفيف الناتج المحلي الإجمالي 2.9% أي أقل من النحو الذي تم تحقيقيه في 2017 بنسبة 4.6%، وذلك نتيجة التوترات التجارية وارتفاع مستويات القيود التجارية، كما ارتفعت الصادرات العالمية في سنة 2018 بنسبة 19.48% مقابل 17.33% سنة 2017 أي ما يعادل نسبة 11.5%، كما انتقلت الواردات العالمية من 17.57% تريليون دولار سنة 2017 إلى 19.69 تريليون دولار سنة 2018 مما يعادل ارتفاعا بنسبة 17.7% نتيجة تقلبات أسعار السلع ومعدل صرف الدولار الأمريكي. وتفسر الزيادة في الصادرات في الغالب بارتفاع أسعار الطاقة في الوقت الذي كانت فيه آسيا هي المساهم الرئيسي في زيادة الواردات الطاقوية.[1]

الفرع الثاني: تدفقات الاستثماري الأجنبي المباشر

واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تراجعا في عام 2018، فانخفضت بنسبة 12% إلى 1.3 تريليون دولار، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاديات المتقدمة أدنى مستوى لها منذ عام 2004 إذ انخفضت بنسبة 27%، وانخفضت التدفقات الداخلة إلى أوروبا بأقل من النصف إلى أقل من 200 بليون دولار، وسجل عدد قليل من الدول الهامة المضيفة للشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات تدفقات سلبية، كما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة المتحدة أيضا بنسبة 36% إلى مستوى 64 بليون دولار، وانخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الولايات المتحدة أيضا بنسبة 9% إلى مستوى 252 بليون دولار، حيث يعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تقلص بمقدار الثلث في مبيعات الدمج والتملك عبر الحدود. وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات النامية خلال 2018 مستقرة إذ ارتفعت بنسبة 2% لتصل إلى 706 بليون دولار، و ضمن الاقتصاديات المضيفة العشرين الأولى بقي الترتيب بينها دون تغيير. فلازالت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر، تليها الصين وهونغ كونغ وسنغافورة.[2]

[1] **التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2019**، مرجع سابق، ص4-5.

[2] **تقرير الاستثمار العالمي 2019**، مؤتمر الأمم المتحدة، ص22-23.

الشكل (07): التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى 20 اقتصاد مضيفا (2017-2018)

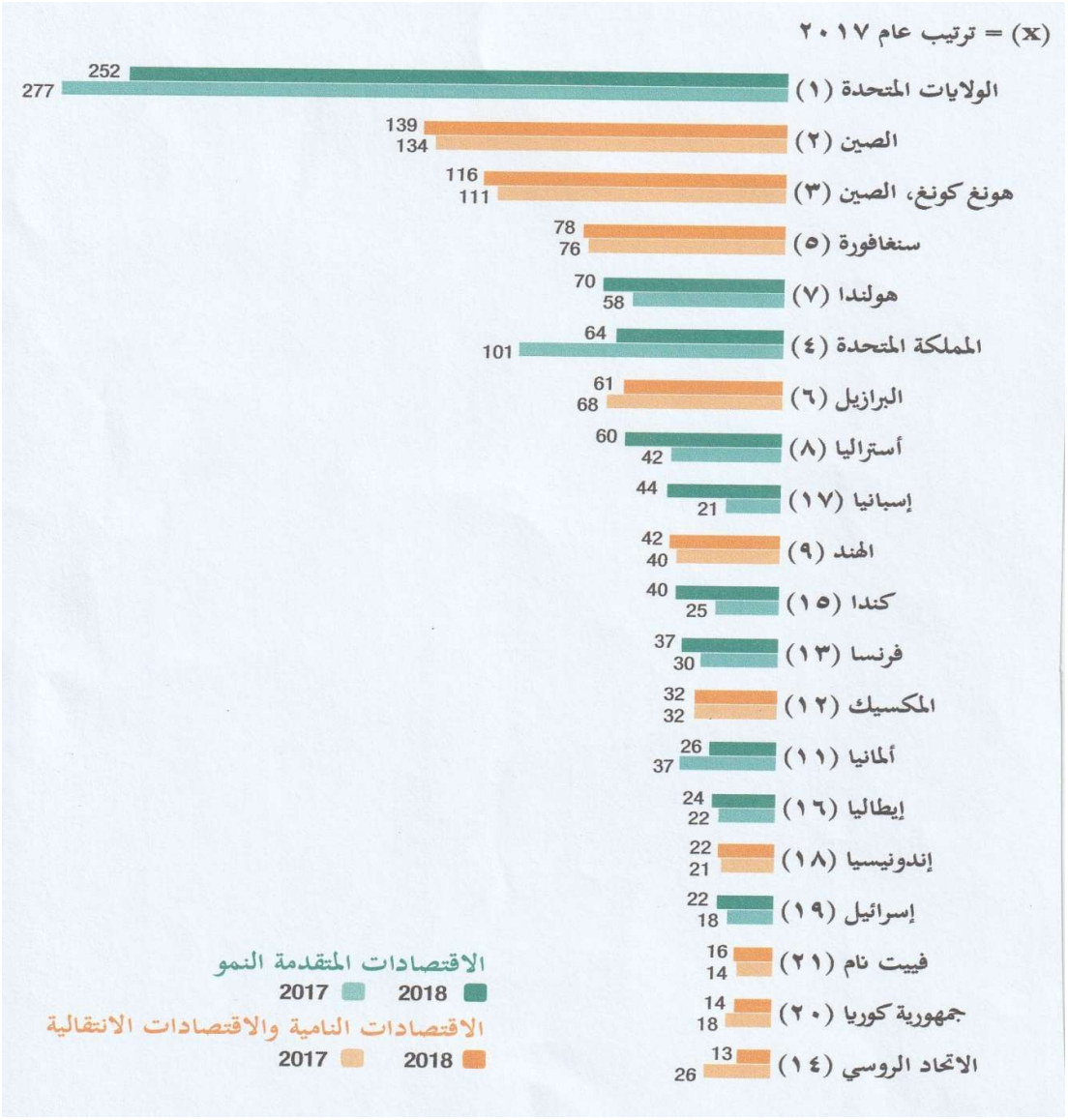

المصدر: الأونتكاد

في 2019 زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية زيادة طفيفة بنسبة 3% لتصل إلى 1.54 تريليون دولار ، وارتفع حجم تدفقاتها إلى الاقتصاديات المتقدمة بنسبة 5% ليصل إلى 800 مليار دولار ، وتركزت الزيادة في أوروبا بنسبة 18% لتبلغ 429 مليار دولار، في حين سجلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اقتصاديات الدول النامية انخفاضا طفيفا نسبة2% لتصل إلى 685 مليار دولار (2019).[1]

[1] **تقرير الاستثمار العالمي 2019**، مرجع سابق، ص22-23.

الفرع الثالث: أوضاع سوق النفط

تأثرت أسواق النفط العالمية بشكل ملحوظ بالعوامل الجيوسياسية و التحديات التي شهدها الاقتصاد العالمي في عام 2019،[1]حيث سجلت الأسواق انخفاضا في مستويات الطلب العالمي على النفط في 2019 لتصل إلى حوالي 1.083 مليون برميل يوميا، بما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي.[2] كما انخفضت الأسعار العالمية للنفط في عام 2019 مقارنة بـ2018، ويعد ذلك الانخفاض هو الأول منذ عام 2016، متأثرة بعوامل عديدة ومتشابكة منها تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى أدنى مستوى له خلال السنوات العشر الأخيرة، والتوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين، مما كان له انعكاسات سلبية على الطلب العالمي على النفط في 2019، الذي سجل نموا بنحو 0.9 مليون برميل يوميا مقارنة بنمو بلغ 1.5 مليون برميل يوميا عام 2018 ليصل مستواه إلى 99.7 مليون برميل يوميا عام 2019.[3]

انخفض إجمالي الإمدادات النفطية العالمية بنحو 100 ألف برميل يوميا ليبلغ 98.9 مليون برميل يوميا، حيث تراجعت إمدادات دول أوبيك من النفط الخام حيث بلغ 2 مليون برميل يوميا على خلفية التزام دول أوبيك باتفاق خفض الإنتاج مع بعض الدول المنتجة من خارجهما والتوترات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط لتصل إلى 34.6 مليون برميل يوميا، كما تحققت خلال عام 2019 زيادة طفيفة في الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي نسبتها 0.99 في المئة 1.3% على التوالي. في حين عرف الطلب العالمي ارتفاعا خلال شهر نوفمبر 2019 بمقدار 300 ألف برميل يوميا أي بنسبة 0.3% ليصل إلى حوالي 102.1 مليون برميل يوميا.[4]

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، مرجع سابق، ص93.

[2] **مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد**، المجلد 2، العدد 2، 2020، ص138-150.

[3] **مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد**، مرجع سابق، ص 138-150.

[4] نفس المرجع، ص150.

الشكل (08): يوضح العرض والطلب العالمي على النفط مليون برميل

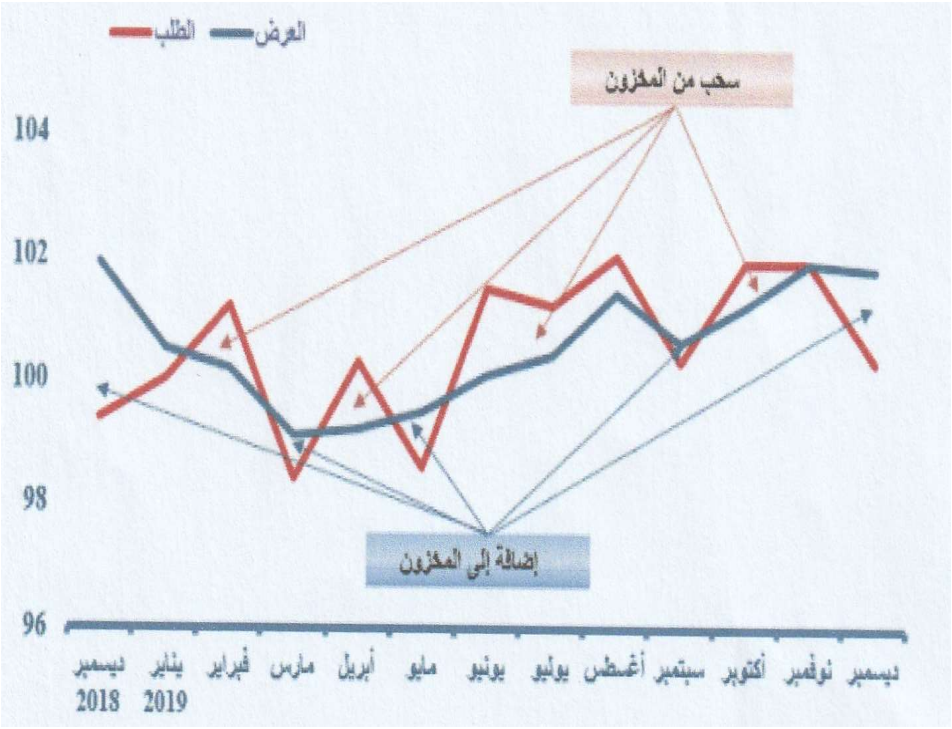

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، فيفري2020.

الفرع الرابع: أسعار الصرف

من بين أهم العوامل التي تؤثر على سعر صرف الدولار قرارات مجلس الاحتياط الفدرالي الأمريكي المتعلقة بسعر الفائدة، فرفع الفائدة يعني زيادة قوة الدولار ومن ثم فإن خفض الفائدة الأمريكية ثلاث مرات خلال عام 2019 من شأنه الضغط على سعر الدولار للانخفاض، كذلك من بين العوامل الهامة التي تؤثر على قيمة الدولار الحركة العامة لسوق الأسهم الأمريكية، فكلما اتجهت سوق الأسهم الأمريكية نحو تحقيق مناسب كلما زاد سعر صرف الدولار.كما ساهم ارتفاع أسعار الذهب في جعل الدولار ملاذ غير آمن للمضاربين ومن ثم ينخفض الطلب عليه ويقل سعره، بالإضافة إلى تأثير التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة التي زادت حدتها سنة 2019 على قيمة الدولار، فكلما بدت الأمور تتجه نحو حل قريب ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي. أما بالنسبة لليورو المنافس الأقوى للدولار فمنذ بدء التعامل به سنة 2002 قد حقق نجاحات متتالية أمام الدولار وقد وصل لأعلى سعر أمام الدولار سنة 2008 بقيمة 1 يورو مقابل 1.599 دولار أمريكي، ليبلغ سنة 2018 سعر 1 يورو مقابل 1.181 دولار، لينخفض عام 2019 إلى 1 يورو مقابل 1.12 دولار أمريكي أي نسبة انخفاض بلغت 5.15% بين 2018 إلى 2019، بالمقابل شهد سعر صرف الين الياباني ثباتا خلال السنوات الأربع الأخيرة 2016-2019. أما الجنيه الإسترليني فهو ثالث أهم عملة احتياط في العالم ورابع أكثر العملات تداولا في سوق العملات الأجنبية بعد الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني، وقد بلغ سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار نحو

1.50 قبل تصويت بريطانيا على الخروج من الإتحاد الأوروبي في يونيو 2016، ومنذ ذلك التاريخ شهد الجنيه الإسترليني انخفاض مقابل الدولار الأمريكي، ومع حالة عدم اليقين التي سادت خلال 2019 نتيجة التوقعات بإمكانية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي دون اتفاق، شهد سعر صرف الجنيه الإسترليني انخفاض محدودا أمام الدولار عام 2019، حيث نسجل في 2018 ما يعادل 1.333 دولار، أما في 2019 انخفض ليعادل 1.277 دولار بنسبة انخفاض بلغت 4.21 في المئة.[1]

المبحث الثاني: انعكاسات جائحة كورونا على اقتصاديات الدول

يجرى الاعتقاد لدى الأوساط الاقتصادية الكبرى أن أزمة كورونا سيكون وقعها كبير على الاقتصاد العالمي خاصة مع انتشار هذا الوباء العالمي الذي أصاب معظم دول العالم وسط صعوبة وضع توقعات دقيقة جول كيفية تطور سلوكية العمليات الإنتاجية والاستثمارية خصوصا في أسواق المال والسندات وأسواق السلع والخدمات وأهم مكونات حركة التصدير والاستيراد.

المطلب الأول: التأثير على الإنتاج والنمو الاقتصادي

شهد النمو الاقتصادي العالمي تباطؤ في حد ذاته قبل ظهور فيروس كورونا نتيجة للتحديات التي تواجهه والمتمثلة في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية والمخاطر الجيوسياسية، فضلا عن تقلب الأوضاع في بعض دول العالم.[2]

خفضت المنظمات الدولية من توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي قبل تفشي وباء كورونا، حيث توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.9% عام 2019، حيث أجرى الصندوق هذه التوقعات قبل ظهور الفيروس حيث اتجه الصندوق إلى تعديلها بعد ظهور الوباء آخذا في عين الاعتبار تأثيره السلبي على العرض والطلب، خصوصا بعد تراجع وتباطؤ محددات الطلب العالمي المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار العالميين، بالإضافة إلى حركة التجارة الدولية التي أصيبت بحالة من الشلل عقب إغلاق الدول حدودها، وتقييد انتقالات السلع والأفراد، حيث أشار في هذا الصدد إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود أعمق من تلك التي شهدتها خلال فترة الكساد العالمي العظيم (1929-1939) وخلال الأزمة المالية العالمية 2008 في تقرير السنوي الأول للعام 2020 الصادر في التاسع من شهر جانفي ذكر صندوق النقد الدولي أن النمو الاقتصادي العالمي سيحقق 3.3% في 2020 ونحو 3.4% عام 2021، وكانت وجهة نظر البنك الدولي بنفس الاتجاه تقريبا، حيث توقع نمو الاقتصاد العالمي بحوالي 2.5% عام 2020 إلا أن حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي مازالت قائمة وبالتالي فإن توجهات البنك الدولي تشير إلى إمكانية تعديل هذه التوقعات بما يتماشى مع الظروف الحالية والتهديدات

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، مرجع سابق، ص14.

[2] الوليد أحمد طلحة، **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**، دار النشر، 2020، ص6.

المحتملة التي يسببها تفشي الوباء رغم الجهود الدولية والتحفيزية التي أطلقتها المنظمات الدولية والحكومات والمصارف العالمية.[1]

من ناحية أخرى أشارت منظمة الأمم المتحدة إلى أن الاقتصاد العالمي خلال وباء كورونا من المتوقع أن ينمو بأقل من 2% عام 2020 مقارنة بتوقعاتها قبل ظهور الفيروس التي بلغت 2.5% مع احتمال قيام المنظمة بمزيد من التعديلات في ظل حالة عدم اليقين الحالية. علما أن المنظمة أشارت إلى بعض التعديلات القائمة التي يمكن أن تكون عائقا في تحقيق معدلات النمو التي أشارت إليها ومن بينها النزاعات التجارية والجيوسياسية والاضطرابات المالية، إضافة إلى ذلك تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي. ونظرا لغياب وعدم الوصول إلى اكتشاف لقاحات أو أمصال لعلاج هذا المرض، اتجهت المنظمات الإقليمية والدولية لمراجعة توقعات النمو الاقتصادي لعام 2020 وتبني سيناريوهات أكثر واقعية في الآونة الخيرة لتقييم تهديد تفشي الوباء على الاقتصاد العالمي بناءا على ذلك خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها إلى 2.4%. وتفيد بيانات صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد العالمي سينكمش بنسبة 4.4% في 2020 نتيجة لنمو سالب للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات المتقدمة بنسبة 5.8% والاقتصاديات الصاعدة والنامية بنسبة 3.3% ويقدر انكماش اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة 4.3% واليابان بنسبة 5.3%، ويذكر في أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغ 83.8 تريليون دولار في عام 2020 بينما بلغ 87.6 تريليون دولار في 2019 أي أن العالم خسر 3.7 تريليون دولار جراء كوفيد-19.[2]

من جانبها قدرت الأمم المتحدة الخسائر المتراكمة جراء التداعيات السلبية للوباء بحوالي 8،5 تريليون دولار أمريكي، فالوباء أطلق العنان لأزمة صحية واقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والحجم، كما شملت عمليات الإغلاق وإغلاق الحدود الوطنية عدد كبير من النشطة الاقتصادية في جميع المجالات مما أدى إلى تسريح ملايين من العمال في جميع أنحاء العالم.[3]

وفقا لتوقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الجديدة، فإن الاحتواء الصارم والمستمر سيؤدي إلى انخفاضات كبيرة على المدى القصير في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الاقتصادات الكبرى، فعندما تعطس هذه الاقتصادات ستصاب بقية دول العالم بالبرد، والتي تتمثل في الصين وكوريا، اليابان، ألمانيا، الولايات المتحدة، فهي جزء من سلاسل القيمة العالمية، لذا فإن أزماتها ستنتج عدوى سلسلة التوريد في جميع الدول تقريبا. وحسب "كريستالينا غورغييفا" مدير العام لصندوق النقد الدولي، أن الدول تشهد خسائر باهظة حتى الآن من جراء جائحة فيروس كورونا وعلى الجميع التعاون من أجل الحد من الضرر الاقتصادي، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي

[1] الوليد أحمد طلحة، مرجع سابق، ص7.

[2] علي توفيق الصادق، **قراءة في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي**، صحيفة الخليج.

[3] **تقرير أفاق الاقتصاد العربي 2020**، صندوق النقد العربي، ص5.

العالمي في الصين تباطأ بنسبة 0.5% هذا العام، ما استبعاد 0.1% على الأقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وسيمتد هذا من خلال الأسواق الناشئة والمتقدمة التي تعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الصيني.[1]

كشف الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "أنجيل نحوريا" أنه ستكون هناك خسارة قدرها 2% في الناتج المحلي الإجمالي السنوي كما حذر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منة تباطؤ النمو العالمي إلى أقل من 2% هذا العام مما أدى إلى محو تريليون دولار من قيمة الاقتصاد العالمي، فالناتج المحلي يتأثر بالأزمات على غرار أزمة الرهن العقاري سنة 2008 وهو ما نلاحظه من خلال الشكل الموالي الذي يوضح انهيار الناتج المحلي في ظل الأزمات.

الشكل (09): انهيار الناتج المحلي في ظل الأزمات (1995-2020)

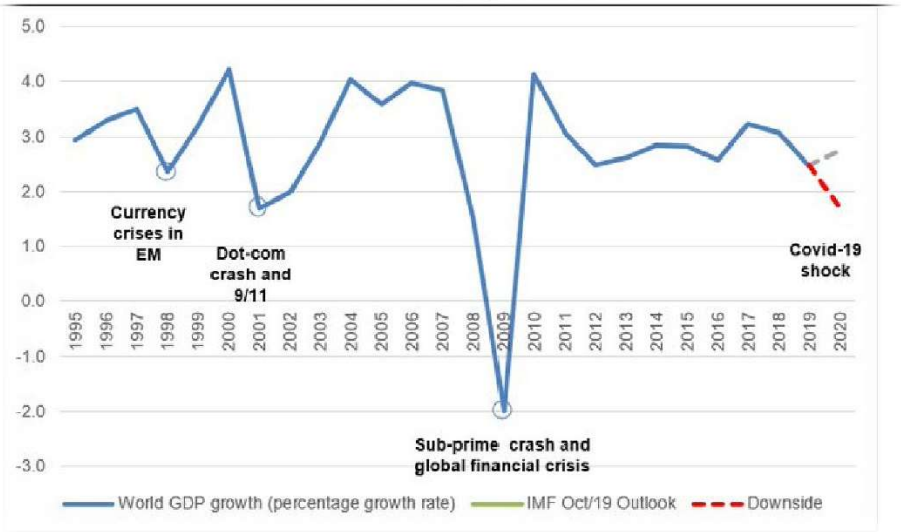

المصدر: صندوق النقد الدولي

وتعتمد الآثار المترتبة على نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي على عوامل منها[2]:

- انخفاض الطلب على السلع والخدمات بسبب حالات الركود الاقتصادي وبسبب حالات الترقب والتأخير في الشراء التي تسيطر على المستهلكين والمستثمرين وسرعة تداول الدعم النقدي ويمكن أن تنتج عن تأثير إغلاق الأعمال التجارية.

كما يمكن أن تتأثر العديد من البلدان التي تعتبر السياحة فيها مهمة نسبيا بشكل أكبر بسبب فرض القيود المفروضة على السفر، حيث يواجه قطاع السياحة وحده انخفاض في الإنتاج يصل إلى 70% كالإمارات التي ساهم فيها قطاع السياحة في الناتج المحلي عام 2019 بنحو 45 مليار دولار. وحسب ما هو متوقع أن تقع العديد من الاقتصاديات في الركود 2020 من مختلف الجوانب كالقطاعات الزراعية، إنتاج النفط وفيما يخص القطاع

[1] ميلود بن خيرة، سعيدة طيب، **أثر جائحة كورونا (covid19) على الاقتصاد العالمي**، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد02، عدد02، 2020، ص11-12.

[2] ميلود بن خيرة، سعيدة طيب، مرجع سابق، ص12، 13.

الصناعي لم يكن في منأى عن الدول باعتبار أن وباء كورونا كان متمركزا في الصين وكانت بجانب اليابان وكوريا أكثر الدول تضررا، وبالنظر إلى مركزية هذه الدول في سلاسل التوريد العالمية في العديد من السلع المصنعة، أثر على سلاسل التوريد العالمي، مما تسبب في عطل الإمدادات المباشرة التي تعيق الإنتاج، كما تؤذي العدوى إلى سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات التوريد المباشرة، حيث ستجد قطاعات التصنيع في الدول الأقل تأثرا صعوبة أكبر وأكثر ومن تم من بعضها البعض،[1] والشكل التالي يفسر ذلك:

الشكل (10): مختلف القطاعات المتأثرة بهذا الوباء في الاقتصاديات الكبرى

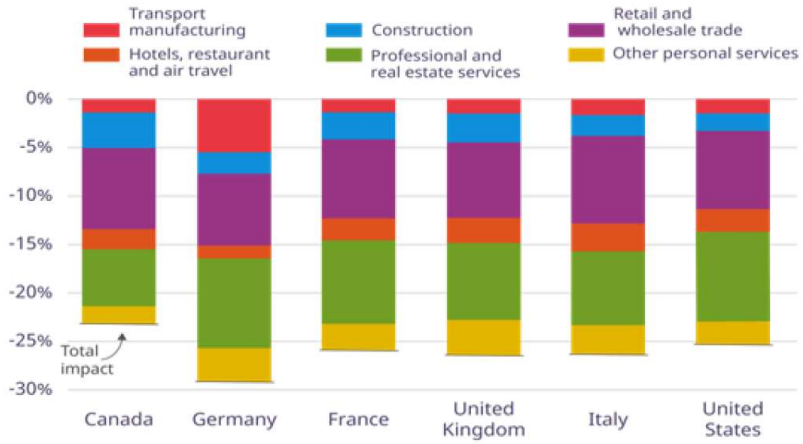

المصدر: صندوق النقد الدولي

مختلف القطاعات المتأثرة بوباء كورونا في الاقتصاديات الكبرى وتوقع صندوق التقدي الدولي في إصدار.... لتقرير آفاق للاقتصاد العالمي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 55% في عام 2021 مقابل انكماش سجلت 3.5% عام 2020 نتيجة التداعيات الغير مسبوقة لوباء كورونا، حيث يمثل هذا التوقع تعديل لتوقعات النمو السابقة لعام 2021 الصادرة في شهر أكتوبر من عام 2020 بنسبة 0.3% بما يعكس تحسن آفاق النمو الاقتصادي في نهاية 2020 مع تواصل عمليات التلقيح واستمرار السياسات الداعمة للنشاط الاقتصادي، لاسيما في عدد من الاقتصاديات الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية حزمة التحضير الجديدة بقيمة 1.9 ترليون دولار المعلنة في بداية عام 2021 والاتحاد الأوروبي حزمة التعافي المعروفة بالجيل الجديد بقيمة 1.8 ترليون يورد) إلى جانب ظهور دلائل ومؤشرات تكيف الاقتصاد العالمي مع التغيرات القطاعية والهيكلية التي فرضتها الجائحة. وفي المقابل من المتوقع تسجيل النمو الاقتصادي نسبة 4.2% في عام 2022 والذي سيعتمد النمو الاقتصادي العالمي المحقق على مدى قدرة اقتصادات دول العالم على التحرك نحو الوصول إلى مستويات الناتج الممكنة من خلال الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية الصديقة بالبيئة وضمان وصول اللقاحات إلى كافة دول العالم[2].

[1] ميلود بن خيرة، مرجع سابق، ص12-13.

[2] **تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2021**، ص4.

المطلب الثاني: التأثير على الأسواق المالية العالمية

منذ بداية تفشي فيروس كورونا بدأت الأسواق تشعر بالاهتزاز وزاد قلق المستثمرين وأصبحت الأجواء التي كانت تسود الأسواق العالمية لا تبشر بالخير مطلقا، حيث استمر تدبدب أسعار الأسهم وأداء الأسواق من بداية شهر كانون الثاني أي بعد الإعلان عن انتشار الفيروس في الصين وعدد من الدول الأخرى واستمرت الأسواق على هذا الحال حتى منتصف شهر شباط حيث بدأت العوامل الخارجة عن السوق تأخذ حيزا من قلق المستثمرين والمخاطر غير المحسوبة ما أدى إلى تقلبات وترددات في أداء الأسواق من صعود وتراجع بنسبة 5% صعودا ونزولا طبقا لتوارد الأنباء عن تطور فيروس كورونا، ولم تنشأ علاقة وثيقة ومباشرة بين انتشار الفيروس وأي تراجع في أداء السوق. ومع أن فيروس كورونا قد يكون من احد أسباب تراجع أداء الأسواق ولكن ليس من المنطق إطلاق الجزم أنه هو السبب الرئيسي. ففي نهاية يناير 2020 سجلت الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا وماليزيا وسنغافورة وتايوان والفيتنام وكوريا الجنوبية حالات إصابة بفيروس كورونا وعلى الرغم من هذا سجلت الأسواق ارتفاعا في عمليات التداول من دون أن يتفاعل السوق مع اختيار الفيروس وانتشاره، وفي اليوم الثاني أيضا ارتفعت أسواق الأسهم علما أن منظمة الصحة العالمية أعلنت أن انتشار الفيروس أصبح وباء عالميا وارتفعت معه الأسواق، وفي منتصف شهر شباط أيضا ومع ارتفاع عدد الوفيات إلا أن الأسواق أيضا شهدت تعاملات مهمة وارتفعت أسواق الأسهم علما أن منظمة الصحة العالمية أعلنت أن انتشار الفيروس أصبح وباء عالميا وارتفعت معه الأسواق وفي منتصف شهر شباط أيضا. ومع ارتفاع عدد الوفيات من فيروس كورونا إلا أن الأسواق أيضا شهدت تعاملات مهمة وارتفعت مؤشرات الأسواق في العالم، إذن لم يكن فيروس كورونا السبب الرئيسي لتراجع الأسواق.[1]

إلا أنه في بداية شهر مارس بدأت الأسواق بالتقلب الحاد وسجلت المؤشرات تراجعات ملحوظة لكن غير مقلقة وبعد عدة أيام أغلق عدد كبير من الدول وقف الرحلات الجوية وإغلاق الحدود المر الذي قوض أداء الأسواق إلى تراجعات لا مثيل لها خلال عقدين من الزمن إلى أن وصل التراجع في أداء الأسواق المالية إلى حوالي 35% في التاسع من شهر مارس والذي وصف بالاثنين الأسود. مع نهاية شهر مارس سجلت الأسواق المالية العالمية انهيارات تسببت بخسائر لا نظير لها. فقد سجل مؤشر نيكاي داو الياباني تراجعا بنحو 22% ومؤشر داو جونز بنحو24.1% ومؤشر لندن بحوالي 28.8% وأدت عوامل كثيرة إلى حدوث هذه الصدمات في البورصات العالمية منها العمولة المالية التي ربطت الأسواق المالية ببعضها البعض وأثر جائحة كورونا على تباطؤ الاقتصاد العالمي، وتوقف بعض القطاعات الهامة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على النفط إلى أقل قيمة له منذ 1991 بالإضافة إلى حالة الخوف والهلع التي مست المستثمرين بسبب عدم التأكد من نجاعة إجراءات الحجر ومع تزايد الإصابات والوفيات والتقارير التشاؤمية التي تصدرها الهيئات الدولية حول مستقبل النّمو العالمي.[2]

[1] محمد حيدر، **تداعيات وباء كورونا والإقتصاد العالمي**، 2020، ص19-20.

[2] محمد حيدر، مرجع سابق، ص21.

وقد أثارت صدمة كورونا (COVID 19) ضغط بالفعل في أسواق رأس المال مما أثار استجابة قوته من البنوك المركزة في حين استمرار مشاكل السيولة سيؤثر بالفعل على تكوين رأس المال بشكل كبير، مما يؤدي إلى ركود طويل مع الأضرار بالعمالة والإنتاجية أيضا، والشكل الآتي يوضح تأثير فيروس كورونا على مؤشرات الأسواق.[1]

الشكل (11): تأثير فيروس كورونا على مؤشرات الأسواق

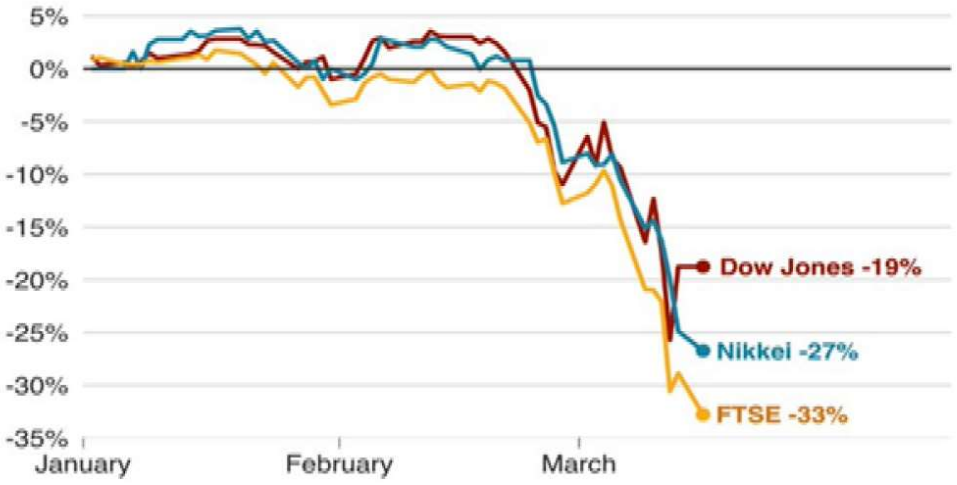

المصدر: صندوق النقد الدولي

ومن خلاله نلاحظ الانخفاض في أكبر المؤشرات الثلاثة من بداية ظهور بوادر الأزمة وانتشارها عالميا في شهر مارس، حيث فقد مؤشر داوجونز بالنسبة للأسهم الأمريكية حوالي 19% أما المؤشر البريطاني FISE، فقد 33% بينما انخفض المؤشر الياباني NILKKEI بنسبة 27%.

المطلب الثالث: التأثير على العمالة

تأثرت القوى العالمة في قطاعي النقل والسياحة باعتبارهما أكثر القطاعات تضررا من تفشي فيروس كورونا، غير أن الأثر امتد ليشمل العاملين في مجالات أخرى لاحقا، وذلك عن طريق التدابير الاحترازية التي أعلنتها الحكومات التي قضت بغلق المحال التجارية ومناطق التسوق والأماكن الترفيهية، علما أن العاملين في هذه القطاعات غالبيتهم من العمالة الحرة والمؤقتة وعليه فإن تداعيات فيروس كورونا سوق ينعكس على سوق العمل كونها ستؤذي إلى تسريح العمالة المؤقتة والتي تتقاضى أجورا زهيدة فضلا عن تخفيض ساعات العمل وبالتالي انخفاض دخل الفرد، وفي المقابل سوف يكون مستوى تأثر العمالة الماهرة في الوظائف الدائمة في القطاعين العام

[1] ميلود بن خيرة، سعيدة طيب، مرجع سابق، ص14.

والخاص أقل نسبيا خلال الأجر المتوسط نظرا لوجود بدائل أخرى للتواصل مثل العمل عن بعد والعمل من المنزل باستخدام التقنيات الحديثة المتاحة التي دخلت حيز التنفيذ تزامنا مع إعلان الدول للحجر الصحي.[1]

في هذا السياق توقعت منظمة العدل الدولية فقدان نحو 25 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم بسبب فيروس كورونا حيث تشير تقديرات المنظمة على ارتفاع متوقع في أعداد العاطلين عن العمل التي بلغت نهاية 2019 نحو 188 مليون بما يتراوح بين 5.3 مليون عاطل و24.7 مليون وفق فرضيات مختلفة لفيروس كورونا وهو ما يفوق فقدان الوظائف المسجلة خلال الأزمة المالية العالمية 2008، والبالغ عددها 22 مليون وظيفة.[2]

وفي هذا الصدد أشارت المنظمة على وجه الخصوص إلى أن نصف العمالة على مستوى العالم، أي 1.6 مليار عامل في القطاع غير الرسمي مهددين بخطر فقدان الوظائف بخلاف الفقد المتوقع للوظائف في القطاع الرسمي.[3]

وذكر مكتب الإحصاء الأمريكي أن مؤشر البطالة في الولايات المتحدة سجل حوالي 6.6 مليون عاطل عن العمل سنة 2020، أما في ألمانيا فقد عبرت الوكالة الاتحادية للعمل استعدادها ماليا لتعويض العاملين عن تخفيض رواتبهم الناتجة عن خفض ساعات العمل بسبب قيام الكثير منن الشركات بتقليص ساعات الدوام أوغلق نشاطها بشكل مؤقت بسبب وباء كورونا. كما دفعت إجراءات الحجر الصحي المتبعة من قبل دول العالم إلى غلق العديد من الشركات الاقتصادية، وبالتالي التخلي عن مناصب الشغل أي أنها قامت بالاستغناء عن خدماتهم وتسريحهم أو اللجوء إلى تخفيض أجورهم في حالة الحفاظ عليها، الأمر الذي دفع بمنظمة العمل الدولية للتخذير من خطر الوقوع في أزمة فقر تمس العديد من مناطق العالم، كون أن الجائحة تهدد بفقدان حوالي 25 مليون شخص لوظائفهم وهو أكبر مما أحدثته أزمة 2008 (فقدان 22 مليون وظيفة) أما الأشخاص المهددين بالوقوع في الفقر فستكون في الدول المنخفضة الدخل التي لا يمكنها تامين إعانات البطالة أو الإعانات الاستثنائية لمواجهة الأزمة وأن استمرار الأزمة سيؤدي إلى زيادة 2.8 مليون في عدد الفقراء حول العالم.[4]

والشكل الموالي يمثل عدد المهددين بالفقر وفقدان الوظائف عقب الجائحة في مختلف دول العالم.

---

[1] الوليد أحمد طلحة، **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية**، 2020، ص14.

[2] **تقرير أفاق الاقتصاد العربي 2020**، مرجع سابق، ص6.

[3] نفس المرجع، ص6.

[4] بن ركورة العونية، **تداعيات أزمة كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي قراء في المؤشرات الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد4، العدد03، جامعة مصطفى اسطمبولي، الجزائر، 2020، ص194.

الشكل (12): عدد المهددين بالفقر وفقدان الوظائف عقب الجائحة

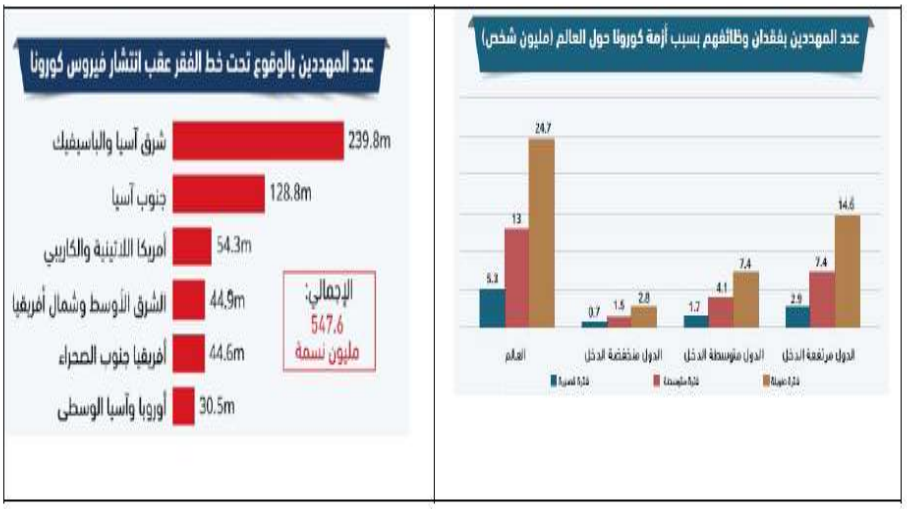

المصدر: صندوق النقد الدولي

المطلب الرابع: التأثير على التجارة الدولية

التجارة ليست استثناء من الآثار التي يسببها وباء كورونا فهي قطاع يشتمل على العديد من الأنشطة والتوريد والاستيراد من سلع وخدمات وهو متأثر كبير بفعل قرارات الإغلاق التي اتخذتها معظم دول العالم حيث توقعت منظمة التجار العالمية تباطؤ حركة التجارة السلعية حول العالم نتيجة الاضطرابات الناتجة عن تداعيات انتشار فيروس كورونا وإغلاق العديد من الدول لحدودها. فعندما ضرب الوباء العالم كانت التجارة في حالة اضطراب بالفعل حيث انخفضت التجارة العالمية في جميع ربوع العالم سنة 2019 مع ازدياد الانخفاض في أوائل 2020 عبر موجة من التأثيرات بدأت في الصين وأظهرت البيانات المقدمة أن الصادرات الصينية انخفضت بنحو 21% في فبراير 2020 مقارنة بـ 2019 ورغم انتعاش الصادرات الصينية بشكل طفيف في مارس بدأ الوباء في ضرب الصادرات من دول أخرى حيث انخفضت صادرات الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2020 بنسبة 8% و7% على التوالي مقارنة بـ 2019.[1]

ووفق تقديرات الأمم المتحدة فقد تأثرت حركة التجارة الدولية خلال 2020 بشكل كبير بالتطورات الناتجة عن الوباء حيث تراجعت تدفقات التجارة الدولية بنسبة 6.7% وأشارت تقديرات البنك الدولي إلى انكماش التجارة الدولية بمستويات بلغت أكبر من 9.5% مقارنة بـ 2019 بما يعكس الاضطرابات التي طالت سلاسل الإمداد العالمية سنة 2020 التي كانت متأثرة قبل ذلك بالتوترات التجارية ما بين الاقتصاديات الكبرى.[2]

[1] **كوفيد 19 الإغلاق الكبير وأثره على المؤسسات الصغيرة**، مركز التجارة الدولية.

[2] **تقرير أفاق الاقتصاد العربي 2021**، ص9.

وأفادت منظمة التجارة العالمية في تقريرها الربع السنوي 2020 أن حجم التجارة الدولية تراجعت خلال الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 20% في ظل تداعيات فيروس كورونا وتوقف حركة الإمدادات بغرض السيطرة على الجائحة، حيث أشارت أيضا أن قيمة الصادرات السلعية انخفضت إلى 3.716 تريليون دولار أمريكي في الربع الثاني لعام 2020 مقارنة بالربع الثاني 2019 حيث سجلت4.721 تريليون دولار أمريكي وجاءت أوروبا في مقدمة المناطق الأكثر تراجعا بنسبة 21% سنة 2020 ثم أمريكا الشمالية بنسبة 20% أما آسيا فكانت أقل تأثرا بنسبة هبوط بلغت 7%.[1]

ويشير أحدث تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" بعنوان "التجارة العالمية" الصادر في فبراير 2021، إلى انخفاض حجم التجارة العالمية في 2020 بحوالي 9%، حيث انخفض حجم التجارة في السلع بحوالي 6% بينما انخفض حجم التجارة في الخدمات بحوالي 16.5%، ولكن كان تأثير الجائحة في النصف الأول من العام 2020 أكثر حدة، حيث انخفضت التجارة العالمية بحوالي 15% وبدأت التجارة في التعافي في النصف الثاني وخصوصا في الربع الأخير من 2020 وخاصة في تجارة السلع، حيث ارتفعت التجارة في السلع بحوالي 8% في الربع الرابع بينما ظل حجم التجارة في الخدمات دون تغيير، جدير بالذكر أن قطاع الخدمات يمثل 3/2 من إجمالي الناتج ويحتوي على أكثر من نصف الوظائف عالميا والشكل الآتي يمثل حجم واردات وصادرات الربعين الثالث والرابع من 2020 الخاصة بالدول النامية والدول المتقدمة.

الشكل (13): صادرات وواردات الربعين الثالث والرابع من سنة 2020

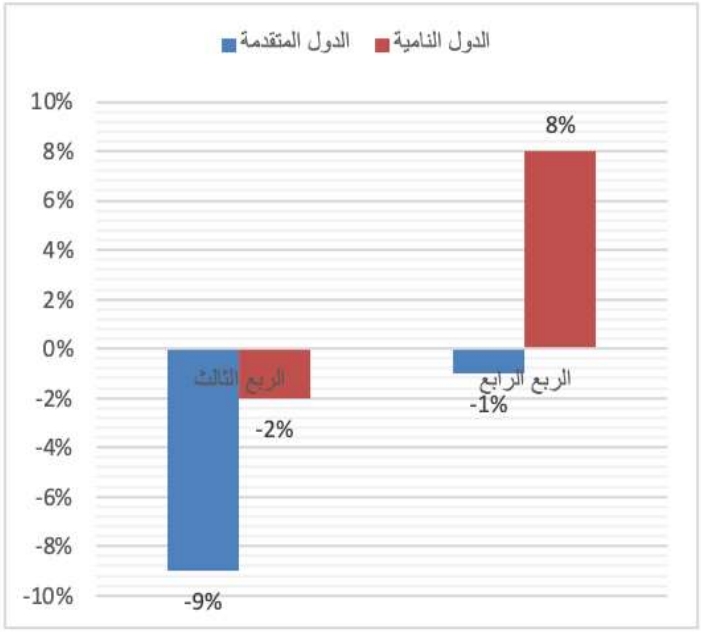

المصدر: صندوق النقد الدولي

[1] أحمد حاتم الناظول، **انخفاض التجارة العالمية 21% للربع الثاني جراء كورونا.**

حيث يوضح الشكل ارتفاع الصادرات السلعية في الدول النامية نسبة 2% في الربع الثالث من 2020 مقارنة بالفترة نفسها من 2019 بينما انخفضت قيمة الإصدارات السلعية بنسبة 1% في الربع الرابع في 2020 مقارنة بالفترة نفسها من 2019 ولكن متحسنة عن الانخفاض البالغ 9% في الربع الثالث. أما بالنسبة للواردات، فقد شهدت الواردات السلعية للدول النامية ارتفاعا بنسبة 6% في الربع الرابع من 2020 مقارنة بالفترة نفسها من 2019 ولكن متحسنة عن الانخفاض البالغ 5% في الربع الثالث، بينما ارتفعت فيه الواردات السلعية في الربع الرابع من 2020 مقارنة بالفترة نفسها من 2019 بنسبة 1% ومتحسنة من الانخفاض البالغ 5% في الربع الثالث من 2020.[1]

وبخصوص الاقتصاديات الرئيسية، الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي اليابان، الصين، الهند، روسيا جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية وبناءا على الشكل الآتي الممثل لصادرات السلع لاقتصاديات هذه الدول.

الشكل (14): صادرات السلع لاقتصادات الدول الرئيسية

المصدر: صندوق النقد الدولي

فإن صادرات السلع لاقتصاديات لهذه الدول شهدت تدهورا في النصف الأول من 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام الذي سبقه وكانت صادرات الهند السلعية الأكثر تدهورا من بين هذه الاقتصاديات، حيث انخفضت بحوالي 25% ولكن على الرغم من هذا التدهور، إلا أن الصين سجلت أقل انخفاض من الصادرات السلعية، حيث انخفضت بحوالي 6% فقط في النصف الأول من 2020 وكانت الدولة الوحيدة التي تسجل نموا في صادراتها السلعية في الربع الثالث في حين صارعت باقي الدول في محاولة للحد من التدهور، أما بالنسبة إلى الربع الرابع فقد سجل ثلثي هذه الدول نموا في الصادرات السلعية للبرازيل والاتحاد الأوروبي والهند لا تزال في حالة انخفاض

[1] كنزي سيرج، **التجارة العالمية في أزمة كورونا**، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية وحدة الدراسات الاقتصادية مصر، 2021.

وخصوصا الاتحاد الروسي، حيث سجلت التجارة انخفاضا بنسبة 19% في الربع الرابع مقارنة بنفس الربع من العام الذي سبقه أما فيما يتعلق بالواردات السلع للاقتصاديات الرئيسية .

الشكل (15): واردات السلع لاقتصادات البلدان الرئيسية

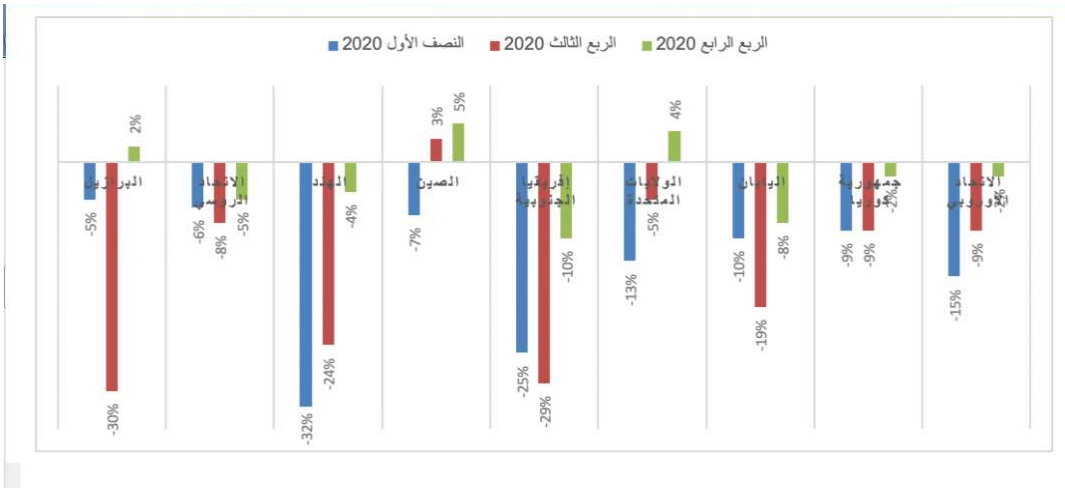

المصدر: صندوق النقد الدولي

فإنها سجلت أيضا تدهورا في النصف الأول في 2020 مقارنة بالفترة نفسها في2019 في جميع الاقتصادات، ولكن بنسب متفاوتة، حيث كانت الهند صاحبة أكبر انخفاض بنسبة 32% وتليها جنوب إفريقيا بنسبة 25% بينما كانت البرازيل صاحبة أقل انخفاض في واردات السلع في النصف الأول من 2020، وعلى الرغم من أن البرازيل كانت صاحبة أقل انخفاض في النصف الأول إلا أنها كانت صاحبة أكبر تدهور في الربع الثالث في 2020 مقارنة بنفس الربح من العام السابق، حيث سجلت نمو بنسبة 3%، أما بالنسبة إلى الربع الأخير من 2020 فقد تحسن وضع واردات السلع في جميع الاقتصادات ولكن لم تسجل نموا إلا في البرازيل والصين والولايات المتحدة[1].

ومن المتوقع تواصل نمو حركة التجارة الدولية بنسبة 6.3% عام 2022 وفق تقديرات صندوق النقد الدولي وبنحو 3.6% وفق تقديرات الأمم المتحدة وستعتمد المكاسب المحققة على صعيد التجارة الدولية على مستويات القدرة على استعادة النمو والتعافي الاقتصادي وعلى تحقيق تطور إيجابي على صعيد تحرير تدفقات التجارة الدولية والعودة إلى النظام التجاري متعدد الأطراف وتحقيق حدة التوترات التجارية التي لا تزال قائمة ما بين الاقتصادات الكبرى[2].

[1] كنزي سيرج، مرجع سابق.

[2] **تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2021**، مرجع سابق، ص9.

المبحث الثالث: جائحة كورونا والصدمة النفطية المعاكسة

يعيش العالم وضعا استثنائيا في ظل انتشار فيروس كورونا وما تبعه من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق على عدة أصعدة في ظل تأثير سلاسل الإمداد العالمية وحركة التجارة الدولية وأنشطة الاستثمار من جراء القيود التي فرضها هذا الوباء على العديد من القطاعات الاقتصادية على غرار قطاع السياحة والطيران والصناعة التحويلية، ويعتبر قطاع المحروقات من القطاعات التي شهدت تأثيرا كبيرا بنسب انتشار جائحة كورونا.

المطلب الأول: أوضاع سوق النفط في ظل جائحة كورونا

في نهاية 2019 كان سعر النفط يتداول بـ 64.5 دولار للبرميل الواحد وكانت الأجواء السياسية مستقرة واستمر سعر النفط على نفس الوتيرة إلى نهاية الأسبوع الثاني من شهر جانفي 2020 ليضل إلى 71.5 دولار للبرميل الواحد، وفي الأسبوع الثالث من شهر فيفري كان سعر النفط يتداول بسعر 54 دولار، في هذه الفترة أعلنت الصين عن وقف رحلاتها بالطيران وأعلنت العديد من الدول هذه الخطوة وأدى ذلك إلى غلق المصانع وتوقف الشحن من وإلى الخارج. تستورد الصين حوالي 9 براميل يوميا من النفط لاحتياجاتها الصناعية، وهنا ساد القلق الأسواق واضطربت الأسعار إلا أنها لم تتراجع بشدة بل تفاعل سعر البرميل مع الطلب بشكل تدريجي.[1]

خلال شهر مارس انخفض معدل أسعار سلة خامات أوبك بنسبة 38.9% مقارنة بشهر فيفري 2020 وهو أكبر انخفاض شهري له منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008 ليصل إلى 33.9 دولار للبرميل وقد كان للصدمة غير المسبوقة في الطلب العالمي بسبب جائحة كورونا التي دفعت جميع دول العالم تقريبا إلى اتخاذ تدابير عزل وقيود على السفر وسط فائض كبير من إمدادات النفط الخام دورا رئيسيا في انهيار الأسعار خلا شهر مارس 2020 إلى أدنى مستوى لها منذ شهر سبتمبر 2003. هذا وتشير أحدث التقديرات لمنظمة أوبك إلى تراجع المتوسط الشهري لسعر سلة خاماتها إلى 18.11 دولار للبرميل خلال شهر أفريل 2020 أي انخفاض بنسبة 46.6% مقارنة بعام 2019.[2]

وقد كان لانتشار الفيروس تأثير على الطلب العالمي حيث انخفض خلال الربع الأول من عام 2020 بشكل حاد بلغ نحو 7.9 مليون برميل مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 92.9 مليون برميل يوميا، وفي هذا السياق انخفض طلب الدول الصناعية بنحو 2.8 مليون برميل يوميا ليصل إلى 45.5 مليون برميل يوميا بينما تهاوى طلب الدول النامية بنحو 5.1 مليون برميل ليصل إلى 47.4 مليون برميل يوميا، ويأتي ذلك في ظل القيود المفروضة على السفر وإجراءات العزل العالمية المرتبطة بجائحة كورونا.[3]

---

[1] محمد حيدر، **تداعيات وباء كورونا على الاقتصاد العالمي**، مركز صنع السياسات للدراسات، تركيا، 2020، ص24.

[2] لطيفة قعيد، **أوضاع سوق النفط في ظل جائحة كورونا**، مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد العدد 02، 2020، ص143.

[3] لطيفة قعيد، مرجع سابق، ص143.

الشكل (16): الطلب العالمي على النفط مليون برميل/ يوم

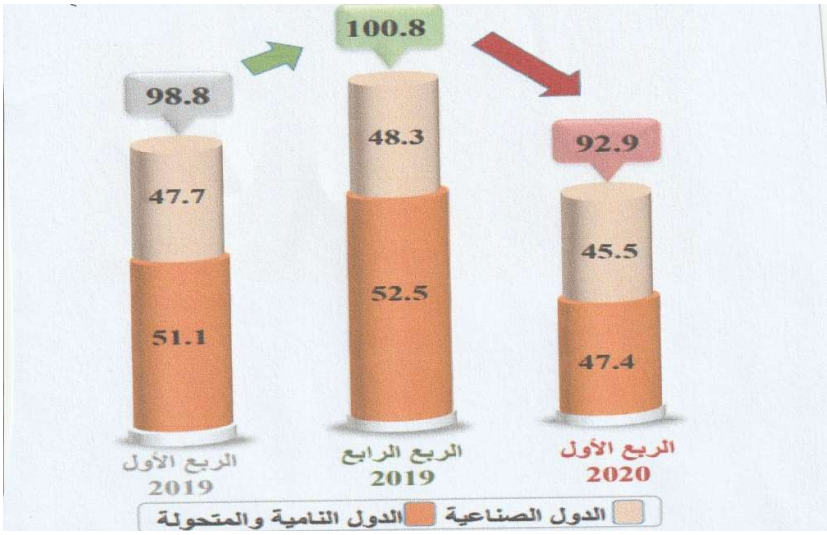

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ماي 2020.

أشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020 إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي تأثرت سلبا بتفشي الوباء لا سيمل وقود الطائرات نتيجة للاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد انتشار الفيروس خارج الصين كما تأثر صافي إيرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من المناطق حول العالم خاصة آسيا. من ناحية أخرى تأثر قطاع النقل النفطي سلبا بالتطورات المرتبطة بتفشي كورونا مما أدى إلى توقعات غير تفاؤلية بشأن مستقبل إنتاج ونقل النفط العالمي، حيث أدت الاضطرابات الناجمة عن التدابير الرامية إلى وقف تفشي الوباء في الصين إلى انخفاض حاد في النشطة الاقتصادية بما في ذلك تشغيل المصافي، مما أثر على واردات النفط الخام وأسعار الشحن.[1]

المطلب الثاني: أسباب انهيار أسعار النفط

في 5 مارس 2020 اقترحت دول الأوبك خفض الإنتاج بـ 1.5 مليون برميل يوميا، منها مليون برميل من إنتاج أعضاء أوبيك ونصف مليون من بلدان غير أعضاء في المنظمة أبرزها روسيا، وفي اليوم التالي رفضت روسيا الاقتراح وأجابت أن السعر الحالي مناسب لتقلبات الأسواق ولن يكون هناك خفض الإنتاج مما دفع السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم إلى رفع الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل يوميا وهو ما يمثل طاقتها الإنتاجية القصوى والتي تسببت في سقوط سعر النفط إلى أدنى مستوى له منذ 20 عام. كما أعلنت السعودية خصومات غير مسبوقة وصلت إلى 20% في الأسواق الرئيسية وكانت النتيجة هبوطا فوريا في الأسعار بنسبة تزيد عن 30% واستمرار الانخفاضات منذ ذلك الحين، حيث وصل سعر خام غرب تكساس الوسيط القياسي إلى مستوى بلغ 22.39 دولار

[1] عن موقع arb.majalla.com

في جلسة منتصف يوم 20 مارس 2020 أي أقل من نصف السعر في بداية الشهر. وبهذا تسبب حرب الأسعار بين السعودية وروسيا في كوارث اقتصادية كان العالم في غنا عنها.[1]

كما ساهم انتشار الجائحة الوبائية في إحداث تأثير كبير على سوق النفط العالمي حيث أثرت بشكل مباشر على قطاعات النقل والسياحة والصناعة في الصين وباقي دول العالم مما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط ومنها على أسعاره، بالإضافة إلى غياب اتفاق بين الدول المنتجة للنفط في تعديل كمية الإنتاج النفطي بهدف الحفاظ على استقرار السوق، ونتج عن ذلك تحول منتجي النفط الرئيسيين إلى إستراتيجية الحفاظ على حصصهم السوقية من خلال زيادة كمية الإنتاج النفطي عوضا عن إستراتيجيتهم السابقة التي تتمثل في توازن السوق العالمية للنفط، وهو ما نتج عنه زيادة في مستويات المعروض النفطي في الوقت الذي يواجه فيه الطالب على النفط ضغوطات حادة الأمر الذي أدى إلى تراجع مستويات أسعار النفط في السوق العالمي بما يزيد عن 50% منذ بدء الأزمة المتعلقة بالصحة العامة.[2]

وهناك أيضا بعض الجوانب التي يمكن الإشارة إليها وقد تكون أحد الأسباب لدفع أسواق النفط لهذا المستوى من الأسعار، فيلاحظ أن محزونات النفط الإستراتيجية الأمريكية كانت تقل عن المستوى المفترض أن تبقى عليه، حيث أن هذه الخزانات الاحتياطية تتسع لنحو 80 مليون برميل في كل الأحوال، ويتم استخدامها عند الضرورة، المثير في الأمر أن هذه الخزانات في 5 أفريل كانت تتسع لحوالي 630 مليون برميل يوميا فقط أي بأقل من 170 مليون برميل عن المستوى المفترض أن تكون عليه. وفي نفس التاريخ كانت تتوجه السعودية لتحقيق رفع مستوى الطلب. في حين كانت السوق متقلبة ويشوبها كثير من الجدل مع تراجع في الطلب. ليست هذه المرة الأولى التي تصادف فيها نقصان الخزانات الإستراتيجية الأمريكية وبعدها تتراجع أسعار النفط فتمتلئ الخزانات وبعد فترة وجيزة يحقق سوق النفط تحسنا في الأسعار. وفي هذه الحالة الأمر مختلف وغير منطقي في الحسابات الاقتصادية فالعرض كبير وهناك توجه لرفع نسبة المعروض من النفط وتراجع في الطلب ولا يمكن أن يتواءم التدخل السياسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فيمكن أن يضيف مزيد من المخاطر غير المحسوبة في السوق بالإضافة إلى حالة من عدم الاستقرار وعدم اليقين.[3]

المطلب الثالث: تداعيات أزمة سوق النّفط على الدّول المصدرة

شهدت السوق العالمية للنفط عاما استثنائيا في عام 2020 في ظل التداعيات الناجمة عن وباء كوفيد-19 الذي أدى إلى انخفاض في مستويات الطلب على النفط بلغت 9.7 مليون برميل يوميا ليصل إلى 90.3 مليون برميل

[1] لطيفة قعيد، **أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة ورونا**، مجلس الإدارة والإقتصاد، العدد 02، 2020، ص147.

[2] محمد حيدر، **تداعيات وباء كورونا على الاقتصاد العالمي**، مركز صنع السياسات للدراسات تركيا، 2020، ص30.

[3] محمد حيدر، مرجع سابق، ص30.

في اليوم في ظل انتشار حالات الإغلاق والتباعد الاجتماعي والقيود المفروضة على النشطة الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ومن المتوقع تأثر النشاط الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط لا سيما دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا، حيث سيؤثر تراجع عائدات النفط على أداء الحكومات في الإدارات العامة والخدمات التي تقدمها هذه الدول لشعوبها، كما تنعكس على قدرة الموازنات العامة على تحفيز النمو الاقتصادي حيث شهدت المنطقة خسارة في الإيرادات النفطية قيمتها 11 مليار دولار.[2]

وقد تلجأ الدول المصدرة إلى فرض ضرائب ورسوم عالية على الخدمات والسلع التي تقدمها أو تستقدمها من الخارج ما ينعكس عبئا ماليا على المواطنين بشكل عام، فأغلب الدول المصدرة قامت بإعداد ميزانيتها على أساس سعر برميل النفط حوالي 80 دولار وأصبح من المستحيل في ظل هذه الظروف أن يتحقق ذلك خصوصا مع تفشي فيروس كورونا الذي لم يكن من المخاطر المحسوبة عند بناء الميزانيات، فدول الأوبك تتراجع عائداتها من مستوى 2 تريليون دولار على أساس 60 دولار ليصل إلى ربع قيمة هذه العائدات 703 بليون دولار عند سعر 20 دولار.[3]

وأشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى وجود تفاوت في الخسائر الاقتصادية بين الدول المستوردة والمصدرة للنفط من جراء كورونا وهبوط أسعار النفط، حيث سجل انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي في الدول المصدرة فشهدت نموا سلبيا بنسبة 6.6% والدول المستوردة سجلت نمو سلبيا بـ 1%.[4]

وفي الجزائر شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضا في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق أوبك+ لخفض كميات الإنتاج وهو ما أسفر عن تراجع في مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة 12% في عام 2020 الأمر الذي أدّى إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.6%.[5]

أما فيما يتعلق بالسعودية ثاني أكبر دولة منتجة للنفط فإن عائداتها سوف تحد من طموحاتها المستقبلية خصوصا فيما يتعلق بخطة 2030 بسبب تراجع الموارد المالية، حيث قدّرت حجم الخسائر بين 180 مليون دولار إلى 480 مليون دولار يوميا من جراء انخفاض أسعار النفط وتعد هذه كارثة اقتصادية بالنسبة لدولة يشكل النفط أكثر من 95% من مجمل عائداتها المالية وهذا يشكل ضغطا كبيرا على ميزانيتها ويحتم عليها إعادة النظر فيها على ضوء تطورات أزمة كورونا الأمر الذي يجعل صاحب القرار في موقف حرج بالنسبة للخيارات المالية المتاحة.[6]

---

[1] **تقرير الاقتصاد العربي2021**، مرجع سابق، ص7.

[2] لطيفة قعيد، مرجع سابق، ص144.

[3] محمد حيدر، مرجع سابق، ص27.

[4] **تقرير صندوق النقد الدولي 2021.**

[5] **تقرير الاقتصادي العربي 2021**، مرجع سابق ص8.

[6] محمد حيدر، مرجع سابق، ص28.

في الولايات المتحدة انخفض الإنتاج الأمريكي إلى أقل من 11 مليون برميل يوميا ومن المؤكد أنها لديها القدرة على إنتاج ما لا يقل عن 3 ملايين برميل أخرى. أما انعكاسات أزمة أسعار النفط على الدول المستوردة من المرجح أن تواجه أثارا غير مباشرة منها انخفاض التدفقات المالية من تحويلات العاملين في الخارج وضعف الطلب من بقية بلدان المنظمة على السلع والخدمات بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات الناجمة عن انخفاض الواردات.[1]

[1] محمد حيدر، مرجع سابق، ص28.

خلاصة الفصل:

واجه الاقتصاد العالمي خلال سنة 2019 عددا من التحديات التي أثرت سلبا على معدل النمو وعلى رأسها تباطؤ مستويات الطلب الكلي في العديد من المناطق الاقتصادية ذات الوزن النسبي المرتفع، فضلا عن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والتي أسفرت عن تراجع معدل نمو التجارة العالمية ومع توقع تدارك الوضع في 2020. شهد العالم في هذه الفترة انتشار وباء كورونا، وعلى إثر انتشاره سارعت الدول إلى إتخاد إجراءات الحجر الكلي التي لم يشهدها العالم من قبل، فقد تم حظر انتقال ملايين الأشخاص وتوقيف حركة النقل برا، بحرا وجوا، مما أدى إلى ظهور أزمة اقتصادية عالمية أسوء من أزمة 2008 بالنظر إلى تداعياتها على مؤشرات الاقتصاد العالمي والممكنة في تراجع النمو الاقتصادي وتقلص الطلب النفطي وانهيار في البورصات العالمية. كما سببت الأزمة الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية: النقل، السياحة، الصناعة، وأثرت على حركة التجارة الدولية وأنشطة الاستهلاك ومشاريع الاستثمار وسنتطرق في الفصل الثالث لأهم السياسات والتدابير التي إتخدتها الدول وصندوق النقد الدولي لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

الفصل الثالث: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة آثار الجائحة

تمهيد:

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي

المبحث الثاني: آلية عمل صندوق النقد الدولي

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية المتبناة من طرف الدول لمواجهة آثار الجائحة

المبحث الرابع: سياسة الصندوق في مواجهة الوباء والأزمة الاقتصادية المرافقة

خلاصة الفصل:

تمهيد:

يعتبر صندوق النقد الدولي أهم مؤسسة مالية دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تسهر على تنظيم وسير العلاقات المالية النقدية الدولية، بهدف إرساء نظام نقدي عالمي والمحافظة على سلامة الاقتصاد العالمي، من خلال تنظيم المعاملات التجارية والعمل على استقرار أسعار الصرف، وتصحيح الإختلالات الاقتصادية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية على غرار الأزمة الصحية العالمية المتمثلة في انتشار وباء كورونا في عام 2020 وما خلفه من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق والتي شلت الاقتصاد العالمي.

وللتعرف أكثر على السياسات والأساليب التي يعتمدها صندوق النقد الدولي لمعالجة تداعيات جائحة كورونا على الدول المتضررة، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** ماهية صندوق النقد الدولي
- **المبحث الثاني:** آلية عمل صندوق النقد الدولي
- **المبحث الثالث:** سياسات صندوق النقد الدولي في مواجهة الوباء والأزمة الاقتصادية الناتجة عنه.

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي

يعد صندوق النقد الدولي هيئة دولية يصل عدد أعضائها إلى 189 عضو، وتقوم الدول المتقدمة بإدارة شؤونهم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد اتسعت عضوية الصندوق لتزداد أهميته في ظل التغيرات الاقتصادية التي كانت سببا في إدخال العديد من التعديلات على طريقة عمل وسياسات الصندوق.

المطلب الأول: نشأة وظهور صندوق النقد الدولي

لم يكن صندوق النقد الدولي وليد اللحظة، فقد ساهمت عدة عوامل في الإسراع في تأسيسه، بدءا من الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 مرورا بالحرب العالمية الثانية وصولا إلى انهيار نظام "بروتن وودز" الذّي عدل في مهامه.

الفرع الأول: المصادقة على اتفاقية "بروتن وودز"

لقد أدى الكساد الكبير في الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 إلى انخفاض أسعار السلع بمقدار48% على مستوى العالم، كما انخفضت قيمة التجارة الخارجية بمقدار 63% بالإضافة إلى التخفيضات التنافسية لقيمة العملة والرغبة في الانتقام من المنافسين التجاريين. وخلال هاته الفترة بين 1929 و1932 انعقدت العديد من المؤتمرات الدولية لتحديد المشكلات النقدية العالمية، ولكنها باءت بالفشل. وبدا واضحا عدم ملائمة الحلول الجزئية والمؤقتة، فما كان مطلوبا هو تعاون جميع الدول على نطاق واسع لإقامة نظام نقدي مبتكر ومؤسسة دولية تشرف عليه وتتمتع بصلاحيات كبيرة. وفي ظل هذا الجو التشاؤمي قدم اثنان من المفكرين والمبدعين وهما "هاري ديكستر هوايث" من الولايات المتحدة الأمريكية و"جون ميثارد كينز" من بريطانيا في أوائل الأربعينيات من القرن الماضي مقترحات لإنشاء نظام نقدي دولي، ولا يكون الإشراف عليه من خلال الاجتماعات الدولية العرضية، وإنما من خلال منظمة تعاونية دائمة. وبعد كثير من المفاوضات في ظل الظروف الصعبة التي صاحبت فترة الحرب وأفق المجتمع الدولي على ذلك النظام وعلى إنشاء منظمة دولية تقوم بالإشراف عليه، وجرت المفاوضات النهائية لإنشاء الصندوق الدولي بين ممثلي 44 دولة، اجتمعوا في "بروتن وودز" بولاية "نيوما مشر" في الولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 1944، وبدأ الصندوق عملياته في مدينة واشنطن العاصمة في ماي 1946، وكان عدد أعضائه آنذاك 39 عضوا.[1]

الفرع الثاني: الأسس التي قام عليها نظام بروتن وودز

كان الهدف من عقد اتفاقية بروتن وودز في شهر جويلية 1944 وضع وتسيير نظام نقدي دولي بناء على الأسس الآتية:[2]

---

[1] دافيد در سيكول، **ما هو صندوق النقد الدولي**، ترجمة محمد حسين يوسف، جريدة الأولى الاقتصادية، الأعداد 143، 146، 1996، ص7.

[2] بسام الحجار، **نظام النقد العالمي وأسعار الصرف**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص28-29.

- أن يلعب الدولار الأمريكي وبمساواة مع الذهب دور مقياس القيمة، فتختار كل دولة قيمة أسمية لعملتها مقومة بالدولار الأمريكي، أي أن الدولار بات المركز والأساس الذي يتم بموجبه ربط وتحديد سعر صرف العملات الأخرى وارتباط العملات بالدولار يجعل سعر الصرف بين عملتين ثابتا.
- التزام الولايات المتحدة بقابلية تحويل الدولارات الورقية إلى ذهب بناء على سعر التعادل المعلن بين الدولار الأمريكي والذهب بواقع 35 دولار للأوقية، وهذا يعني أن الدولار الأمريكي قد تساوى مع الذهب من حيث السيولة والقبول العام.
- أن لا تنحرف أسعار السوق للعملات أعلى أو أقل من سعر صرفها الثابت بالنسبة للدولار (±1%)، وعلى هذا الأساس فإن أسعار الصرف الثابتة تقع داخل هذا النطاق المحيط بالسعر الرسمي، وإن كان يسمح لها أن تتحرك داخله.
- أن يقدم صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء قروضا بالعملات الأجنبية لتمويل العجز في موازين المدفوعات.
- إلغاء القيود على المدفوعات الدولية وتكريس حرية التجارة الدولية وفتح الأسواق العالمية أمام الإنتاج السلعي العالمي.

الفرع الثالث: انهيار نظام بروتن وودز

لم تستطيع الدول الأوروبية توفير السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، لذا كان من الضروري استيرادها من الولايات المتحدة بالدولار الأمريكي وللمساعدة قامت هذه الأخيرة وعدد من المنظمات الدولية بمنح قروض لأوروبا أو ما يعرف بمشروع مارشال المقدم في عام 1947 لإعادة بناء أوروبا، هذا ما جعل الميزان التجاري الأمريكي يحقق فائض هائلا بلغ سنة 1947 حوالي23 مليار دولار. وبنهاية الأربعينيات كانت الدول الأوروبية في طريقها للانتعاش الاقتصادي وبدأت الفوائض الأمريكية تتراجع باستمرار. ففي عام 1960 وصلت المستحقات الأجنبية الرسمية على مخزون الذهب الأمريكي تقريبا حجم مخزون الولايات المتحدة من الذهب، وكان واضحا عجز الولايات المتحدة على تغطية المستحقات المحتملة من الذهب إذا استمر هذا الظرف. وفي ضوء ذلك الوضع بدأ حاملو الأصول السائلة بتحويل أرصدتهم من الدولار إلى الذهب، وبدأت بذلك أسعار الذهب بالارتفاع، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تدافع عن 35 دولا كسعر للأوقية.[1]

وفي منتصف عام 1965 وبعد تصاعد حرب الفيتنام وزيادة تكاليفها ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة بسرعة وشكل ذلك ضغطا لتخفيض قيمة الدولار في سوق العملات الأجنبية، بالإضافة إلى تزايد المضاربات ضد الدولار، والتي أدت إلى رفع أسعار الذهب، ونتيجة للنقص الشديد لاحتياطات الذهب في الخزينة الأمريكية وسيادة اليقين بضرورة تعديل أسعار العملات، أصبح من المسلم به ضرورة لجوء الولايات المتحدة إلى تخفيض قيمة الدولار. وبدأت كميات ضخمة من رؤوس الأموال لأمريكية في الهروب إلى الخارج، بالإضافة إلى التحويلات

[1] ودفان عبد الله، **آليات المؤسسات النقدية في مواجهة الأزمات المالية الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر، 2015، ص22–23.

المتزايدة من الدولار الأمريكي إلى العملات القوية الأخرى على غرار المارك الألماني، والين الياباني والفرنك السويسري، الأمر الذي أدّى إلى حدوث اختلالات في ميزان المدفوعات الأمريكي. وفي هذه الظروف أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "ريشارد نيكسون" في 18 أوت 1971 قراراته التي اشتملت على فصل ارتباط الدولار الأمريكي بالذهب وإلغاء قابلية التحويل، بالإضافة إلى تخفيض قيمته الذهبية وفرض رسوم إضافية على الواردات الأمريكية ووضع قيود على الاستثمارات الأمريكية في الخارج، وتخفيض المعونات الأمريكية الخارجية.[1]

وبهذا فشل نظام بروتن وودز في حفظ استقرار النظام النقدي الدولي بسبب ما احتواه من تناقضات، فالخصائص التي ارتكز عليها هذا النظام على اعتبار أن الدولار العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب وعملة الاحتياط الدولية بالإضافة إلى ثبات سعر صرف الدولار مع الذهب كانت سببا رئيسيا لانهيار نظام بروتن وودز.

المطلب الثاني: لمحة حول صندوق النقد الدولي

ساهمت نتائج الحرب العالمية الثانية في التعجيل بضرورة عقد مؤتمر بروتن وودز والذي كان من بين مخرجاته إنشاء صندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي

يمكن إيراد التعاريف التالية:

- **التعريف الأول:** صندوق النقد الدولي من أهم الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة المم المتحدة، أعطيت لها مهمة الإشراف على إدارة النظام النقدي الدولي للتخفيف من آثار أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية العالمية، كما أصبح له دور محوري على اعتماد برامج تحت إشرافه للتقليل من مخلفاتها وسلبياتها.[2]
- **التعريف الثاني:** صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة والذي نشأ بموجب معاهدة دولية سنة 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة ويديره أعضاءه الذين يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 189، وقد بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947.[3]
- **تعريف شامل:** صندوق النقد الدولي عبارة عن مؤسسة مالية عالمية أنشأت بموجب معاهدة دولية تولى وضع مواده ممثلون عن 44 دولة اشتركوا في مؤتمر بروتن وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 1944 للإشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد، وقد خرج هذا المؤتمر باتفاقيتين تتعلق الأولى بإنشاء صندوق النقد الدولي، وبينما الثانية تتعلق بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد باشر الصندوق عمله عام 1947.

---

[1] ودنان عبد الله، مرجع سابق، ص24.

[2] أسامة محمد، **صندوق النقد الدولي كمصدر التمويل**، ديبلوم الدراسات الضريبية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، ص4.

[3] عادل أحمد حسين، مجدى محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005، ص257.

الفرع الثاني: أهداف الصندوق

يعمل صندوق النقد على الحفاظ على الاستقرار النقدي العالمي وإبقائه متماسك، كما يسعى لتحقيق الأهداف التالية: [1]

- **دعم استقرار العملة:** يعتبر استقرار العملات هدفا رئيسيا من أهداف مؤسسة بروتن وودز، حيث أن مشكل عدم تحويل بعض العملات أصبح يضع صعوبات كبيرة أمام التجارة الخارجية، فعدم قابلية بعض العملات للتحويل يشكل فضاءات منفصلة من الدول التي لا يمكن أن تندمج في التجارة العالمية إلا من خلال حيازتها للعملات الصعبة.
- **دعم التمويل العالمي:** وذلك من خلال اشتراكات أو حصص الدول الأعضاء التي توجه لتمويل الدول الأعضاء التي تعاني ميزانيتها العامة من عجز يعيق قدراتها على الإنفاق العام، أو تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها.
- دعم التجارة الخارجية: يعمل صندوق النقد على تطوير ونمو التجارة الخارجية حيث أن حجم هذه الأخيرة انخفض بعد الحرب العالمية الثانية بشكل كبير ووصل حجم المبادلات العالمية سنة 1956 إلى ما قيمته 206 مليار دولار أي ما يمثل 18% من حجم الناتج العالمي الخام، ولا يزال صندوق النقد إلى يومنا هذا يحاول أن يدعم نمو التجارة العالمية من خلال اعتماد سياسة جديدة للتمويل في 2004 كآلية للتكامل التجاري تهدف إلى توفير ضمانات إضافية للبلدان التي تعاني من ضغوط غير متوقعة على موازين مدفوعاتها.
- **توفير الثقة بين البلدان الأعضاء:** عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة لها بشكل مؤقت وبضمانات كافية وإعطائها الفرصة لتصحيح الإختلالات التي تصيب ميزان مدفوعاتها.

الفرع الثالث: وظائف صندوق النقد الدولي

بالإضافة إلى أهداف صندوق النقد الدولي السالفة الذكر ولكي يستطيع الصندوق أن يحقق هذه الأهداف فإنه يقوم بما يلي: [2]

- تعزيز التعاون النقدي العالمي من خلال المشورة التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء في مجال رسم السياسات الاقتصادية بين الدول وتنسيق السياسات بين الدول الصناعية الكبرى.
- تقديم تسهيلات ائتمانية للدول الأعضاء لتصحيح الإختلالات في ميزان مدفوعاتها.
- تقديم مساعدات فنية في مجال عمل البنوك المركزية والمحاسبية الخاصة وكيفية إعداد التقارير المالية الخاصة بالوضع المالي للبلاد.
- إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية.
- تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض عملاتها.

---

[1] أسماء بوزيت، منى قرموى، نفس المرجع، ص36.

[2] هبال نجاة، **دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية دراسة حالة اليونان**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص13.

– تكريس مبادئ اقتصاد السوق وإرساء قواعده من خلال تقليص دور القطاع العام خاصة في الدول النامية التي كانت تنتهج نظام اشتراكي والحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وحصر دور القطاع العام في الإنفاق على البنى التحتية.

المبحث الثاني: آلية عمل صندوق النقد الدولي

ظهر صندوق النقد الدولي أساسا ليخدم استقرار النظام المالي العالمي وتدعيم النمو الاقتصادي والتجارة الدولية، ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول التركيز على آلية عمله من أجل تحقيق أهدافه.

المطلب الأول: أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها صندوق النقد

يمارس صندوق النقد الدولي مهامه التمويلية من أجل سد حاجات الدول الأعضاء من السيولة النقدية الأولية لمعالجة الإختلالات المؤقتة في موازين المدفوعات وقد تم تطوير الوسائل التمويلية التي يمنحها الصندوق منذ نشأته وهي كالتالي:[1]

أولا: تسهيلات التمويل التعويضي

وهو نوع من التسهيلات بدأ العمل به عام 1963 وأطلقت فعليا عام 1966 هدفها مساعدة الدول الأعضاء التي تعتمد على الصادرات بشكل كبير وتعاني من انخفاض عوائد صادراتها بسبب كوارث أو تقلبات مناخية ويقدم هذا النوع لسنتين عادة ويطلب قيام الدولة بإجراءات تقييم وتحسين لوضع ميزان مدفوعاتها، والدولة المعنية مطالبة بتسديد القرض خلال فترة 3–5 سنوات.

ثانيا: تسهيلات الصندوق الممتدة

أنشئ هذا النوع من التسهيلات في عام 1974 لعلاج العجز في موازين المدفوعات الناشئ عن اختلالات هيكلية في الإنتاج أو التجارة، ويحتاج علاج هذا النوع من العجز إلى فترة زمنية غير قصيرة تسمح بتوظيف وإجراء التعديلات اللازمة، وهذا يعني إتاحة التسهيلات الائتمانية من موارد الصندوق إلى الدولة صاحبة العجز على مدى 3 إلى 4 سنوات، على أن تقوم بسداد هذه التسهيلات خلال فترة زمنية تستغرق من 5 إلى 10 سنوات.

ثالثا: التسهيلات البترولية

قام الصندوق بتنظيمها في عام 1974 نتيجة للارتفاع الشديد في أسعار البترول ومنتجاته والذي أدى إلى إصابة موازين المدفوعات في العديد من البلدان المستوردة للنفط بالعجز، وقد ارتكز الصندوق في تمويل ذلك على الاقتراض من الدول الصناعية والبترولية التي حققت فائضا في موازين مدفوعاتها وأهمها السعودية، الكويت، إيران، كندا وألمانيا الاتحادية آنذاك، إلا أن المستفيد الأكبر من هذا النظام كانت الدول الصناعية.

[1] غازي عبد الرزاق، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، ص95.

رابعا: التسهيلات التمويلية

هي التسهيلات المرتبطة بتعويض الدول عن الارتفاع في أسعار النفط الذي تحقق في السبعينات للدول النامية المستوردة للنفط ويتم تمويله من مساهمات الدول الأعضاء المصدرة للنفط التي حققت فائضا نتيجة هذا الارتفاع في أسعار النفط وبالتالي فإن تعويض الضرر الذي أصاب بعض الدول وبالذات النامية منها نتيجة ارتفاع أسعار النفط تتحمله الدول التي حققت استفادة نتيجة هذا الارتفاع.[1]

خامسا:خطوط الإئتمان الطارئ

هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء من تطبيق سياسات اقتصادية قوية والحصول على تمويل من الصندوق قصير الأجل عندما تواجه فقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.[2]

المطلب الثاني: المساعدة الفنية والتدريب

إلى جانب المساعدات المالية والتسهيلات التمويلية هناك جانب لا يقل شأنا عن كل ما سبق ألا وهو تقديم المشورة والمساعدة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء في مجالات عدة مثل مجال النظام المصرفي والمالية العامة والسياسات النقدية وسياسات سعر الصرف، وكل ذلك من أجل تأطير المؤسسات النقدية والمالية في البلد العضو وتعزيز مهاراتها. وتعد المساعدة الفنية عنصرا مكملا لما يقدمه الصندوق إلى البلدان الأعضاء من مساعدات مالية ومشورة بشأن بناء سياسات ومؤسسات فعالة وتعزيز القدرات البشرية ذات الصلة على سبيل المثال مساعدة البلدان على زيادة إيراداتها العامة وتحديث نظمها المصرفية وإنشاء أطر قانونية قوية وتحسين إعداد التقارير عن الإحصائيات الاقتصادية الكلية والمالية وتحسين التحليل والتنبؤ الاقتصاديين ويقدم الصندوق دعمه في هذا المجال يعده طرق منها بعثات الخبراء القصيرة التي يوفدها الصندوق وتكليف مستشارين مقيمين في مهمات طويلة الجل داخل البلد المعني والمراكز الإقليمية ويعتمد جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات والتدريب على الطلب الذي يأتي من البلدان الأعضاء وقد تم تقديم الدعم في هذا الصدد لكل الدول الأعضاء البالغ عددهم 189 بلد. وفي السنة المالية 2016 تلقت البلدان النامية منخفضة الدخل حوالي نصف مجموع المشورة الفنية التي قدمها الصندوق مقابل حوالي 40% للدول الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل التي حصلت على النصيب الأكبر من التدريب.[3]

---

[1] حسن خلف قليح، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، 2001، ص307.

[2] حسن خلف قليح، مرجع سابق، ص307.

[3] **أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات**، صندوق النقد الدولي، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/imf-capacity-development، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/04/12، على الساعة 12:03.

وتركز جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات والتدريب على الاختصاصات الأساسية التالية:[1]

- **سياسة المالية العامة:** إسداء المشورة للحكومات حول كيفية تعبئة الإيرادات وإدارة النفقات بكفاءة بما في ذلك السياسات الضريبية والجمركية ووضع الموازنة وإدارة المالية العامة والدين المحلي والخارجي، وشبكات الأمن الاجتماعي وهو ما يسمح للحكومات بتقديم خدمات أفضل.
- **السياسات النقدية وسياسة القطاع المالي:** العمل مع البنوك المركزية لتحديث نظمها المالية مثل سياسة سعر الصرف والتضخم والرقابة المصرفية ويؤدي هذا إلى تحسن الاستقرار المالي في البلد المعني مما يعزز النمو والتجارة الدولية.
- **الأطر القانونية:** مساعدة البلدان على توفيق أطرها القانونية والمعنية بالحوكمة مع المعايير الدولية حتى تتمكن من وضع إصلاحات سليمة للمالية العامة والقطاع المالي ومكافحة الفساد وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **الإحصاءات:** مساعدة البلدان على إعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية وإدارتها ووضع التقارير المناسبة لها مما يعزز الفهم الدقيق لاقتصادها ويساعد على صياغة سياسات ترتكز على معلومات أفضل وبالإضافة إلى ذلك يقدم الصندوق طائفة متنوعة من الدورات التدريبية منها ما يتعلق بالروابط المالية والسياسية النقدية وقضايا ميزان المدفوعات والأسواق والمؤسسات المالية.

المطلب الثالث: دور صندوق النقد الدولي في إصلاح الإختلالات الاقتصادية

تتعرض معظم الدول لإختلالات اقتصادية متفاوتة الحدة من بلد لأخر ومن أجل تصحيح هذه الاختلالات يستعمل الصندوق برامج متنوعة.

الفرع الأول: أدوات صندوق النقد الدولي في إصلاح الإختلالات الاقتصادية

تتمثل أهم أدوات صندوق النقد الدولي في سياساته وبرامجه المتنوعة التي يهدف من خلالها إلى تحقيق أهدافه ويمكننا طرح أهم السياسات كالآتي:[2]

1. **برامج الاستقرار الاقتصادي:** تهتم بعلاج المشاكل الاقتصادية قصيرة الأجل مثل مشكلة التضخم ورصيد الاحتياطات النقدية وكذلك هروب رأس المال الوطني إلى الخارج، علاوة على تزايد معدلات العجز في الحساب الجاري، عجز الموازنة العامة، وعادة ما يتم التركيز على سياسات جانب الطلب الكلي.
2. **برامج التصحيح الهيكلي:** تهدف إلى مواجهة الإختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل مثل: الانجراف في حواجز الإنتاج، الرقابة، القيود، الرسوم الجمركية الباهظة والقيود المفروضة على التجار الخارجيين، وتتولى سياسات جانب العرض للقضاء على هذه الإختلالات. وبصفة عامة تنطوي عملية التعديل الهيكلي في مفهومها الضيق على تبني كافة السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

[1] **أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات**، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

عقب تعرضه لإختلالات ناجمة عن مصادر داخلية أو خارجية بينما في مفهومها الواسع فهي تستهدف تحقيق توازن مستمر في ميزان المدفوعات، تحفيز الصادرات، تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي بالاعتماد على تكيف الهياكل الاقتصادية خاصة هيكل الإنتاج، وذلك حتى لا يتم تحقيق الاستقرار الاقتصادي على حساب ضغط معدلات النمو، أو الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبي.

ويمكننا حصر أهداف الصندوق من خلال السياسات والبرامج كما يلي:[1]

- خفض معدلات عجز الموازنة العامة للدولة.
- تحجيم العجز في ميزان المدفوعات وحصره في أضيق الحدود الممكنة.
- تخفيض معدلات التضخم بما يضمن الحفاظ على مستوى معيشة مناسب للسكان.
- السعي إلى تحسين التخصيص للموارد الاقتصادية وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي.
- ترشيد برامج الاستثمار العام ورفع إنتاجياتها من خلال تقليص الاستثمارات العامة في قطاعات الإنتاج المباشر وتحويلها إلى قطاعات البنية الأساسية.

الفرع الثاني: سياسات تدخل الصندوق في إصلاح الإختلالات الاقتصادية

يمكننا إدراج سياستين على سبيل المثال لا على سبيل الحصر من أجل أخذ نظرة حول طريقة تدخل الصندوق وأساليبه في توجيه السياسات في البلدان التي تعاني إختلالات اقتصادية.

1- السياسات الموجهة للتأثير على العجز المالي للحكومة:

وهي تستهدف خفض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة وتتلخص الإجراءات فيما يلي:[2]

- إجراء تخفيضات ملموسة في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وبصفة خاصة بند الدعم الخاص بأسعار السلع الضرورية.
- تجنب الدعم الاقتصادي الممنوح للوحدات الاقتصادية التي تحقق خسائر ضخمة في نطاق القطاع العام ويتم ذلك بتصفية تلك الوحدات من خلال عملية الخوصصة.
- ابتعاد الدولة عن الاقتحام في المجالات الاستثمارية التي تنافس القطاع الخاص المحلي والأجنبي أو المشترك وحصر دور الاستثمار في تدعيم مشروعات البنية الأساسية.

2- السياسات الموجهة للتأثير على صافي مدخرات القطاع الخاص:

تسعى هذه السياسات إلى دعم قدرة المستثمر في قطاع العمال المحلي والأجنبي على تكوين المدخرات وحفز ميله للاستثمار بما يؤدي إلى تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي من خلال زيادة العرض وعوامل الإنتاج وزيادة الإنتاج المحلي.

---

[1] بن منصور نجيم، **الأزمات المالية العالمية والمهام الجديدة لصندوق النقد الدولي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر 2009، ص86-87.

[2] بن منصور نجيم، مرجع سابق، ص86-87.

ويمكن حصر أهم السياسات المالية والنقدية المقترحة في هذا الصدد في:[1]

- تخفيض الضرائب على الدخول وعوائد رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع العمال الخاص بغرض تحقيق تكلفة الإنتاج وتعظيم معدلات العائد على الاستثمار.
- إلغاء الرقابة والتدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص وترك آليات السوق تحدد هذه الأسعار، علاوة على رفع معدلات الفائدة على المدخرات المحلية وإعفاء تلك الفوائد من الضرائب وكذلك تنمية وتدعيم القطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بالتوسع في عمليات الخوصصة.

المطلب الرابع: مساهمة صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات الاقتصادية

يلعب صندوق النقد الدولي دورا كبيرا في مواجهة الأزمات الاقتصادية بفضل السياسات الاقتصادية التي يستعملها والتي سنتعرف عليها في هذا المطلب من خلال استعراض مثالين هما: الأزمة الآسيوية لـ1997 والأزمة العالمية لـ2008.

الفرع الأول: دور الصندوق في مواجهة أزمة النمور الآسيوية 1997

تمثل التشخيص الأساسي للأزمة لدى الصندوق أن هذه البلدان قد عرضت نفسها لحالة من الاضطراب المالي نتجت عن تشوه وغموض المعاملات الداخلية والفساد في قطاع الأعمال، الأمر الذي تمخض عن تدهور بيئة الاستثمار وعدم استقرار النظام المصرفي، ولهذا كانت إستراتيجية الصندوق في إدارته للأزمة تعتمد على ضرورة إصلاح النظم المالية لهذه الدول. وقد وقع صندوق النقد الدولي ثلاث اتفاقيات قروض طارئة مع كل من تايلاندا في أغسطس 1997، إندونيسيا في نوفمبر 1997 وكوريا في ديسمبر 1997.

وقد تضمنت هذه الاتفاقيات الثلاثة تقديم دعم مالي ضخم وغير مسبوق يقدر بنحو 17 مليار دولار لتايلندا، 35 مليار دولار لإندونيسيا و57 مليار دولار لكوريا، وكانت القروض متشابهة في مضمونها الأساسي، فقد تضمنت كل منها العناصر الآتية:[2]

- يخصص جانب كبير من القروض للحكومات والبنوك المركزية لتمكينها من تعزيز قدرتها على خدمة الديون الجنبية وعلى تثبيت أسعار الصرف.
- ضمان توفير إطار اقتصادي كلي يتميّز بتوازن الميزانية، وارتفاع أسعار الفائدة الإسمية، وتقييد الإئتمان المحلّي بما يتفق ومتطلبات استقرار أسعار الصرف.
- تبنّي إجراءات هيكلية وتوجيهية أخرى من أجل زيادة الشفافية والمنافسة، تتضمن التعجيل بإصلاح النظام التجاري والخوصصة وكسر حدة الإحتكار.
- كان الهدف الفوري للصندوق هو استعادة الثقة في الأسواق المالية.

[1] بن منصور نجيم، مرجع سابق، ص86-87.

[2] أحمد يوسف الشحات، **الأزمة المالية في الأسواق الناشئة**، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص86.

الفرع الثاني: دور الصندوق في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008

إن الأزمة المالية 2008 التي أطاحت أو كادت تطيح باقتصاديات عدة إنما جاءت شرارتها الأولى من رأس الاقتصاد العالمي الولايات المتحدة الأمريكية، وتعود أسبابها إلى التوسع في منح القروض دون ضمانات في مجال القطاع العقاري من قبل المصارف الأمريكية. والملفت للانتباه هو وقوف الصندوق عاجزا عن أداء دوره الرقابي والإشرافي قبل وقوع الأزمة، فخبراء الصندوق لم يتوقعوا حدوث الكارثة بشكل دقيق وحاسم ومع ذلك هناك العديد من التحركات التي قام بها الصندوق اتجاه الأزمة ولعل أبرزها ما يلي:[1]

- زيادة الإقراض لمواجهة الأزمة، حيث أجرى الصندوق إصلاحا شاملا في إطار الإقراض العام حتى يكون أكثر ملائمة لاحتياطات البلدان الأعضاء، حيث جعله أكثر تركيزا على الوقاية من الأزمات وقام بتبسيط الشروط المصاحبة للقروض وقد تعهد الصندوق منذ بداية الأزمة بتقديم قروض للبلدان الأعضاء بقيمة 300 مليار دولار.
- مساعدة أفقر بلدان العالم، حيث اضطلع الصندوق بإصلاح غير مسبوق في سياساته اتجاه البلدان منخفضة الدخل ورفع مستوى الإقراض الميسر ليصل إلى أربعة أضعاف ما كان عليه في السوق.
- تعزيز تحليلات الصندوق ومشورته بشأن السياسة الاقتصادية المتبعة، وزيادة طلب البلدان الأعضاء على ما يقدمه الصندوق من أعمال المتابعة والتنبؤ والمشورة بشأن السياسة الاقتصادية والتي ترتكز على منظور عالمي وتسترشد بالخبرة المكتسبة من الأزمات السابقة.
- إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق في سياق العمل على تدعيم شرعية الصندوق، حيث اتفقت الدول الأعضاء في 2010 على أجراء إصلاحات واسعة النطاق في نظام الحوكمة حتى يعبر بدقة عن الأهمية المتزايدة لبلدان الأسواق الناشئة وهذه الإصلاحات تضمن احتفاظ البلدان النامية بتأثيرها على الصندوق.

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية المتبناة من طرف الدول لمواجهة آثار الجائحة

نتطرق ضمن هذا المبحث إلى مختلف السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الدول على تباينها، من أجل مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لازمة كورونا الصحية، و سنتطرق بداية إلى حزم الإنقاذ و الدعم المالي التي تبنتها السلطات العامة بهدف حماية القدرة الشرائية للأفراد و ركز الاقتصاد و قطاعاته خلال الأزمة، ثم السياسات النقدية التوسعية التي اتبعتها البنوك المركزية لتوفير السيولة اللازمة للبنوك، وأخيرا التدابير والسياسات التي وضعها صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة الصحية وإسقاطاتها الاقتصادية على الاقتصاد العالمي.

[1] برباص الطاهر، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر 2009، ص70–71.

المطلب الأول : الخطط الحكومية للإنقاذ و الدعم المالي[1]

دفعت إجراءات الإغلاق بسبب تداعيات فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم البلدان إلى اعتماد حزم التحفيز المالي للمحافظة على دوران عجلة الاقتصاد، فبعد أن كانت التوقعات الاقتصادية تشير إلى أن اقتصاد العالم مقبل على أكبر انكماش اقتصادي لم يشهده منذ ثلاثينيات القرن الماضي، هرولت كثير من الدول إلى تحديد ميزانيات مرتبطة بحالات الطوارئ تزيد قيمتها على 4.5 تريليون دولار، وفقا لصندوق النقد الدولي الذي أظهرت بياناته أيضا أن معدل البطالة في العالم يتجه لبلوغ أكثر من 10% لأول مرة أيضا منذ الكساد الكبير.

تدخلت الدول لدعم أجور موظفي الشركات ممن تعرضوا للضرر بسبب الجائحة وكانوا في وضع الاستفادة من إجازة دون راتب كما هو الحال في الدنمارك وبريطانيا والولايات المتحدة، أو ممن تحملت الدولة لنسبة كبيرة من أجر الموظفين الذين خفضت الشركات عدد ساعات عملهم، كما هو الحال في ألمانيا وفرنسا ودول أخرى.

والهدف في ذلك كله هو سعي الدول إلى استقرار الشركات التي كانت ستضطر إلى تسريح العمال لخفض النفقات.

وصل معدل البطالة في الولايات المتحدة خلال مارس 2020 إلى 8.7%، حينها أعلنت الحكومة الأمريكية حزمة دعم مالي بقيمة 2 تريليون دولار، حيث أن هذا الرقم يشكل 10% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، وخصصت الحكومة الأمريكية 500 مليار دولار لفائدة الشركات الكبيرة و3700 مليار دولار للشركات المتوسطة والصغيرة كقروض منخفضة الفائدة.

لقد كانت استجابة اليابان هي الأكثر سخاء، حيث قدرت حزمة الإنفاق بنحو 20٪ من اقتصاد البلاد مقارنة بحزم الإنقاذ في دول أخرى بنحو 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة و11٪ في أستراليا و 8.4٪ في كندا و5٪ في المملكة المتحدة و1.5٪ في كولومبيا و0.6٪ في غامبيا.

ألمانيا التي تعتمد في اقتصادها الذي لحقته خسائر كبيرة على صادرات الصناعة التحويلية والتكنولوجيا العالية تقول إن الحزمة الخاصة بالإنقاذ هي 750 مليار يورو، وهذا الرقم يمثل 18% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وفي فرنسا أعلنت وزيرة العمل الفرنسية موريل بينيكو في وقت سابق أن 700 ألف مؤسسة وجمعية في فرنسا استفادت من وضع البطالة الجزئية، لعدد قياسي من الموظفين يقدر بثمانية ملايين شخص، ويتيح وضع البطالة الجزئية للموظف الحصول على تعويضات بمستوى 70% من الراتب الإجمالي و84% من الراتب الصافي. وتتكفل الدولة به كليا حتى معدل راتب إجمالي بـ 4.5 مرة من الحد الأدنى للأجور (1539 يورو لـ 35 ساعة عمل في الأسبوع) ما يمثل 95% من الرواتب، والمبلغ المتبقي يتكفل به صاحب العمل.

---

[1] **تعرف على الدول الأكثر سخاء مع مواطنيها خلال أزمة كوفيد 19**، أورونيوز عربي، متاح على الرابط https://arabic.euronews.com/2020/05/08/which-country-has-the-most-generous-bailouts-deal-during-coronacrisis-deal

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/07/03 على الساعة 14:50.

وفي بريطانيا كشف وزير المالية عن أن بلاده ستتحمل 80% من رواتب العمال الذين اضطروا إلى فقدان وظائفهم أو لا يستطيعون الذهاب إلى العمل، كما أعلن وزير الخزانة والمالية البريطاني عن حزمة مساعدات مالية لمكافحة الآثار المترتبة على تفشي كورونا، بقيمة 330 مليار جنيه إسترليني من القروض والضمانات المتاحة للشركات وهو ما يمثل 15% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتمد الإستراتيجية البريطانية على دفع ثلاثة أشهر للشركات، وتوسيع نطاق صندوق البطالة وزيادة المدفوعات، إلى جانب تقديم المساعدات بقيمة 25 ألف جنيه إسترليني للشركات الصغيرة التي تراجعت أعمالها، فيما تبلغ مجموع المساعدات المقدمة إلى الشركات والعاطلين عن العمل، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة 90 مليار جنيه إسترليني.

بينما ستغطي كندا 75% من الأجور لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر، و قامت بتقديم 2000 دولار كندي (1400 دولار أمريكي) شهريا لمدة تصل إلى أربعة أشهر لأولئك الذين فقدوا دخلهم بسبب الوباء، بينما تمول كوستاريكا منحة شهرية قدرها 220 دولارا للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم بسبب الفيروس.

و قررت الحكومة الاتحادية في أمريكا منح 1200 دولار أمريكي لكل شخص، ومن المقرر أن يستفيد جميع الأمريكيين الذين يكسبون أقل من 99000 دولار أمريكي سنويا ما يصل إلى 1200 دولار لكل شخص بالغ، لكن المنحة لن تكفي لمساعدة هذه الشريحة التي خرجت من دائرة شبكة الأمان الحكومي للتوظيف، في ضوء حجم التراجع الاقتصادي الحالي

أما كوريا الجنوبية فقررت منح 820 دولارا أمريكيا لكل شخص، من خلال شيكات تصل إلى مليون وون كوري (820 دولارا أمريكيا) للعائلات بشروط محددة، كما أعلنت هونغ كونغ في فبراير عن صرف مبلغ 10000 دولار هونج كونج (1280 دولارا أمريكيا) لكن بشروط محددة لكل شخص بالغ، وتقدم سنغافورة 600 دولار (422 دولارًا أمريكيا) للفرد حسب شروط محددة.

أما على مستوى بعض الدول العربية فقد قامت السعودية برفع الإنفاق الحكومي ودعم القطاعات التي تعثرت جراء انتشار الفيروس وقدمت تحفيزات نقدية فاقت 18.7 مليار دولار، أي نحو 3% من إجمالي الناتج المحلي، إلغاء الضرائب والرسوم التي تستوفيها الحكومة ودعم رواتب الموظفين في القطاع الخاص وبخاصة السعوديين منهم، كذلك خفض فواتير الكهرباء والمياه للقطاعات التجارية والصناعية والزراعية ، ولمواجهة تراجع الإيرادات وتفادي عجز كبير من ميزانيتها لجأت السعودية إلى رفع ضريبة القيمة المضافة من 5 إلى 15% في بداية جوان 2020.

في حين قامت مصر بتحفيزات بقيمة 6.1 مليار دولار أي 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي وإعانة الأسر الأكثر فقرا عبر تمديد برامج اجتماعية كتكافل وكرامة. أيضا قامت بالعمل على الحفاظ على العمال في القطاعات الأكثر تضررا من الجائحة عبر دعم الشركات المتوسطة والصغيرة. ومن جانب المنح ، فقد قامت بتقديم منح نقدية تغطي ثلاثة أشهر إلى 1.6 مليون مصري عاطل عن العمل أو متضرر مباشرة من الجائحة إضافة إلى تسهيلات تمثلت في تخفيض أسعار الطاقة ودعم القطاع السياحي الذي يمثل المكون الأبرز في اقتصاد مصر، والذي يؤمن العملات الصعبة الحيوية للاستيراد. كما قامت الحكومة المصرية كذلك بتخفيض الضرائب على القطاع

الصحي وتمويل الإنفاق وعدم رفع العجز ومعه المديونية وفرض ضريبة 1 % على رواتب القطاعين العام والخاص من العاملين في مهن غير متضررة من الأزمة الصحية.[1]

أما الإمارات فقد قامت برزمة تحفيزية بلغت 8.7 مليار دولار، أي 2.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وخصصت 4.4 مليار دولار منها لدعم القطاع الخاص عبر خفض الرسوم والضرائب التي تستوفيها الحكومة وقامت بإعادة تمويل البنوك لمواجهة القروض المتعثرة وتمكينها من تأجيل الدفعات المستحقة، غير أنها أمرت بالإسراع في تنفيذ مشاريع البنى التحتية وقامت بدعم فواتير الماء والكهرباء وحماية القطاع العقاري عبر تمديد مهل تسديد المستحقات للمستأجرين والمالكين.

في حين الكويت قد قامت بوضع رزمة تحفيزية بلغت 1.6 مليار دولار، أي 1.5 % من إجمالي الناتج المحلي وألغت الرسوم الحكومية للقطاعات المتضررة من الجائحة وأمنت معاشات العاطلين عن العمل، وبخاصة المواطنين الكويتيين، كما قامت بتأجيل دفع مستحقات الشركات الخاصة لمدة ستة أشهر وأمنت خطوط ائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة لحمايتها من الإفلاس.

ومن جهة أخرى قامت البحرين بتحفيزات مالية بقيمة 1.5 مليار دولار، أي 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي وخفضت فواتير الماء والكهرباء وأقرت إعفاءات من الرسوم، خاصة القطاع الصحي.

و قامت الأردن قامت بطلب مساعدة عاجلة وطارئة من صندوق النقد الدولي الذي مدها بحزمة بلغت 400 مليون دولار، ومنحت الأولوية للقطاع الصحي عبر إعفائه من الضرائب والرسوم والجمارك، كذلك خفضت رسوم الشركات العاملة في القطاع الخاص. في حين عمان قامت بإنشاء صندوق خاص للإغاثة من كورونا وأتاحت 71 مليون دولار معدات طبية وحجز فنادق للحجر الصحي وقامت بتخفيض ضريبة المبيعات إلى النصف، من 16 إلى 8 في المئة بغرض دعم الإنفاق والدورة الاقتصادية.[2]

و قد صرحت كريستين لاجارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي أن الحاجة إلى التمويل الحكومي في أوروبا الاتحادية قد تتجاوز 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، مضيفة أن الاستجابة المالية الأوروبية المشتركة أمر مرغوب فيه للغاية و يجب أن تكون سريعة وكبيرة ومتناسقة، و بعض مفاوضات بين الأطراف الأوروبية تركز الرد الأوروبي على ثلاث محاور أساسية: حتى 240 مليار يورو كقروض من آلية الاستقرار الأوروبية (أي صناديق الإنقاذ في منطقة اليورو) ، وصندوق ضمان بقيمة 200 مليار يورو للشركات وحتى 100 مليار يورو دعماً للبطالة الجزئية .

---

[1] جيسي طراد، **كورونا يغير السياسات النقدية العالمية**، أندبندنت عربية، https://www.independentarabia.com/node/176431/اقتصاد/الاقتصاد-العالمي/كورونا-يغير-السياسات-النقدية-العالمية، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/04/02، على الساعة 10:13.

[2] جيسي طراد ، مرجع سابق .

والملاحظ أن البلدان الأكثر ثراءً التي لديها عدد أقل من أسرة المستشفيات كانت الأكثر سخاء في حزم الإنقاذ، كما أن دولا مثل الولايات المتحدة واليابان توجدان في وضع أفضل لتمويل الإنفاق الجديد، نظرا لأن رغبة المستثمرين في شراء سنداتهم تعني أنهم يستفيدون من انخفاض تكاليف الاقتراض، كما أن حزم الإنقاذ التي تستفيد منها الشركات تميل إلى أن تكون ظاهرة لدى دول "الاقتصادات المتقدمة"، فمثل هذه البرامج تميل إلى أن تكون منخفضة المخاطر نسبيا على اعتبار أن العديد من الشركات ستكون قادرة على سداد القروض كما هو مخطط لها، و لو أن بعض الدول الفقيرة أعدت بدورها برامج لحزم إنقاذ لكنها ستحتاج إلى الحصول على أموال من المنظمات الدولية والمانحين الآخرين لتنفيذها، و في العديد من البلدان تستهدف المساعدة المالية الحكومية الفقراء أو العاملين بالأجرة اليومية، ومن غير المحتمل أن يحصلوا على المساعدة من خلال برامج أخرى.

المطلب الثاني: السياسات النقدية التوسعية من طرف البنوك المركزية

على صعيد السياسة النقدية، والتي أثبتت الوقائع التاريخية الاقتصادية دورها الناجح في مواجهة الأزمات والتخفيف من حدتها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، يمكن أن تساعد الإجراءات الحاسمة التي تتخذها البنوك المركزية على موازنة الأثر الاقتصادي لهذه الجائحة.

الفرع الأول: إجراءات السياسات النقدية التوسعية من طرف الدول

مع انتشار الفيروس عالميا قامت البنوك المركزية والمؤسسات المالية بإتخاد جملة من التدابير والإجراءات الحاسمة لتأمين استقرار الاقتصاد والأسواق وتعزيز الثقة ومحاولة تجنب ركود عميق طويل المدى، وفي هذا الإطار، اتجهت البنوك المركزية في دول العالم إلى تبني تدابير وحزم إجراءات بلغت نحو 6 تريليون دولار، وتمثلت التدابير بخفض كبير لأسعار الفائدة، وحفز الائتمان ودعم السيولة، وتنفيذ برامج ضخمة للتيسير الكمي وتخفيف الضغوط على قطاع الأسر والشركات.

وفي ما يلي بعض الإجراءات والتدابير ففي الولايات المتحدة قام البنك الفدرالي الأمريكي بـ: [1]

- تخفيض أسعار الفائدة القياسية بمقدار 150 نقطة أساس للتتراوح بين 0.25% – 0%.
- تعزيز حيازته من السندات بمقدار 700 مليار دولار.
- تقديم تسهيلات لدعم تدفق الائتمان وتمويل الأوراق التجارية.
- تسهيل إصدار الأوراق التجارية وتسهيلات الإئتمان لتوفير التمويل للتجار الأساسيين بضمان مجموعة واسعة من الأوراق المالية من الدرجة الاستثمارية.

[1] سلطان جاسم النصراوي، **السياسة النقدية في زمن كورونا: حالة العراق**، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، http://business.uokerbala.edu.iq/wp/السياسة-النقدية-في-زمن-كورونا-حالة-ا/، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/04/01، على الساعة 09:02.

- تقديم التسهيلات الائتمانية للشركات في السوق الأولية لشراء السندات وقروض جديدة من الشركات.

أما على مستوى الاتحاد الأوربي، فد قام البنك المركزي الأوروبي بـ:[1]

- تقديم الدعم للسياسة النقدية في دول الاتحاد من خلال عمليات شراء أصول إضافية بقيمة 120 مليار يورو حتى نهاية عام 2020.
- توفير مزادات إضافية مؤقتة لمخصصات السيولة المؤقتة ذات المعدل الثابت بسعر تسهيلات الودائع وبنود أكثر ملاءمة لعمليات إعادة التمويل المستهدفة طويلة الأجل الحالية.
- تدابير إضافية شملت برنامجا إضافيا لشراء الأصول بقيمة 750 مليار يورو من الأوراق المالية من القطاعين العام والخاص.
- تخفيف المعايير الإضافية لعمليات إعادة تمويل النظام الأوروبي MROs، LTROs، TLTROs.
- تحذير البنوك بتجنب الافتراضات المؤيدة للدورة الاقتصادية.

في حين أعلنت المملكة المتحدة عن:[2]

- إجراءات تخفيض سعر البنك بمقدار 65 نقطة أساس إلى 0.1%.
- توسيع ملكية البنك المركزي لسندات الحكومة البريطانية وسندات الشركات غير المالية بمقدار 200 مليار جنيه إسترليني.
- تقديم مخطط تمويل مؤقت جديد لتعزيز انتقال تخفيض سعر الفائدة، مع حوافز إضافية لإقراض للاقتصاد الحقيقي، وبخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم 330 مليار جنيه إسترليني من القروض والضمانات المتاحة للشركات وهو ما يمثل 15% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما كندا فقامت بـ: [3]

- تحفيزات بقيمة 354 مليار دولار لدعم قطاعات الصحة.
- تأمين تقديمات نقدية مباشرة للأسر والشركات.
- خفض البنك المركزي لأسعار الفوائد وإتاحة تيسيرات نقدية لحماية الأسواق من الانهيار.

أما عن الصين فقد قام البنك المركزي بما يلي:[1]

---

[1] سلطان جاسم النصراوي، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

[3] جيسي طراد، **كورونا يغير السياسات النقدية العالمية**، أندبندنت عربية، https://www.independentarabia.com/node/176431/اقتصاد/الاقتصاد-العالمي/كورونا-يغير-السياسات-النقدية-العالمية، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/04/02، على الساعة 10:13.

- ضخ السيولة بمبلغ 3.27 تريليون يوان في النظام المصرفي عبر عمليات السوق المفتوحة.
- توسيع تسهيلات إعادة الإقراض وإعادة الخصم من خلال 1.8 تريليون يوان لدعم مصنعي المستلزمات الطبية.
- تخفيض معدلات الريبو لمدة 7 أيام و14 يوما بمقدار 30 و10 نقاط أساس على التوالي.
- تسهيلات الإقراض متوسط الأجل لمدة عام واحد بمقدار 30 نقطة أساس.
- تخفيضات بنسبة 50-100 نقطة أساس للبنوك الكبيرة والمتوسطة التي تستوفي معايير التمويل الشاملة التي تفيد الشركات الصغيرة.
- السماح لسعر الصرف بالمرونة ورفع سقف التمويل عبر الحدود في إطار التقييم الاحترازي الكلي بنسبة 25 % للبنوك وغير البنوك والمؤسسات.

في حين قام بنك كوريا برفع سقف تسهيلات الإقراض الوسيط للبنك بما مجموعه 5 تريليون وون كوري أي بنحو 0.26٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع الضمانات المؤهلة لعمليات السوق المفتوحة وتسهيلات الإقراض، كما قام بالبدء في إجراء عمليات إعادة الشراء مع غير البنوك. أما بنك اندونيسيا فقام بتخفيض سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساسية إلى 4.5% في 19 مارس، إضافة إلى خفض نسب متطلبات الاحتياطي للبنوك وزيادة المدة القصوى لعمليات إعادة الشراء والعكس حتى 12 شهرا. كذلك قام بإدخال مزادات الريبو اليومية وزيادة وتيرة مزادات مبادلة العملات الأجنبية لمدة 1 و3 و6 و12 شهرا من ثلاث مرات أسبوعيا إلى المزادات اليومية، وزيادة حجم عمليات إعادة التمويل الأسبوعية الرئيسية حسب الحاجة. كما قام كذلك بالتدخل في أسواق الصرف الأجنبي الفورية والمحلية للحفاظ على ظروف السوق المنظمة[2].

أما على مستوى بعض الدول العربية فقد قامت السعودية برفع الإنفاق الحكومي ودعم القطاعات التي تعثرت جراء انتشار الفيروس وقدمت تحفيزات نقدية فاقت 18.7 مليار دولار، أي نحو 3% من إجمالي الناتج المحلي، إلغاء الضرائب والرسوم التي تستوفيها الحكومة ودعم رواتب الموظفين في القطاع الخاص وبخاصة السعوديين منهم، كذلك خفض فواتير الكهرباء والمياه للقطاعات التجارية والصناعية والزراعية. كما عمل البنك المركزي السعودي على تأمين سيولة للمصارف لتأجيل دفعات القروض المتعثرة الناتجة عن توقف الدورة الاقتصادية بفعل الإقفالات والتشدد المرتبط بمكافحة فيروس كورونا، ولمواجهة تراجع الإيرادات وتفادي عجز كبير من ميزانيتها لجأت السعودية إلى رفع ضريبة القيمة المضافة من 5 إلى 15% في بداية جوان 2020. في حين قامت مصر بتحفيزات بقيمة 6.1 مليار دولار أي 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي وإعانة الأسر الأكثر فقرا عبر تمديد برامج اجتماعية كتكافل وكرامة. أيضا قامت بالعمل على الحفاظ على العمال في القطاعات الأكثر

[1] سلطان جاسم النصراوي، مرجع سابق.

[2] جيسي طراد، مرجع سابق.

تضررا من الجائحة عبر دعم الشركات المتوسطة والصغيرة. ومن جانب المنح ، فقد قامت بتقديم منح نقدية تغطي ثلاثة أشهر إلى 1.6 مليون مصري عاطل عن العمل أو متضرر مباشرة من الجائحة إضافة إلى تسهيلات تمثلت في تخفيض أسعار الطاقة ودعم القطاع السياحي الذي يمثل المكون الأبرز في اقتصاد مصر، والذي يؤمن العملات الصعبة الحيوية للاستيراد. كما قامت الحكومة المصرية كذلك بتخفيض الضرائب على القطاع الصحي وتمويل الإنفاق وعدم رفع العجز ومعه المديونية وفرض ضريبة 1 % على رواتب القطاعين العام والخاص من العاملين في مهن غير متضررة من الأزمة الصحية.[1]

أما الإمارات فقد قامت برزمة تحفيزية بلغت 8.7 مليار دولار، أي 2.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وخصصت 4.4 مليار دولار منها لدعم القطاع الخاص عبر خفض الرسوم والضرائب التي تستوفيها الحكومة وقامت بإعادة تمويل البنوك لمواجهة القروض المتعثرة وتمكينها من تأجيل الدفعات المستحقة، غير أنها أمرت بالإسراع في تنفيذ مشاريع البنى التحتية وقامت بدعم فواتير الماء والكهرباء وحماية القطاع العقاري عبر تمديد مهل تسديد المستحقات للمستأجرين والمالكين. في حين الكويت قد قامت بوضع رزمة تحفيزية بلغت 1.6 مليار دولار، أي 1.5 % من إجمالي الناتج المحلي وألغت الرسوم الحكومية للقطاعات المتضررة من الجائحة وأمنت معاشات العاطلين عن العمل، وبخاصة المواطنين الكويتيين. كما قامت بتأجيل دفع مستحقات الشركات الخاصة لمدة ستة أشهر وأمنت خطوط ائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة لحمايتها من الإفلاس. ومن جهة أخرى قامت البحرين بتحفيزات مالية بقيمة 1.5 مليار دولار، أي 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي وخفضت فواتير الماء والكهرباء وأقرت إعفاءات من الرسوم، خاصة القطاع الصحي. في حين الأردن قامت بطلب مساعدة عاجلة وطارئة من صندوق النقد الدولي الذي مدها بحزمة بلغت 400 مليون دولار، ومنحت الأولوية للقطاع الصحي عبر إعفائه من الضرائب والرسوم والجمارك، كذلك خفضت رسوم الشركات العاملة في القطاع الخاص. في حين عمان قامت بإنشاء صندوق خاص للإغاثة من كورونا وأتاحت 71 مليون دولار معدات طبية وحجز فنادق للحجر الصحي وقامت بتخفيض ضريبة المبيعات إلى النصف، من 16 إلى 8 في المئة بغرض دعم الإنفاق والدورة الاقتصادية.[2]

الفرع الثاني: أهداف السياسات النقدية التوسعية المتبعة

تهدف السياسات النقدية التوسعية التي اتبعتها البنوك المركزية إلى: [3]

- دعم الطلب ورفع الثقة عن طريق تيسير الأوضاع المالية.
- ضمان تدفق الائتمان إلى القطاع العيني، وتعزيز السيولة في الأسواق المالية المحلية والدولية.

---

[1] جيسي طراد، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

[3] **خطوات معالجة أزمة كورونا من خلال السياسات**، صندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/ar/Publications/Policy-Papers/Issues/2020/03/16/Policy-Steps-to-Address-the-Corona-Crisis-49262، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/04/01، على الساعة 13:33.

- توفير السيولة لدعم أداء الأسواق وخاصة الأسواق التمويل الرئيسية، من خلال عمليات السوق المفتوحة
- التوسع في الإقراض لأجل، وغير ذلك من الإجراءات مثل عمليات الشراء المباشر وتسهيلات إعادة الشراء.
- تخفيض تكاليف الاقتراض على الأسر والشركات، فبالإضافة إلى إجراء تخفيضات في أسعار الفائدة، يمكن توفير دفعة تنشيطية من خلال تقديم إرشادات إستشرافية حول مسار السياسة النقدية المتوقع.
- التوسع في شراء الأصول بما فيها الأصول الخطرة.
- دعم القطاعات الأكثر تضررا، فينبغي النظر في تقديم المزيد من الدعم الموجه لفئات وأصول معينة، كعنصر مكتمل للإجراءات المعممة على مستوى السياسات.
- توفير الاستقرار للاقتصاد العالمي للأسواق المالية العالمية بما في ذلك تطبيق التيسير النقدي المنسق وإتاحة خطوط تبادل العملات بما في ذلك التبادل على مستوى اقتصادات السوق الصاعدة للحد من الضغوط على الأسواق المالية العالمية وتخفيف ضغوط السيولة.
- تحقيق التوازن بين حماية النمو ومعالجة الضغوط الخارجية، في الاقتصادات الصاعدة والنامية بما في ذلك صدمات أسعار السلع الأولية وانعكاس مسار التدفقات الرأسمالية.

المطلب الثالث: التكنولوجيا المالية وتوسع الخدمات الإلكترونية

لقد عرفت معظم الدول خلال وطأة كورونا تطورا وتوسعا في استخدام التكنولوجيا المالية والخدمات الإلكترونية كونهما السبيل الوحيد لإدراك الخدمات المالية والتواصل في ظل الحجر الصحي.

الفرع الأول: التكنولوجيا المالية:

1. **تعريف التكنولوجيا المالية:** تبعا لتعريف مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board)* فإن التكنولوجيا المالية أو كما يطلق عليها تسمية الـ: "فينتك" (Technology Financial (Fintech أو التقنية المالية بأنها ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية. وعليه فالتكنولوجيا المالية عبارة عن المنتجات والخدمات التي تعتمد على التقنية الحديثة، وتستخدم لتحسين نوعية الخدمات والعمليات المالية التقليدية أو لها تأثير على المؤسسات في القطاع المالي.[1]

وحاليا تتضمن هذه التكنولوجيا أشكالا مختلفة لايمكن حصرها، حيث يتم استخدامها لتقديم خدمات تتراوح بين:[2]

- تطبيقات الدفع الإلكتروني.

---

* **مجلس الإستقرار المالي:** هو هيئة دولية تراقب وتقدم توصيات حول النظام المالي العالمي.

[1] بن عيشوبة رفيقة وآخرون، **التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2021، ص 165.

[2] بن عيشوبة رفيقة وآخرون، مرجع سابق، ص 165-166.

- خدمات الدفع الإلكتروني.
- التأمين عبر الإنترنت.
- التمويل الجماعي.
- العملات الافتراضية الإلكترونية.
- المستشارون الماليون
- الروبوتات.
- البلوكشين (blockchain) أو سلسلة الكتل (نموذج نقل الأصول المالية).

2. أهمية التكنولوجيا المالية:

مع تزايد استخدام التكنولوجيا المالية في القطاعات المالية والمصرفية، خاصة مع نمو التقنيات والخدمات المرتبطة بها، أصبح لها أهمية كبيرة، حيث فقامت هذه التكنولوجيا بـ:[1]

- إتاحة الفرصة للبلدان النامية لتخطي النموذج التقليدي لفروع البنوك التقليدية.
- زيادة إمكانية وصول الخدمات المالية إلى الأشخاص الأكثر ضعفا.
- تحسين أداء وشفافية وفعالية الخدمات المالية.
- تحقيق الاستقرار المالي وتنويع النشاط الاقتصادي.
- تأمين الراحة لعملاء المصارف.
- تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة ماليا.
- تحسين فرص الحصول على التمويل خصوصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

الفرع الثاني: توسع الخدمات الإلكترونية:

أدت جائحة كورونا إلى زيادة الحاجة الملحة لاستخدام الخدمات المالية الرقمية، وبهدف مواصلة تقديم هذه الخدمات من خلال الأنظمة المالية والحفاظ على سلامة الناس في هذا الوقت من التباعد الاجتماعي، وتراجع الطلب، وانخفاض المعروض من المستلزمات وتشديد شروط القروض والتسهيلات الائتمانية، لابد من اللجوء إلى مختلف أشكال التكنولوجيا المالية.

وتساعد التكنولوجيا المالية خاصة على:[2]

---

[1] بن عيشوبة رفيقة وآخرون، مرجع سابق، ص 166.

[2] جيلا بازارباشيوغلو، ألفونسو جارسيا مورا، **توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية يمكن أن يساعد الاقتصادات النامية على التصدي لأزمة فيروس كورونا الآن وتعزيز النمو فيما بعد**، مدونات البنك الدولي، متاح على الرابط https://blogs.worldbank.org/ar/voices/expanding-digital-financial-services-can-help-developing-economies-cope-crisis-now-and-boost-growth-later، تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2021/04/12، على الساعة 12:36.

- الوصول بسرعة وأمان إلى الأشخاص لتقديم التحويلات النقدية وغيرها من أشكال المساعدة المالية لهم.
- والوصول إلى الشركات لتوفير السيولة في حالات الطوارئ.
- السماح للأشخاص بتحويل الأموال ويشمل ذلك التحويلات عبر الحدود ودفع الفواتير من المنازل، أو في السوق أو المتجر دون مخالطة.

ومع كل هذا فإن الإمكانات الكامنة لم تستغل بعد بصورة تامة.

وقد فتحت أزمة انتشار فيروس كورونا المجال أمام البنوك للعمل على زيادة استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وارتفاع نسب التفعيل، لاسيما بعد قرارات حظر التحرك التي اتخذتها الدولة، وتقليص عدد ساعات العمل في المصارف، ووضع حدود للسحب والإيداع لتقليل التزاحم. وأجمع مصرفيون وخبراء أن فترة الجائحة تشهد إقبالا كبيرا من العملاء على استخدام القنوات الإلكترونية للبنوك مثل الموبايل والإنترنت البنكي والمحفظة الذكية، بجانب الأدوات الأخرى مثل التواصل عبر الواتس آب، أو مركز الخدمات الهاتفية، مؤكدين أن الأزمة الحالية خلقت وعيا لدى العملاء لم يكن ليكتسب في أعوام عدة.[1]

ومع اندلاع الأزمة تم إصدار حزمة من القرارات لتشجيع التعاملات الإلكترونية وتقليل ذهاب العملاء للفروع، منها:[2]

- إلغاء رسوم السحب عبر ماكينات الصراف الآلي.
- زيادة الحد الأقصى للتعامل عبر المحفظة الذكية للأفراد والشركات.
- إلغاء رسوم التحويل بالعملة المحلية.
- خفض ساعات العمل في الفروع لتبدأ من التاسعة صباحا إلى الواحدة والنصف ظهرا.

إن كوفيد-19 أتاح فرصة كبيرة للعملاء والبنوك لزيادة الاعتماد على القنوات الإلكترونية كبديل للأدوات التقليدية في التعامل، كما أنه خلق وعيا غير مسبوق لدى المواطنين بأهمية هذه الخدمات وقدرتها على تلبية احتياجاتهم دون الذهاب للفروع.[3]

إن العملاء الذين لا يفضلون استخدام الأدوات الحديثة أصبحوا مضطرين للتعامل من خلالها في ظل قرارات حظر التجول ونصائح عدم الخروج من المنزل التي أعلنتها معظم الدول، كما أن البنوك قامت بالتيسير على العملاء الذين ليس لديهم هذه الخدمات ليتمكنوا من تدشينها عبر المواقع الإلكترونية دون الحاجة للتواصل المباشر

---

[1] سيد بدر، **كورونا يعزز الإقبال على الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك**، جريدة المال المصرية، متاح على الرابط https://almalnews.com/كورونا-يعزز-الإقبال-على-الخدمات-الم/، تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2021/04/13، على الساعة 15:21.

[2] **التكنولوجيا في زمن كورونا.. وسيلة لتخفيف وطأة الحجر الصحي**، Deutsche Welle (DW)، متاح على الرابط، https://p.dw.com/p/3Z3WV، تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2021/04/12، على الساعة 14:32.

[3] سيد بدر، مرجع سابق.

مع الموظفين، ومما يعزز توقعات نمو استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية هي قرارات البنوك المركزية التي خفضت وألغت بعض رسوم التحويل ورسوم استخدام المحافظ الإلكترونية وطرق الحصول على الخدمات لأول مرة للتيسير على العملاء، ضمن القرارات التي أعلنت للتعامل مع أزمة كورونا. ومن جهة أخرى وفي حين تسجل الأسواق المالية تراجعا كبيرا، ارتفع سعر أسهم شركات الاتصال والتواصل الاجتماعي وأبرزها شركة "زوم"* بنسبة 40% في فيفري بفضل الطلب الكبير على تكنولوجيا العمل عن بعد، كما أن الشركة المتخصصة بالاجتماعات عبر الفيديو شهدت ارتفاعا غير مسبوق في عدد المستخدمين في فترة زمنية قصيرة.[1]

أيضا وفي الولايات المتحدة، أوصت عدة مجموعات من الشركات الكبيرة موظفيها بالعمل من المنزل ولا سيما في منطقة سياتل مركز انتشار كوفيد-19 في الولايات المتحدة. وبفضل خطوط الإنترنت القوية، لم يعد ذلك بالأمر الصعب فقد أزيلت العقبات التقنية، وخاصة تلك التي كانت تشوب عقد اجتماعات عبر الفيديو تضم 10 أو 20 شخصا.[2]

المبحث الرابع: سياسات الصندوق في مواجهة الوباء والأزمة الاقتصادية المرافقة

الهدف من سياسات الصندوق خلال جائحة كورونا هو إعطاء البلدان الأعضاء فرصة لالتقاط الأنفاس حتى تنتهي من تنفيذ سياسات تصحيحية منظمة تستعيد بها الظروف الملائمة لاقتصاد مستقر ونمو مستدام.

المطلب الأول: آليات التمويل الاعتيادية والطارئة الموضوعة بحوزة الدول

ولقد تمثلت الآليات في آليات تمويل اعتيادية وأخرى طارئة متاح للدول الأعضاء في:

الفرع الأول: آليات التمويل الاعتيادية الموضوعة بحوزة الدول

وهي كما يلي:

1-1. الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر:

الذي يتيح ثلاث نوافذ للإقراض الميسر:[3]

1-1-1. التسهيل الائتماني الممدد (ECF):

يقدم دعما مستمرا على المدى المتوسط إلى الطويل، إذا كان ميزان المدفوعات يواجه مشكلات منذ مدة طويلة.

---

* **زوم:** هي شركة تنشط في سان خوسيه بكاليفورنيا توفر خدمات الاتصال الهاتفي عبر الفيديو والدردشة عبر الإنترنت من خلال منصة برمجية بتقنية الند للند المعتمدة على السحابة.

[1] **التكنولوجيا في زمن كورونا.. وسيلة لتخفيف وطأة الحجر الصحي**، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

[3] **دعم صندوق النقد الدولي لبلدان الدعم المنخفض**، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Support-for-Low-Income-Countries، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/04/21، على الساعة 12:36.

1-1-2. تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF):

يقدم التمويل للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه احتياجات فعلية أو احتمالية لميزان المدفوعات أو جهود التصحيح عل المدى القصير نتيجة لصدمات محلية، خارجية، أو انحرافات عن مسار السياسات المحددة، ويمكن استخدامه على أساس وقائي في فترات زيادة المخاطر وعدم اليقين.

1-1-3. التسهيل الائتماني السريع (RCF):

يتيح دعما ماليا سريعا دون شروط في شكل مبلغ تمويلي واحد يصرف مقدما لبلدان الدخل المنخفض التي تواجه احتياجات عاجلة لتمويل ميزان المدفوعات، ويسمح بسحب مدفوعات متكررة على مدار فترة محدودة في حالة تكرار احتياجات ميزان المدفوعات أو استمرارها.

1-2. اتفاقات الاستعداد الائتماني (SBAs):

وهي أداة الإقراض الأساسية لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان المتقدمة، فكثيرا ما تحتاج البلدان التي تواجه أزمة اقتصادية إلى الحصول على تمويل يعينها على تجاوز مشكلات ميزان المدفوعات. ومنذ إنشاء الصندوق في يونيو 1952، تكرر استخدام البلدان الأعضاء لاتفاق الاستعداد الائتماني، وفي عام 2009، تم تعزيز اتفاق الاستعداد الائتماني، إلى جانب مجموعة أدوات الصندوق الأوسع نطاقا، لكي يصبح أكثر مرونة وتجاوبا مع احتياجات البلدان الأعضاء. وتم ترشيد الشروط المصاحبة وتبسيطها، كما أتيح الحصول على حجم أكبر من التمويل مقدما، مع مضاعفة حدود الإقراض لمواجهة الأزمة المالية العالمية. وزاد ارتفاع مستوى الحدود المقررة للإقراض في عام 2016. ويساعد الإطار الجديد أيضا على توسيع نطاق الاستفادة من التمويل المرتفع على أساس وقائي[1].

1-3. تسهيل الصندوق الممدد (EFF):

عندما يتعرض بلد لمشكلات خطيرة متوسطة الأجل في ميزان المدفوعات بسبب مواطن ضعف هيكلية تتطلب وقتا لعلاجها، يقدم الصندوق مساعدة من خلال اتفاق في ظل تسهيل الصندوق الممدد، ومقارنة بالمساعدة بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA)، تتميز المساعدة من خلال التسهيل الممدد بوجود برنامج يغطي فترات أطول للعمل المشترك وإتمام السداد. [2]

1-4. خط الائتمان المرن (FCL) :

[1] **الصندوق واتفاقات الاستعداد الائتماني**، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/20/33/Stand-By-Arrangement، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/04/21، على الساعة 14:21.

[2] **تسهيل الصندوق الممدد**، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/20/56/Extended-Fund-Facility، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/04/21، على الساعة 18:23.

تم تصميم خط الائتمان المرن (FCL) لتلبية الطلب على الإقراض للوقاية من الأزمات وتخفيف الأزمات للبلدان التي لديها أطر سياسات قوية للغاية، وسجلات تتبع في الأداء الاقتصادي. تم إنشاء هذه الأداة كجزء من إصلاحات صندوق النقد الدولي لإقراض البلدان التي تواجه أزمة نقدية. وكان الهدف هو تكييف الإقراض مع الاحتياجات والظروف المتنوعة للبلدان الأعضاء. وحتى الآن، قدم خط الائتمان المرن دعما قيما لخمس دول وهي شيلي، كولومبيا، المكسيك، البيرو وبولندا، وساهم في تعزيز ثقة السوق خلال فترة المخاطر المتزايدة.[1]

1-5. خط الوقاية والسيولة (PPL):

يهدف خط الوقاية والسيولة (PLL) إلى توخي المرونة في تلبية احتياجات السيولة لدى البلدان الأعضاء التي يرتكز الاقتصاد فيها على أساسيات قوية ولكنه مشوب بقدر ضئيل من مواطن الضعف المتبقية التي تحول دون استفادة هذه البلدان من خط الائتمان المرن (FCL) . استخدم خط الوقاية والسيولة بلدان حتى الآن هما جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والمغرب[2].

الفرع الثاني: آليات التمويل الطارئة الموضوعة بحوزة الدول

ركز الصندوق جهوده على التمويل الطارئ خلال جائحة كورونا، حيث استجاب لعدد غير مسبوق من طلبات التمويل الطارئ من 102 بلدا. فقد قام الصندوق بمضاعفة حدود الاستفادة من تسهيلاته التي تتيح التمويل الطارئ، أي التسهيل الائتماني السريع (RCF) وأداة التمويل السريع (RFI) مما يسمح له بتلبية الطلب المتوقع على التمويل بحوالي 100 مليار دولار. ويتيح هذان التسهيلان للصندوق تقديم المساعدات الطارئة للبلدان الأعضاء دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل مع البلد العضو. وقد صدرت موافقة المجلس التنفيذي بسرعة قياسية على تقديم التمويل لأكثر من 20 بلدا.[3]

أي بلد عضو في الصندوق بإمكانه التقدم بطلب المساعدة الطارئة. وهناك بعض الشروط للحصول على الدعم بموجب التسهيل الائتماني السريع (RCF) وأداة التمويل السريع (RFI)، ومنها أن يكون دين البلد المعني عند مستوى يمكن الاستمرار في تحمله أو على مسار لبلوغ مستوى يمكن الاستمرار في تحمله، وأن تكون لديه احتياجات ملحة لتمويل ميزان المدفوعات، وأن يكون حريصا على تنفيذ السياسات الملائمة لمعالجة الأزمة.[4]

---

[1] **خط الإئتمان المرن**، متاح على الرابط https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/20/40/Flexible-Credit-Line، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/04/21، على الساعة 20:12.

[2] **خط الوقاية والسيولة**، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/20/45/Precautionary-and-Liquidity-Line، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/04/21، على الساعة 22:15.

[3] **صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19**، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/About/FAQ/imf-response-to-covid-19، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/04/21، على الساعة 09:03.

[4] **صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19**، مرجع سابق.

2-1. التسهيل الائتماني السريع لدى صندوق النقد الدولي (RFC):

يتيح التسهيل الائتماني السريع (RCF) مساعدات مالية ميسرة وسريعة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة. وقد أنشئ هذا التسهيل اعتمادا على الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ضمن إصلاحات أوسع نطاقا تهدف إلى تعزيز مرونة الدعم المالي المقدم من الصندوق وتطويعه بشكل أفضل لمختلف احتياجات البلدان منخفضة الدخل، بما في ذلك احتياجاتها وقت الأزمات. ويراعى في التسهيل الائتماني السريع التركيز على أهداف النمو والحد من الفقر في البلدان المعنية[1].

ويتاح التسهيل الائتماني السريع للبلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر"[*] عندما تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية ملحة، إذا كان تطبيق برنامج اقتصادي متكامل أمرا غير ضروري بسبب طابع الصدمة العابر والمحدود على سبيل المثال، أو غير ممكن لعدم توافر القدرات اللازمة أو بسبب الهشاشة في جوانب مختلفة من الاقتصاد المحلي. كما تقدم المساعدات المالية بموجب هذا التسهيل في شكل قرض مباشر. ورغم أنه يصرف في دفعة واحدة، فإن تكرار استخدامه ممكن في غضون أي فترة تبلغ ثلاث سنوات إذا كانت احتياجات ميزان المدفوعات ناشئة في الأساس عن صدمة مفاجئة وخارجية، أو كان للبلد المعني سجل أداء سابق في تطبيق سياسات اقتصادية كلية ملائمة.[2]

2-2. أداة التمويل السريع من صندوق النقد الدولي (RFI):

تقدم أداة التمويل السريع (RFI) مساعدات مالية عاجلة لكل البلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات ماسة. وقد أنشئت هذه الأداة في سياق عملية إصلاح أوسع نطاقا تهدف إلى زيادة مرونة الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق لتلبية الاحتياجات المتنوعة للبلدان الأعضاء. وتحل أداة التمويل السريع محل سياسة المساعدة الطارئة التي كان الصندوق يطبقها في مجموعة واسعة من الظروف[3].

تتيح أداة التمويل السريع مساعدات مالية عاجلة بمقدار محدود للبلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات ماسة ولكنها لا تحتاج إلى تنفيذ برنامج كامل. ويمكن أن تقدم الأداة الدعم لتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات الماسة، بما في ذلك ما ينشأ عن صدمات أسعار السلع الأولية، والكوارث الطبيعية، وحالات الصراع وما بعد انتهائها، والطوارئ الناشئة عن الهشاشة. وأداة التمويل السريع متاحة لكل البلدان الأعضاء، وإن كانت

---

[1] **التسهيل الائتماني السريع لدى صندوق النقد الدولي**، متاح على الرابط، https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/08/Rapid-Credit-Facility، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/04/21، على الساعة 11:30.

[*] **الصندوق الإستئماني للنمو والحد من الفقر**: آلية تمويل مقدمة من صندوق النقد الدولي متاحة للبلدان الأشد فقرا.

[2] **التسهيل الائتماني السريع لدى صندوق النقد الدولي**، مرجع سابق.

[3] **أداة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي**، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/19/55/Rapid-Financing-Instrument، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/04/22، على الساعة 09:23.

البلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر تستخدم على الأرجح تسهيلا مماثلا بشروط ميسرة، هو التسهيل الائتماني السريع (RCF). ولتلبية احتياجات التمويل الكبيرة والملحة لدى البلدان الأعضاء بسبب جائحة كوفيد-19، تم مؤقتا رفع حدود الاستفادة من خلال النافذة الاعتيادية لأداة التمويل السريع من 50% إلى 100% من حصة العضوية سنويا، ومن 100% إلى 150% من حصة العضوية على أساس تراكمي، بعد احتساب عمليات إعادة شراء القروض المجدولة. وتطبق حدود الاستفادة العليا لفترة ستة أشهر مبدئية، من 06 إبريل إلى 05 أكتوبر 2020، ويجوز التمديد بقرار من المجلس التنفيذي. وستظل حدود الاستفادة من خلال نافذة التمويل الكبيرة المخصصة للكوارث الطبيعية دون تغيير. وتعتمد حدود الاستفادة في الحالات المنفردة على احتياجات ميزان المدفوعات في البلد العضو، وقدرته على السداد، وقروضه القائمة من الصندوق، وسجل أدائه السابق فيما يتعلق باستخدام موارد الصندوق. وتقدم المساعدات المالية من خلال أداة التمويل السريع في صورة قروض مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات. ويتعين على البلد العضو الذي يطلب مساعدات مالية من خلال هذه الأداة أن يتعاون مع الصندوق ببذل جهود لحل مشكلات ميزان المدفوعات ووصف السياسات الاقتصادية العامة التي يقترح إتباعها.[1]

المطلب الثاني: تنسيق الاستجابة الدولية بخصوص أزمة تسيير الديون الناتجة

يبذل الصندوق جهدا دؤوبا لمنع حدوث أزمة مديونية، ولدعم بلدانه الأعضاء من خلال المشورة بشأن السياسات، والتمويل، وتنمية القدرات. ويواصل تقديم تخفيف لأعباء خدمة ديون البلدان الأفقر من خلال الصندوق لاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. ويعمل على تعزيز شفافية الدين عن طريق سياسة أقوى لحدود الدين، وتقديم المساعدة الفنية في إدارة الدين، كما يتعاون مع مجموعة العشرين لتمديد أجل مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين. ويدعم التنسيق وإعادة هيكلة الدين بين المدينين والدائنين من خلال تحليل إجراءات استعادة الدين إلى حدود مستدامة، واشتراط مشاركة كبيرة من الدائنين حتى يقدم مساعداته المالية.[2]

[1] **أداة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي**، مرجع سابق.

[2] كريستالينا غورغييفا، جيلا بازارباشيوغلو، رودا ويكس براون، **إصلاح تصميم الدين الدولي .. مطلب عاجل**، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/10/02/blog-reform-of-the-international-debt-architecture-is-urgently-needed، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/25، على الساعة 20:26.

الشكل (17): مستويات الدين والعجوزات

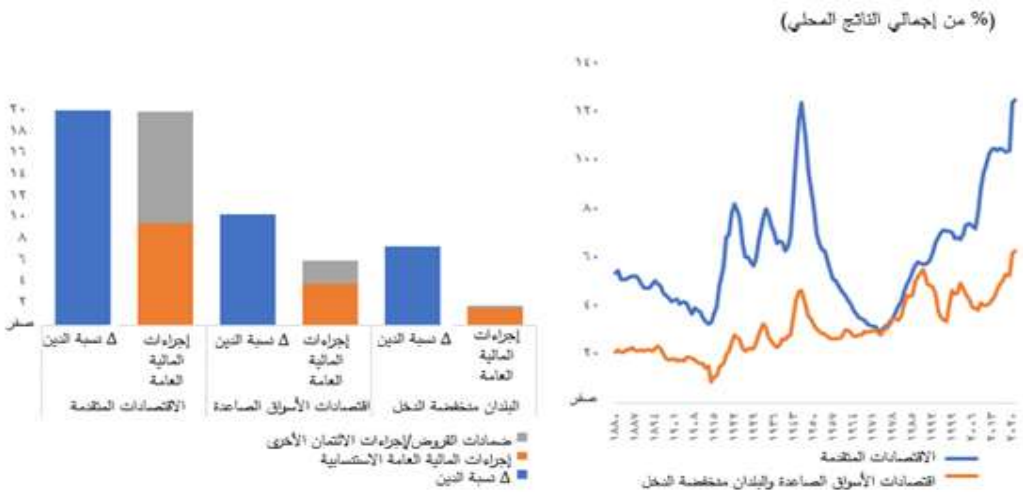

المصادر: قاعدة بيانات الدين العام التاريخية التابعة لصندوق النقد الدولي، وتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" التابع لصندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الرسم البياني الأيمن يشير إلى الدين التاريخي والمتوقع لعام 2020 في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على أساس عينة ثابتة قوامها 25 و 27 بلدا، على الترتيب، مرجحا بإجمالي الناتج المحلي حسب تعادل القوى الشرائية. ويشير الرسم البياني الأيسر إلى زيادة الدين المتوقعة لعام 2021 مقارنة بعام 2019 في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل تبعا لتعريفها الوارد في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، وكذلك إجراءات المالية العامة الأساسية التي أعلنتها الحكومات أو اتخذتها الاقتصادات المختارة لمواجهة جائحة كوفيد-19 حسب الوضع في سبتمبر 2020.

المصدر: صندوق النقد الدولي

من خلال ملاحظة الرسم البياني والأعمدة، يبدو واضحا بأن جائحة كورونا دفعت الدين إلى مستويات عالية جدا لم تبلغ من قبل.

الفرع الأول: تجميد الديون:

في تقرير عن الواقع الاقتصادي العالمي، تقول صحيفة "ليزيكو" (Les Échos) * الفرنسية إن التساهل في **إصدار السندات وزيادة الدين العام سيكون مرهقا بالنسبة للدول النامية على عكس الدول المتقدمة** التي استفادت من **معدلات الفائدة المنخفضة. ووفقا** لإحصائيات وكالة "فيتش" * **للتصنيف الائتماني، فإن مجموع فوائد قروض الدول النامية ستبلغ في عام** 2022 **قيمة فوائد قروض الدول الغنية نفسها، أي ما يناهز** 860 مليار دولار، رغم أن **مجموع ما اقترضته يبلغ ثلث قيمة قروض الدول الغنية فقط. وقد تسبب فيروس كورونا في ارتفاع قيمة الديون** الحكومية بمقدار 10 تريليونات دولار في عام 2020 **حسب تقديرات وكالة** "فيتش" لتصل إلى ما يناهز 77.8

* **ليزيكو**: هي جريدة تأسست سنة 1908 من طرف روبرت وإيميل سيرفان-سشريبر، مهتمة بأخبار الاقتصاد والمالية، ذات توجه ليبرالي، تصدر في فرنسا، نسختها اليومية متاحة على الأنترنيت، والأسبوعية على الورق تباع في الأكشاك.

* **وكالة فيتش أو مؤسسة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني**: هي شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة هيرست، وهي احدى ثلاث شركات تصنيف كبرى إلى جانب ستاندرد آند بورز و موديز.

تريليون دولار، أي ما يعادل 94% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما تظهر التقديرات أن متوسط الدين العام في الدول النامية يبلغ 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة الدين نفسها في الدول المتقدمة تقريبا.[1]

ومن جهة أخرى أشار البنك الدولي إلى أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شهدت زيادة كبيرة في ديونها بسبب اضطرارها إلى الاقتراض بشكل كبير لتمويل تكاليف الرعاية الأساسية وإجراءات الحماية الاجتماعية وحجم دين الدول المستوردة للنفط في المنطقة سيشكل نسبة يمكن أن تصل إلى 93% من إجمالي ناتجها المحلي في 2021.[2]

كما حذر أيضا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في حوار له مع صحيفة فاينانشيال تايمز من أزمة ديون عالمية بسبب وباء كورونا تهدد بموجة من الفقر والجوع والاضطرابات الاجتماعية والصراعات في الدول النامية حول العالم.[3]

قالت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغيفا إنها تتوقع تمديد برنامج الصندوق الخاص بتأجيل مدفوعات ديون الدول الفقيرة حتى نهاية عام 2021، وجاءت تصريحات المديرة العامة لصندوق النقد الدولي خلال منتدى للمؤسسة الدولية حول أزمة فيروس كورونا في الدول النامية، وكان وزراء المالية في مجموعة الدول العشرين قد أقروا من خلال بيان مشترك في الشهر الماضي تمديد مبادرة تجميد الديون للدول الفقيرة حتى يوم الثلاثين من يونيو عام 2021، وذلك بمبادرة من طرف صندوق النقد الدولي. وأوضحت غورغيفا أن الإنفاق الأفضل قيمة يتمثل في أن توجه البلدان أموالها خلال الأزمة الصحية لصالح الاستثمارات الرامية لتسريع توزيع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا. ومن المرتقب أن يساهم هذا الإجراء في دعم الموارد المالية الشحيحة للجهود الطبية الطارئة الحيوية، وغيرها من جهود الإغاثة اللازمة بينما تكافح هذه الدول آثار تبعات جائحة كورونا.[4]

---

[1] **بعد أزمة كورونا.. عبء الديون يثقل كاهل الدول النامية**، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/1/19/بعد-أزمة-كورونا-عبء-الديون-سيثقل-كاهل، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/04/27، على الساعة 09:14.

[2] **البنك الدولي: ديون بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتضخم جراء أزمة كورونا**، متاح على الرابط https://www.france24.com/ar/اقتصاد/20210403-البنك-الدولي-ديون-بلدان-الشرق-الأوسط-وشمال-أفريقيا-تتضخم-جراء-أزمة-كورونا، تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2021/04/28، على الساعة 10:45.

[3] **أزمة الديون العالمية تهدد بمزيد من الفقر والجوع في العالم النامي**، متاح على الرابط https://www.independentarabia.com/node/207341/اقتصاد/أزمة-الديون-العالمية-تهدد-بمزيد-من-الفقر-والجوع-في-العالم-النامي، تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2021/04/28، على الساعة 12:23.

[4] **صندوق النقد الدولي يتوقع تمديد تجميد ديون الدول الفقيرة**، SNRT news، متاح على الرابط https://api.snrtnews.com/article/sndwq-alnqd-aldwly-ytwq-tmdyd-tjmyd-dywn-aldwl-alfqyrt، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/25، على الساعة 18:43.

وأوضح وزراء مالية العشرين، أنه سيجري الالتزام بتطبيق مبادرة تجميد الديون، لتقديم أكبر دعم ممكن للدول المخولة للاستفادة منها، ويتعين على جميع الجهات المقرضة الرسمية تطبيق المبادرة بشفافية وبشكل كامل.[1]

الفرع الثاني: تخفيف مستهدف لأعباء الديون لأشد الفئات ضعفا:

حثت جماعة ضغط ومنظمات خيرية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدائنين من القطاع الخاص على مساعدة الدول الأشد فقرا التي تمر بأزمة جراء فيروس كورونا من خلال إرجاء دفع أقساط الديون. وتأتي الدعوات قبل يوم من اجتماع مقرر لمجوعة عمل مكلفة من مجموعة العشرين بالاستجابة لمواجهة الدول النامية لجائحة كورونا، ودعت حملة لتخفيف أعباء الدين تدعى "اليوبيل"* إلى التأجيل الفوري لأقساط ومستحقات الديون على 69 دولة فقيرة حتى نهاية العام بما يشمل الاستحقاقات. وقدرت أن ذلك سيخفف أعباء تصل إلى 25 مليار دولار عن تلك الدول، ودعت أيضا إلى أن يكون أي تمويل إضافي أو تخفيف لأعباء الديون دون شروط مثل فرض إجراءات تقشف، وأن تقر مجموعة العشرين قواعد طارئة تمنع مقاضاة مقرضي القطاع الخاص للدول الفقيرة. وقالت مديرة حملة اليوبيل، بأن الدول النامية تمر بصدمة اقتصادية غير مسبوقة، وفي ذات الوقت تواجه حالة طوارئ صحية عاجلة. ولقد كان صندوق النقد الدولي من بين الجهات التي تضغط بالفعل من أجل تطبيق الإجراءات التي تدعو لها جماعات مثل اليوبيل.[2]

الفرع الثالث: إصلاح تصميم الدين:

جاء على لسان مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغيفا أن إصلاح تصميم الدين يتبغي ان يشمل ثلاثة جوانب مهمة وهي:[3]

أولا: ينبغي أن يواصل الدائنون والمدينون تعزيز البنود التعاقدية للمساعدة على تحجيم الاضطرابات الاقتصادية التي تنشأ حين يمر المدينون بمشكلات. وقد نجح الصندوق وأطراف أخرى في تشجيع اعتماد شروط معززة للإجراء الجماعي في السندات الدولية. ولكن لا يزال يتعين القيام بالمزيد في هذا الصدد، فثمة حاجة لشروط مماثلة لتيسير إعادة الهيكلة المنظمة للديون التي لا تتخذ هيئة سندات. ومما يمكن أن يساعد أيضا استخدام شروط تنص على

---

[1] خالد المنشاوي، **"العشرين" تجمد سداد دين الدول النامية حتى يونيو 2021**، INDEPENDENT عربية، متاح على الرابط https://www.independentarabia.com/node/168546/اقتصاد/العشرين-تجمد-سداد-دين-الدول-النامية-حتى-يونيو-2021، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/25، على الساعة 18:54.

* **حملة اليوبيل للديون:** هي ائتلاف من المنظمات الوطنية والجماعات المحلية في جميع أنحاء المملكة المتحدة، وتدعو إلى إلغاء الديون الجائرة والغير قابلة للسداد لأفقر البلدان. وقد عرفت أيضا باسم تحالف اليوبيل للديون ويركز على ديون البلدان النامية.

[2] **مطالبات بتخفيف أعباء الديون عن الدول الفقيرة المتضررة من كورونا**، RT online، متاح على الرابط https://arabic.rt.com/business/1101585- كورونا-أزمة-اقتصاد-القروض/، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/25، على الساعة 19:48.

[3] كريستالينا غورغييفا، جيلا بازارباشيوغلو، رودا ويكس براون، **إصلاح تصميم الدين الدولي .. مطلب عاجل**، مرجع سابق.

تعليق مدفوعات الدين أو تعليق خدمة الدين تلقائيا، كما يحدث في حالة الكوارث الطبيعية وغيرها من الصدمات الاقتصادية الكبيرة.

ثانيا: ينبغي زيادة شفافية الديون. فبدون معرفة ما تدين به البلدان بالفعل وبأي شروط، يتعذر على الدائنين اتخاذ قرارات إقراض مستنيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف يحجمون عن المشاركة في عمليات إعادة الهيكلة إذا لم يكونوا على علم بالشروط التي قدمها الدائنون الآخرون.

ثالثا: ينبغي أن يتفق الدائنون الثنائيون الرسميون على منهج مشترك للتعامل مع إعادة هيكلة الديون الثنائية الرسمية. وينبغي أن يكون هذا المنهج مقبولا من أعضاء نادي باريس والدائنين الآخرين. ومن الممكن أن تتضمن عمليات إعادة الهيكلة صحيفة شروط موحدة تتطلب من المدين الإفصاح عن ديونه بشفافية والسعي لعقد اتفاقيات إعادة هيكلة مع كل دائنيه سواء الرسميين أو المنتمين للقطاع الخاص، وذلك بشروط متماثلة. ويسعى هذا المنهج لضمان تبادل المعلومات والاقتسام العادل للأعباء بين كل الدائنين، وبهذا فمن المرجح أن يؤدي إلى زيادة المشاركة ويجنب فترات التأخير المكلفة.

المطلب الثالث: خطة التعافي الاقتصادي المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي

اختتم قادة دول مجموعة السبع يوم الأحد 13 جوان 2021 قمتهم المنعقدة في بريطانيا، والتي تصدر جدول أعمالها بحث سبل إنهاء جائحة كوفيد-19 وتأمين التعافي العالمي. ومن أبرز ما اتفق عليه توزيع مليار جرعة لقاح ضد فيروس كورونا عالميا خلال العام المقبل والعمل مع القطاع الخاص ومجموعة العشرين ودول أخرى من أجل زيادة المساهمة على مدى القريب. وقال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، خلال مؤتمر صحفي في ختام القمة بأنه قد طالب نظراءه بالمساعدة في تحضير الجرعات اللازمة وتوفيرها من أجل تلقيح العالم بحلول نهاية عام 2022، مضيفا أن قادة الدول السبع تعهدوا بتوفير أكثر من مليار جرعة عبر التمويل أو آلية "كوفاكس".[*] من جهة أخرى قال رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال في رسالة مصورة بثها على تويتر، أن ضمان القدرة على تلبية الطلب على اللقاحات هي الأولوية حاليا، وأن على الإتحاد الأوروبي تولي زمام القيادة، مشيرا إلى انضمام شركاء لتسريع إنتاج اللقاحات وتوزيعها في أنحاء العالم.[1]

ولقد اتضحت الرؤية للجميع بأن تحقيق التعافي على نطاق واسع بما يشمل الجانب الاقتصادي لن يتأتى دون إنهاء الأزمة الصحية. والحصول على اللقاح والذي يمثل مفتاح تحقيق الغايتين كلتيهما. ونظرا للتقدم الباهر

---

[*] **كوفاكس:** المبادرة العالمية الوحيدة التي تعمل مع الحكومات والمصنعين لضمان إتاحة اللقاحات المضادة لكوفيد-19 على نطاق العالم للبلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض على السواء.

[1] **اختتام قمة السبع.. توافق على مواجهة الصين وروسيا وتوزيع لقاحات كورونا والتصدي للتغير المناخي**، موقع الجزيرة الإخبارية، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net/news/2021/6/13/قمة-السبع، تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2021/06/20، على الساعة 09:20.

المحرز على مستوى تطوير اللقاح. فقد تم التوصل إلى لقاحات متعددة في وقت قياسي. ولكن في الوقت الحالي أصبح العالم يسير بشكل متزايد نحو جائحة مزدوجة المسار، حيث أغنى البلدان تحصل على اللقاح وأفقر البلدان متروكة خلف الركب. ففي حين البلدان الثرية تقوم ببحث إمكانية نشر جرعات معززة من اللقاح لحماية سكانها، فإن الغالبية الساحقة من سكان البلدان النامية بل حتى العاملين الصحيين في الصفوف الأمامية لم يتلقوا الجرعة الأولى. ويشتد الأمر في البلدان المنخفضة الدخل التي تلقت أقل من 1% من اللقاحات المقدمة حتى الآن. وقد عرض الصندوق مقترح خطة تستند إلى العمل الجاري الذي تضطلع به المنظمة وشركاؤها في إطار مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-19 وبرنامجها العالمي لإتاحة اللقاحات كوفاكس، فضلا عن عمل مجموعة البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وجهات أخرى كثيرة. وخطة التعافي التي قدرت ميزانيتها بمبلغ 50 مليار دولار أمريكي، تساهم في تسريع وتيرة إنهاء الجائحة في العالم والحد من حالات الإصابة بالعدوى والوفيات، وتسرع خطى التعافي الاقتصادي، وتولد نحو 9 تريليونات دولار أمريكي من الإنتاج العالمي الإضافي بحلول عام 2025. كما أن الجميع رابح في هذه الخطة علما أن نحو 60% من المكاسب ستجنيها الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، في حين أن 40% من هذه المكاسب سيستفيد منها العالم المتقدم، ناهيك عما سيعود من منافع لا تقدر بثمن على صحة الناس وحياتهم.[1]

وتشمل الخطة المقترحة على ثلاثة أهداف أساسية :[2]

1. **تطعيم المزيد من الأفراد بوتيرة أسرع من ذي قبل:** بهدف تطعيم 30% على الأقل من السكان في جميع البلدان بحلول نهاية عام 2021 أو رفع هذه النسبة إلى 40% من خلال اتفاقات أخرى وزيادة الاستثمارات، وقد تصل إلى 60% بحلول النصف الأول من عام 2022. ولتحقيق هذا الهدف يتوجب:
   - توفير تمويل إضافي للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.
   - تخصيص جزء كبير منه في شكل منح وتمويل ميسر.
   - إيصال اللقاحات عاجلا إلى مستحقيها من الأفراد.
   - التبرع فورا بالجرعات للبلدان النامية، ويجب أن يتزامن ذلك مع خطط وطنية لنشر اللقاح، بطرق مختلفة منها مرفق كوفاكس.
   - إقامة تعاون تجاري لضمان تدفقات حرة عبر الحدود وزيادة إمدادات المواد الأولية واللقاحات الجاهزة.
2. **التأمين ضد مخاطر الخسارة:** الناجمة مثلا عن ظهور متحورات جديدة قد تتطلب جرعات معززة، مما يتطلب:
   - ضرورة الاستثمار في تعزيز قدرة إنتاج اللقاح.

---

[1] كريستالينا غورغييفا وآخرون، **التزام جديد بالإنصاف في إتاحة اللقاح وبدحر الجائحة، صندوق النقد الدولي**، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/06/01/a-new-commitment-for-vaccine-equity-and-defeating-the-pandemic، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/21، على الساعة 09:23.

[2] كريستالينا غورغييفا وآخرون، مرجع سابق.

- تنويع الإنتاج بحيث يشمل الأقاليم التي تفتقر حاليا إلى القدرة على الإنتاج.
- تقاسم التكنولوجيا والدراية.
- زيادة الترصد الجينومي والرقابة على سلسلة الإمداد.
- وضع خطط للطوارئ للتعامل مع طفرات الفيروس واضطرابات الإمداد.
- إزالة العراقيل أمام توسيع نطاق الإمدادات.
- استثمار البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل قدراتها الخاصة بالتصنيع المحلي.

3. **المبادرة فورا إلى تعزيز التدابير:** عن طريق:

- زيادة الاختبارات وتتبع المخالطين.
- زيادة إمدادات الأكسجين وتقوية التدابير العلاجية وتدابير الصحة العامة.
- زيادة توزيع اللقاحات وتعزيز مبادرة تسريع الإتاحة.

وبالنسبة للتكلفة المقدرة بـ 50 مليار دولار أمريكي، فسيكون مبلغ 35 مليار دولار على الأقل من المنح، ومجموعة العشرين قد أقرت بأهمية المساهمة بمبلغ تمويل إضافي بنحو 22 مليار دولار أمريكي لمبادرة تسريع الإتاحة في عام 2021، كما أنه وجب وجود تمويل إضافي بنحو 13 مليار دولار أمريكي لإمدادات اللقاح في عام 2022 وزيادة الاختبارات والعلاجات والترصد، أما حوالي 15 مليار دولار أمريكي المتبقية من خطة التمويل العام فيمكن أن تأتى من الحكومات الوطنية بدعم من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومنها البنك الدولي الذي خصص مبلغ 12 مليار دولار أمريكي لتيسير تمويل حملات التطعيم. فالخطة تقتضي القيام بجميع الاستعدادات والإجراءات مقدما في أسرع وقت ممكن بدلا من التعهدات التي قد يتباطأ تنفيذها. وتقتضي الخطة أيضا تنسيق الجهود العالمية، استنادا إلى الشفافية التامة في عملية الشراء والتسليم. فنجاح الإستراتيجية يتوقف على العمل المتناغم للأطراف كافة من القطاع العام، القطاع الخاص، الهيئات المالية الدولية والمؤسسات الخيرية. وتخصيص 50 مليار دولار أمريكي لإنهاء الجائحة سيكون أفضل استثمار للأموال العامة، وسيعود بمنافع إنمائية ويعزز النمو والرفاه في العالم[1]، كون التعافي الاقتصادي أو التعافي على نطاق واسع على مختلف الأصعدة غير ممكن في ظل غياب التعافي من جائحة كوفيد-19، وسيمد ضخ هذا المبلغ أيضا النمو الاقتصادي بزخم أكبر في العالم بأسره كون الخطة تعمل على التعافي الاقتصادي، وتولد نحو 9 تريليونات دولار أمريكي من الإنتاج العالمي الإضافي بحلول عام 2025.[2]

---

[1] كريستالينا غورغييفا وآخرون، مرجع سابق.

[2] **خريطة طريق جديدة للصحة والتجارة والشؤون المالية بتمويل قدره 50 مليار دولار أمريكي من أجل إنهاء الجائحة وضمان التعافي العالمي**، الأمم المتحدة، متاح على الرابط https://www.who.int/ar/news/item/20-10-1442-new-50-billion-health-trade-and-finance-roadmap-to-end-the-pandemic-and-secure-a-global-recovery، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/21، على الساعة 12:02.

وهذا ما أكد عليه رؤساء الوكالات الأربع، صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية.

المطلب الرابع: نظرة صندوق النقد الدولي لآفاق الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كوفيد-19

لا تزال الآفاق العالمية محاطة بقدر كبير من عدم اليقين بعد مرور عام على بداية الجائحة. ومما يثير القلق ظهور سلالات الفيروس المتحورة الجديدة وتراكم الخسائر البشرية من جراء الجائحة، في الوقت الذي تتزايد فيه تغطية اللقاحات وتبعث شعورا بالتفاؤل هناك تباعد في مسارات التعافي الاقتصادي بين البلدان والقطاعات، مما يعكس التفاوت في الاضطرابات الناجمة عن الجائحة ومدى الدعم المقدم من السياسات لمواجهتها. ولا تعتمد الآفاق المرتقبة على نتيجة المعركة بين الفيروس واللقاحات فحسب إنما ترتهن أيضا بمدى قدرة السياسات الاقتصادية المطبقة في ظل درجة عالية من عدم اليقين على الحد بصورة فعالة من الضرر الدائم المترتب على هذه الأزمة غير المسبوقة.[1]

بعد انكماش قدر بنحو 3.3% في سنة 2020، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بـ 6٪ في سنة 2021 ثم ينخفض إلى 4.4% في سنة 2022، ويقل الانكماش المسجل في عام 2020 عن المتوقع في عدد أكتوبر 2020 من "تقرير آفاق الاقتصاد العالمي"* بنسبة 1.1 نقطة مئوية، مما يدل على زيادة نتائج النمو في النصف الثاني من العام عما أشارت إليه التوقعات، وذلك بالنسبة لمعظم المناطق بعد تخفيف إجراءات الإغلاق العام ومع تكيف الاقتصادات مع طرق العمل الجديدة. وتزيد توقعات سنة 2021 و2022 بمقدار 0.8 و 0.2 نقطة مئوية عما ورد في عدد أكتوبر 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن ينخفض النمو العالمي إلى 3.3% على المدى المتوسط انعكاسا للأضرار المتوقعة في إمكانات الإمداد باللقاح ومؤثرات أخرى بما في ذلك انخفاض معدل نمو القوى العاملة لأسباب تتعلق بالشيخوخة في الاقتصادات المتقدمة وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة. وبفضل استجابة السياسات غير المسبوقة، من المرجح أن يترك الركود المصاحب لجائحة كوفيد-19 ندوبا أقل مما تركته الأزمة المالية العالمية في عام 2008 غير أن بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل تعرضت لضرر أكبر ومن المتوقع أن تتكبد خسائر أشد فداحة على المدى المتوسط.[2]

---

[1] **الاقتصاد العالمي على أقدام أكثر ثباتا ولكن مع تباعد مسارات التعافي وارتفاع عدم اليقين**، صندوق النقد الدولي، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2021/03/23/world-economic-outlook-april-2021، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/22، على الساعة 09:12.

* **تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:** هو دراسة استقصائية من إعداد خبراء الصندوق وتنشر مرتين سنويا، في الربيع والخريف، وهذا التقرير من إعداد خبراء الصندوق.

[2] **آفاق الاقتصاد العالمي أفريل 2021: ملخص واف**، صندوق النقد الدولي، ص01، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2021/03/23/world-economic-outlook-april-2021، تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/22، على الساعة 09:12.

الجدول (07): آخر توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لأفريل 2021

(إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير السنوي %)	تقديرات	توقعات	
	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الناتج العالمي	-٣,٥	٥,٥	٤,٢
الاقتصادات المتقدمة	-٤,٩	٣,٤	٣,١
الولايات المتحدة	-٣,٤	١,٥	٢,٥
منطقة اليورو	-٧,٢	٢,٤	٣,٦
ألمانيا	-٥,٤	٥,٣	٣,١
فرنسا	-٩,٠	٥,٥	٤,١
إيطاليا	-٩,٢	٠,٣	٣,٦
إسبانيا	-١١,١	٩,٥	٤,٧
اليابان	-٥,١	١,٣	٢,٤
المملكة المتحدة	-١٠,٠	٥,٤	٥,٠
كندا	-٥,٥	٦,٣	٤,١
اقتصادات متقدمة أخرى	-٢,٥	٦,٣	٣,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	-٢,٤	٣,٦	٥,٠
آسيا الصاعدة والنامية	-١,١	٣,٨	٥,٩
الصين	٢,٣	١,٨	٥,٦
الهند	-٨,٠	٥,١١	٦,٨
آسيان-٥	-٣,٧	٢,٥	٦,٠
أوروبا الصاعدة والنامية	-٢,٨	٠,٤	٣,٩
روسيا	-٣,٦	٠,٣	٣,٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-٧,٤	١,٤	٣,٩
البرازيل	-٤,٥	٦,٣	٢,٦
المكسيك	-٨,٥	٣,٤	٢,٥
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	-٣,٢	٠,٣	٤,٢
المملكة العربية السعودية	-٣,٩	٦,٢	٤,٠
إفريقيا جنوب الصحراء	-٢,٦	٢,٣	٣,٩
نيجيريا	-٣,٢	٥,١	٢,٥
جنوب إفريقيا	-٧,٥	٨,٢	١,٤
للتذكرة			
البلدان النامية منخفضة الدخل	-٠,٨	١,٥	٥,٥

المصدر: صندوق النقد الدولي

نلاحظ من خلال توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للأسواق الصاعدة والنامية يواصل الارتفاع في السنتين 2021، 2022 بـ 3.6% و5% على التوالي، في حين توقعات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للأسواق المتقدمة يرتفع في سنة 2021 إلى 3.4% وينخفض في سنة 2022 إلى 3.1%

ستتوقف التطورات المستقبلية على مسار تطور جائحة كوفيد-19، بما في ذلك ما إذا كانت السلالات الجديدة من فيروس كوفيد-19 ستتأثر باللقاحات أم ستتسبب في إطالة أمد الجائحة وكذلك مدى قدرة الاقتصاد على

التكيف. وتبعا لهذه العوامل المؤثرة وتفاعلها، ستتحدد وتيرة التعافي. والخلاصة هي أن التقديرات التي توصل إلها صندوق النقد تشير إلى توازن المخاطر على المدى القصير وميلها إلى تجاوز التوقعات في المستقبل الأبعد. وبالنظر إلى عدم اليقين الكبير الذي يلوح في الأفق تزيد الحاجة إلى تعديل دعم السياسات وجعلها مرنة وذلك في جميع المجالات.[1]

[1] **آفاق الاقتصاد العالمي أفريل 2021: ملخص واف**، صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص2-3.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أنه رغم نجاعة معظم السياسات الاقتصادية المتبناة من طرف الدول لمواجهة آثار جائحة كوفيد-19 إلا أنها كانت بحاجة ماسة إلى تدخلات صندوق النقد الدولي بصفته مؤسسة تابعة للأمم المتحدة أنشئ بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي العالميين، وقد برز الدور الفعال لهذا الأخير خلال أزمة جائحة كورونا من خلال تقديم المساعدات المالية وتوجيه سياسات الحكومات بما يتماشى مع الأوضاع التي يعيشها كل بلد، وبرز دوره أكثر من خلال سياساته التي اتخذها لمواجهة الوباء وكذلك الأزمة الاقتصادية الناتجة عنه، إضافة إلى نظرته الاستشرافية إلى آفاق الاقتصاد العالمي التي تعطي حكومات الدول فكرة عما هو قادم وتتخذ بذلك احتياطاتها وتنتهج سياسات أكثر جدوى في مواجهة الجائحة.

الخاتمة العامة

من خلال هاته الدراسة التي ألقت الضوء على تعاون صندوق النقد الدولي مع حكومات الدول على إثر تفشي جائحة كورونا، يتبين لنا مدى أهميته الدور الذي لعبه الصندوق في الإشراف على عملية الحد والتخفيف من الآثار الاقتصادية العالمية للجائحة، عن طريق آليات التمويل التي أتاحها لدوله الأعضاء وخاصة الطارئة منها، إضافة إلى خطة التعافي المقترحة من طرفه والتي لاقت استحسانا عند معظم حكومات الدول وخاصة مجموعة السبع ومجموعة العشرين .

كذلك دعمه للتكنولوجيا المالية والتوسع في استخدام الخدمات الإلكترونية عبر اقتصاديات العالم بما فيها الدول النامية والفقيرة، والحث على العمل بها كونها الطريق الوحيد للمعاملات المالية في ظل الجائحة واحترام إجراءات التباعد الكاسرة لسلسلة انتشار الفيروس .

وأيضا تنسيقه مع هيئة الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي، المنظمة العالمية للأغذية وباقي الاتحادات والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية، لتقديم استجابة عالمية شاملة في محاولة للحد من آثار الجائحة على جميع الأصعدة والميادين.

ورغم المجهود الذي يقوم به صندوق النقد الدولي بهدف مواجهة جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية المرافقة لها، إلا أن مدى نجاح مساعيه غير واضح بعد في الوقت الحالي، كون بداية الأزمة لم يمر عليها سوى سنة واحد فقط، مما يجعل رؤية مستقبل الاقتصاد العالمي غير واضحة المعالم خاصة مع تطور فيروس كوفيد-19 وظهور متحورات جديدة، كما أن وتيرة اللقاح الضرورية لفتح واسع للاقتصاد العالمي تسير بسرعات متفاوتة ما بين دول و مناطق العالم، والأكيد أن تعافي الاقتصاد العالمي وقطاعاته المختلفة (السياحة، النقل، السفر، الخدمات....) مرتبط بتلقيح شامل لسكان العالم .

أولا- اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:**

ظهر فيروس كورونا المستجد بووهان في الصين وانتشر بسرعة في مختلف بلدان العالم وأطلقت عليه تسمية الجائحة في فترة قصيرة، مما دفع ببلدان العالم اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية وإتباع سياسات معينة بهدف احتواء هذه الجائحة والحد من انتشارها، لكن سياسات العزل والحجر بهدف الوقاية وأيضا بعض السياسات التدعيمية الخاصة بالفئات الفقيرة والضعيفة الدخل وكذلك استجابة المنظمات الدولية لم تكن ناجحة نسبيا في محاصرته، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن: "جائحة كورونا انتشرت بسرعة في العالم وسياسات احتوائها لم تكن فعالة."

- **الفرضية الثانية:**

منذ بداية انتشار فيروس كورونا المستجد وبلدان العالم في حالة إغلاق شبه تام، مما عطل المبادلات التجارية، الصناعة، السياحة، ومختلف القطاعات الاقتصادية المحورية، وهذا ما جعل الاقتصاد العالمي يدخل في وضعية تراجع في فترة قصيرة يغذّيها الإغلاق الكبير و أزمة النفط المعاكسة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية والتي تنص على أن: "جائحة كورونا دفعت بالاقتصاد العالمي إلى وضعية انكماش محسوس".

- **الفرضية الثالثة:**

إن آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي كانت كبيرة بحيث خلقت أزمة اقتصادية عالمية غير مسبوقة مؤثرة بذلك على مختلف القطاعات، والأهم على أسعار المواد الأولية الإستراتيجية كسعر النفط، بسبب انهيار الطلب العالمي و تخمة العرض نتيجة إغلاق الاقتصاد العالمي ونشاطاته كإجراء صحي لمحاصرة الجائحة، مما جعل أرقام ومؤشرات هذا الأخير وأسعاره تتراجع و تنهار إلى السالب في فترة ما من عام 2020، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة والتي تنصّ على أنه: "لم تكن لجائحة كورونا آثار مباشرة على وضعية السوق النفطي العالمي."

- **الفرضية الرابعة:**

لقد لعب صندوق النقد الدولي دورا هاما في مواجهة الآثار المترتّبة عن جائحة كورونا عالميا، وذلك عن طريق السياسات التي اتبعها بهدف تسهيل الظروف أمام تعافي اقتصاد العالم، وسعيا لذلك قام بانتهاج سياسات تمويلية بعيدة عن السياسات التقليدية المعتادة كون الأزمة الناشئة عن جائحة كورونا سببت أضرار كبيرة ومعالجة آثارها تتجاوز استخدام أدوات التمويل التقليدية وخاصة مع تفشي أزمة الديون، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة والتي تنص على أن: "صندوق النقد الدولي قد استخدم أدواته التمويلية التقليدية في مواجهة آثار الجائحة عالميا. "

ثانيا – نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى بعض النتائج من أهمها :

1. فيروس كورونا المستجد ظهر في الصين وانتشر إلى باقي أنحاء العالم في فترة وجيزة وأصبح جائحة عالمية.
2. جائحة كورونا سببت العديد من الآثار على مستوى العالم شملت مختلف النواحي: الصحية، السياسية، الاقتصادية، وعلى التعليم والأمن الغذائي، ولقد كانت الآثار وخيمة وتحولت إلى أزمة بمعنى الكلمة لم يشهدها العالم من قبل.
3. استجابة العالم أجمع ومحاولة التصدي للجائحة من خلال الاستجابات الفردية من طرف الدول مرفوقة باستجابات جماعية من طرف المنظمات الدولية.
4. أثّرت جائحة كورونا على اقتصادات العالم بشكل كبير، و كانت سببا مباشرا في دخوله في أزمة اقتصادية غير مسبوقة.
5. كانت قطاعات السياحة والسفر والنقل والخدمات التقليدية المعتمدة على التواصل المادي و الإنساني بصفة عامة، هي الخاسر الرئيسي من انتشار الجائحة بسبب إجراءات التباعد الجسدي والإغلاق والحجر الصحي، بالمقابل انفجرت المعاملات المالية والتجارية والخدماتية الالكترونية وكل نشاط اقتصادي يعتمد على شبكة الانترنت، فرفقة مصنعي الأجهزة والعتاد الطبي وصانعي اللقاحات تعتبر هاته القطاعات المستفيد الاقتصادي الرئيسي من الجائحة .

6. تسببت جائحة كورونا بخسارة كبيرة بالنسبة للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط، بسبب انهيار الأسعار في ظل ضعف حركة المبادلات التجارية ونقص الطلب على المواد الأولية.
7. صندوق النقد الدولي منظمة تابعة للأمم المتحدة أنشئ بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي العالميين.
8. يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم مساعدات لبلدانه الأعضاء عن طريق التمويل، الاستشارة التقنية والمساعدة على وضع برامج دعم لتحقيق الاستقرار وتعديل الاختلالات على مستوى الاقتصاد.
9. تبنّت الدول خطط دعم مالي لمختلف القطاعات وكذلك لسياسات نقدية توسعية، كما دعمت انتشار وتوسع خدمات التكنولوجيا المالية والإلكترونية وتسهيل الحصول عليها.
10. اعتماد صندوق النقد الدولي لآليات تمويلية اعتيادية وأخرى طارئة وإتاحتها لبلدانه الأعضاء، إضافة إلى تنسيق الاستجابة الدولية بهدف تسيير أزمة الديون الناتجة عن الجائحة، وذلك سعيا منه لمواجهة تفشى الوباء والأزمة الاقتصادية الناجمة عنه.
11. تبنّي صندوق النقد الدولي لخطة تعافي صحي واقتصادي، ووضعه لتوقعات وسيناريوهات ترصد آفاق الاقتصاد العالمي في ظل استمرار جائحة كورونا والوتيرة البطيئة لعملية التلقيح عالميا .

ثالثا– مقترحات الدراسة:

اعتمادا على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح ما يلي :

1. وجوب إسراع صندوق النقد الدولي في تقديم يد المساعدة والتمويل وخاصة للدول الفقيرة، لإزالة الفروقات في القدرة على تطبيق السياسات الوقائية، والذي من شأنه تجنب حدوث تذبذب في التعافي العالمي على جميع الأصعدة، تحسبا لحدوث جائحة أخرى مستقبلا أو استمرار الجائحة الحالية.
2. وجوب وضع خطط وطنية وإقليمية معدة مسبقا وسياسات لمواجهة الأزمات الاقتصادية لحظة التنبؤ بها، كالأزمة الاقتصادية و الأزمة النفطية المعاكسة الناتجة عن جائحة كورونا، وذلك حتى تكون الاستجابة سريعة والآثار مخفّفة و التعافي في أقرب وقت .
3. العمل على إصلاح النظام الاقتصادي العالمي الحالي، وجعله مرنا بحيث يتماشى مع حدوث الأزمات الاقتصادية خاصة الناتجة عن أوبئة عالمية كجائحة كورونا.

آفاق الدراسة:

في الأخير نقترح كآفاق للدراسة ما يلي:

1. آثار أزمة كورونا على التجارة العالمية.
2. الآثار الاقتصادية لازمة كورونا على الدول المنتجة والمصدرة للبترول.
3. إجراءات مواجهة الإتحاد الأوروبي لآثار جائحة كورونا.

المراجع

المراجع:

أولا: الكتب

- أحمد حاتم الناظول، **انخفاض التجارة المالية 21% للربع الثاني جراء كورونا.**
- أحمد يوسف الشحات، **الأزمة المالية في الأسواق الناشئة**، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001.
- الوليد أحمد طلحة، **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية**، 2020.
- بسام الحجار، **نظام النقد العالمي وأسعار الصرف**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
- حسن خلف قليح، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، 2001.
- عبد الرحيم بودلال، **الالتزام بالحجر الصحي بين الامتثال لتعاليم الدين والامتثال لتعاليم العلم: قراءة في حالات**، ضمن مجموعة مؤلفين، الزمن الوبائي: دراسة في الدين والفلسفة والفكر، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، المغرب، 2020.
- عادل أحمد حسين، مجدى محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005.
- عبد الله كوعلي، **مدى صمود قيمة التضامن الإنساني أثناء جائحة كورونا، الزمن الوبائي: دراسات في الدين والفلسفة والفكر**، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، المغرب 2020.
- غازي عبد الرزاق، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان.
- كنزي سيرج، **التجارة العالمية في أزمة كورونا**، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية وحدة الدراسات الاقتصادية مصر، 2021.
- محمد حيدر، **تداعيات وباء كورونا على الاقتصاد العالمي**، مركز صنع السياسات للدراسات، تركيا، 2020.
- نوران حسن، **جائحة كورونا والعنف المنزلي**، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2020.

ثانيا: المذكرات

- أسامة محمد، **صندوق النقد الدولي كمصدر التمويل**، ديبلوم الدراسات الضريبية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر.
- برباص الطاهر، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر 2009.
- بن منصور نجيم، **الأزمات المالية العالمية والمهام الجديدة لصندوق النقد الدولي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر 2009.
- هبال نجاة، **دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية دراسة حالة اليونان**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.

- ودنان عبد الله، **آليات المؤسسات النقدية في مواجهة الأزمات المالية الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر، 2015.

ثالثا: المجلات

- آسيا كسور، **دور سلطة الضبط الإجتماعي على فعالية التباعد الإجتماعي في ظل جائحة كوفيد19**، مجلة النمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد08، العدد01، جامعة البليدة02، الجزائر، 2020.
- العبسي علي، تجانية حمزة، **تداعيات فيروس كورونا: الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف1، الجزائر، 2020.
- الوليد أحمد طلحة، **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**، دار النشر، 2020.
- أمين برفود، **تأثير الحجر الصحي على العلاقات الأسرية، "العنف ضد الزوجة نموذجا"**، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد04، المغرب، 2020.
- بشرى مزور، **العنف الأسري في ظل فترة الحجر الصحي، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، العدد04، الرباط، 2020.
- بلعسل بنت نبي ياسمين، عمروش الحسين، **تداعيات جائحة كورونا على الأمن الغذائي**، مجلة المشكاة في التنمية الاقتصاد والقانون، المجلد 05، العدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس بالمدية، السنة 2020.
- بن زكوة العونية، **تداعيات أزمة كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي: قراءة في المؤشرات الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 03، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 2020.
- بن عيشوبة رفيقة، صدقاوي صورية، بزارية أمحمد، **التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2021.
- بوفلجة غيات، **دور الرفاه النفسي في تدعيم الحصانة النفسية والجسدية لمواجهة وباء كوفيد–19**، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، العدد10، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020.
- دافيد در سيكول، **ما هو صندوق النقد الدولي**، ترجمة محمد حسين يوسف، جريدة الأولى الاقتصادية، الأعداد 143، 146، 1996.
- زينب البقري، **الآثار المجتمعية لجائحة كورونا على العلاقات والتفاعلات داخل المجتمعات**، قضايا ونظريات، العدد19، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، القاهرة، 2020.
- عبد الحق زياني، **المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الإقتصادية في ظل جائحة كورونا**، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، العدد03، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020.

- علي توفيق الصادق، **قراءة في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي**، صحيفة الخليج.
- غيث طلال فايز المجالي، **التداعيات الاقتصادية والسياسية لجائحة كورونا المستجد على النظام السياسي والاقتصادي الدولي**، دفاتر السياسة والقانون، المجلد13، العدد01، جامعة مؤتة، الأردن، 2020.
- فاطمة الزهراء خانة، **تأثيرات الحجر الصحي على وضعية المرأة داخل الأسرة**، مجلة الباحث للأبحاث والدراسات القانونية والقضائية، العدد20، المغرب، 2020.
- لطيفة قعيد، **أوضاع سوق النفط في ظل جائحة كورونا**، مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد العدد 02، 2020.
- **مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد**، المجلد 2، العدد 2، 2020.
- محمد بومديان، **العنف ضد المرأة في زمن الحجر المنزلي**، مجلة البوغار للدراسات القانونية والقضائية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، العدد08، الرياض، 2020.
- محمد لونيس، **أهمية الحجر الصحي والتباعد الإجتماعي في الوقاية من الأمراض المعدية**، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد02، العدد02، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2020.
- مهرية خليدة، **تداعيات كورونا على الحياة النفسية والاجتماعية**، ضمن سلسلة جائحة كورونا وحتمية التقاضي عن بعد، مجلة القانون والأعمال الدولية، عدد خاص، أكاديمية العلاقات الدولية، تركيا، 2020.
- ميلود بن خيرة، سعيدة طيب، **أثر جائحة كورونا (covid19) على الاقتصاد العالمي**، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد02، عدد02، 2020.
- هويدا عدلي، **الحماية الاجتماعية للفئات المتضررة من كوفيد-19**، إجراءات وفرص قابلة للتعزيز، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد79، القاهرة، 2020.

رابعا: التقارير

- **العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية اتجاهات 2018**، منظمة العدل الدولية، 2018.
- **آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2018**، صندوق النقد الدولي.
- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، صندوق النقد العربي.
- **التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2019**، المركز الإسلامي لتنمية التجارة.
- **تقرير الاستثمار العالمي 2019**، مؤتمر الأمم المتحدة.
- **تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2020**، صندوق النقد العربي.
- **تقرير صندوق النقد الدولي 2021.**
- **كوفيد 19 الإغلاق الكبير وأثره على المؤسسات الصغيرة**، مركز التجارة الدولية.
- **نسبة البطالة في العالم 5% لسنة 2017**، وكالة الأنباء الجزائرية.

خامسا: المؤتمرات

- أحمد مريحيل حريبش، **التباعد الاجتماعي والحل الجغرافي كحل للتصدي لوباء كورونا19**، مركز لندن للبحوث والإستشارات، لندن، المؤتمر التاسع، 2020.
- ربيحة موسى أحمد علي، **تغير العادات والتقاليد والأعراف في المجتمع اللبناني بفعل جائحة كورونا**، مركز لندن للبحوث والإستشارات، لندن، المؤتمر التاسع، 2020.
- سمر مصطفى الشرقاوي، مقصد **حفظ النفس وأثره في إغلاق دور العبادة وقت تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)**، مركز لندن للبحوث والإستشارات، لندن، المؤتمر التاسع.

سادسا: مراجع الأنترنت

- **عن مرض19-covid**، منظمة الصحة العالمية، http://www.emro.who.int/ar/health-topics/corona-virus/about-covid-19.html
- جيمس غالغر، **فيروس كورونا: ما تأثير الفيروس على الجسم**، BBCNEWS بالعربي، https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-51888120
- سارة حسين، **05 عوامل خطر تجعل تجربتك مع كورونا أسوء**، العين الإخبارية، https://al-ain.com/article/timeline-coronavirus-china-world
- سارة حسين، **كورونا ينتشر أكثر في المناطق الفقيرة**، العين الإخبارية، https://al-ain.com/article/timeline-coronavirus-china-world
- **ستة أشهر على الجائحة..الصحة العالمية تنشر خطا زمنيا لفيروس كورونا**، cnn عربية، متاح على الرابط https://arabic.cnn.com/health/article/2020/06/30/who-shares-timeline-coronavirus
- رقية عنتر، **تسلسل زمني لتفشي كورونا 10 أشهر من الصدمة والفقد**، موقع العين الإخبارية، https://al-ain.com/article/timeline-coronavirus-china-world
- **كوفيد 19 (فيروس كورونا): الآثار الجانبية طويلة الأمد**، MAYO CLINIC، https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/coronavirus/in-depth/coronavirus-long-term-effects/art-20490351
- أسامة أبو الرُّب، **ما آثار كورونا على الصحة النفسية وهل تسبب الاكتئاب وتدفع للانتحار**، الجزيرة نت، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net/news/healthmedicine/2021/3/3/كورونا-الاكتئاب-الصحة-النفسية-كوفيد-19
- غسان الطالب، **تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي العربي**، شبكة الغد لإخبارية، متاح على الرابط https://alghad.com/تداعيات-جائحة-كورونا-على-الأمن-الغذا/

المراجع:

- **موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها**، هيئة الأمم المتحدة، أوت 2020، ص04، متاح على الرابط https://www.un.org/ar/coronavirus/information-un-system
- **فيروس كورونا: هبة تضامنية وطنية واسعة للتخفيف من تداعيات الوباء**، وكالة الأنباء الجزائرية، متاح على الرابط https://www.aps.dz/ar/societe/85879-2020-04-01-19-06-42
- **التسلسل الزمني لاستجابة منظمة الصحة العالمية لجائحة كوفيد-19**، منظمة الصحة العالمية، متاح على الرابط https://www.who.int/ar/news/item/08-11-1441-covidtimeline
- **الاستجابة لجائحة كوفيد-19**، منظمة الصحة العالمية، المجلس التنفيذي، الدورة 148، البند 1-14 من جدول الأعمال المؤقت، متاح على الرابط https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/EB148/B148_16-ar.pdf
- **جهود منظومة الأمم المتحدة في التصدي الشامل لجائحة كوفيد-19**، موجز تنفيذي، متاح على الرابط https://www.un.org/ar/coronavirus/UN-response
- **جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)**، برنامج الأغذية العالمي، متاح على الرابط https://ar.wfp.org/emergencies/covid-19-pandemic
- **فيروس كورونا: برنامج الأغذية العالمي على استعداد لمواجهة التحدي**، برنامج الأغذية العالمي، متاح على الرابط https://ar.wfp.org/stories/coronavirus-wfp-ready-to-rise-to-the-challenge
- **التضامن الأوروبي في مواجهة فيروس كورونا**، الدبلوماسية الفرنسية، متاح على الرابط https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/le-ministere-et-son-reseau/actualites-et-evenements-du-ministere/informations-coronavirus-covid-19/article/la-solidarite-europeenne-face-au-covid-19
- **دول مجلس التعاون.. منهجية استباقية وتنسيق عالي المستوى في إدارة أزمة كورونا**، صحيفة البيان الإماراتية، متاح على الرابط https://www.albayan.ae/world/gcc/2021-01-05-1.4058094
- سلطان جاسم النصراوي، **السياسة النقدية في زمن كورونا: حالة العراق**، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، http://business.uokerbala.edu.iq/wp/السياسة-النقدية-في-زمن-كورونا-حالة-ا/
- جيسي طراد، **كورونا يغير السياسات النقدية العالمية**، أندبندنت عربية، https://www.independentarabia.com/node/176431/اقتصاد/الاقتصاد-العالمي/كورونا-يغير-السياسات-النقدية-العالمية
- خطوات **معالجة أزمة كورونا من خلال السياسات**، صندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/ar/Publications/Policy-Papers/Issues/2020/03/16/Policy-Steps-to-Address-the-Corona-Crisis-49262

المراجع:

- جيلا بازارباشيوغلو، ألفونسو جارسيا مورا، **توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية يمكن أن يساعد الاقتصادات النامية على التصدي لأزمة فيروس كورونا الآن وتعزيز النمو فيما بعد**، مدونات البنك الدولي، متاح على الرابط https://blogs.worldbank.org/ar/voices/expanding-digital-financial-services-can-help-developing-economies-cope-crisis-now-and-boost-growth-later
- سيد بدر، **كورونا يعزز الإقبال على الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك**، جريدة المال المصرية، متاح على الرابط https://almalnews.com/كورونا-يعزز-الإقبال-على-الخدمات-الم/
- **التكنولوجيا في زمن كورونا.. وسيلة لتخفيف وطأة الحجر الصحي**، Deutsche Welle (DW)، متاح على الرابط، https://p.dw.com/p/3Z3WV
- **دعم صندوق النقد الدولي لبلدان الدعم المنخفض**، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Support-for-Low-Income-Countries
- **الصندوق واتفاقات الاستعداد الائتماني**، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/20/33/Stand-By-Arrangement
- **تسهيل الصندوق الممدد**، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/20/56/Extended-Fund-Facility
- **خط الإئتمان المرن**، متاح على الرابط https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/20/40/Flexible-Credit-Line
- **خط الوقاية والسيولة**، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/20/45/Precautionary-and-Liquidity-Line
- **صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19**، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/About/FAQ/imf-response-to-covid-19
- **التسهيل الائتماني السريع لدى صندوق النقد الدولي**، متاح على الرابط، https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/08/Rapid-Credit-Facility
- **أداة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي**، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/19/55/Rapid-Financing-Instrument

المراجع:

- كريستالينا غورغييفا، جيلا بازارباشيوغلو، رودا ويكس براون، **إصلاح تصميم الدين الدولي .. مطلب عاجل**، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/10/02/blog-reform-of-the-international-debt-architecture-is-urgently-needed
- **بعد أزمة كورونا.. عبء الديون يثقل كاهل الدول النامية**، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/1/19/بعد-أزمة-كورونا-عبء-الديون-سيثقل-كاهل
- **البنك الدولي: ديون بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتضخم جراء أزمة كورونا**، متاح على الرابط https://www.france24.com/ar/اقتصاد/20210403-البنك-الدولي-ديون-بلدان-الشرق-الأوسط-وشمال-أفريقيا-تتضخم-جراء-أزمة-كورونا
- **أزمة الديون العالمية تهدد بمزيد من الفقر والجوع في العالم النامي**، متاح على الرابط https://www.independentarabia.com/node/207341/اقتصاد/أزمة-الديون-العالمية-تهدد-بمزيد-من-الفقر-والجوع-في-العالم-النامي
- **صندوق النقد الدولي يتوقع تمديد تجميد ديون الدول الفقيرة**، SNRT news، متاح على الرابط https://api.snrtnews.com/article/sndwq-alnqd-aldwly-ytwq-tmdyd-tjmyd-dywn-aldwl-alfqyrt
- خالد المنشاوي، "**العشرين" تجمد سداد دين الدول النامية حتى يونيو 2021**، INDEPENDENT عربية، متاح على الرابط https://www.independentarabia.com/node/168546/اقتصاد/العشرين-تجمد-سداد-دين-الدول-النامية-حتى-يونيو-2021
- **مطالبات بتخفيف أعباء الديون عن الدول الفقيرة المتضررة من كورونا**، RT online، متاح على الرابط https://arabic.rt.com/business/1101585- كورونا-أزمة-اقتصاد-القروض/
- **أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات**، صندوق النقد الدولي، متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/imf-capacity-development
- محمد علي، **البورصات العالمية 2019 مكاسب قوية تهزم حرب التجارة**، العين الإخبارية، متاح على الرابط https://al-ain.com/article/global-stock-exchanges-2019
- **تعرف على الدول الأكثر سخاء مع مواطنيها خلال أزمة كوفيد 19**، أورونيوز عربي، متاح على الرابط https://arabic.euronews.com/2020/05/08/which-country-has-the-most-generous-bailouts-deal-during-coronacrisis-deal
- **Health equity considerations and racial and ethnic minority groups**, https://www.cdc.gov/coronavirus/2019-ncov/community/health-equity/race-ethnicity.html